

فاروق منجونه

أنا كويتي
مستقبل الكويت
بين شقاء العنصرية
والرجوع إلى القومية

تقديم وحوار
د. خالد المشامي

مكتبة مدبولي



فاروق منجونه

**أنا كويتي
مستقبل الكويت
بين شقاء العنصرية
والرجوع إلى القومية**

**تقديم وحوار
دكتور خالد الشامي**

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الناشر مكتبة مدبولي

بسم الله الرحمن الرحيم

« أنا كويتى »

إهداء

إلى

الشهيد المصري ، السوري ، المغربي
الذي روى بدمه الطاهر
كثبان الرمل في الكويت . . .

إلى

القيادات العربية المخلصة التي عملت
على تكريس الهوية العربية والإسلامية
للكويت

فاروق منجونه

تأشيرة دخول إلى الكتاب

« علينا أن نتمسك بجوهر الدستور .. وأن نتفادى
عبثاً عديدة أظهرها العمل »

« إن مجتمعاً مصاباً بهذه الظواهر ، لهُو مجتمعٌ مريضٌ ،
عرضةٌ لأنْ تتفشى فيه الفوضى . ولأنْ يُصيحَ مسرحاً
للحقْد والكراهية والتفرقة بين أبنائه .. ولأنْ تنتشر فيه
روحُ اللامبالاة ، وانعدام الشعور بالمسئولية فيتفسخ ..
وليس يعد التفسخُ إلا الإتهيار ا » .

جابر الأحمد الصباح

مقدمة
الطبعة الأولى في
مصر والعالم العربي

بقلم : د / خالد الشامي

هل كان اندلاع الأزمة الخليجية مفاجأة حقيقية ؟... أم
تجاءاً طبيعياً لتفاعل غير متوازن بين أنظمة الخطأ العربية
التي تتحكم في مصائر ومقدرات شعوبها منذ أواسط هذا
القرن ؟...

هل كانت الأزمة فقط مؤامرة عراقية - عربية للاستيلاء
على أهم مصادر الثروة والقوة في المنطقة ؟... أم مؤامرة
أمريكية صهيونية للقضاء على خطر الإقترار الإستراتيجي
العراقي الذي كان قد بلغ حداً لا يستهان به ؟...

وهل كانت الكويت مجرد ضحية بريئة للأزمة أم كان
للحكومة الكويتية دور ملموس في اندلاعها سواء على
المستوى الخارجي من حيث علاقاتها مع القوى الإقليمية
المجاورة مثل إيران والسعودية والعراق .. أو على المستوى
الداخلي من حيث علاقة السلطة بأبناء الشعب الكويتي من
جهد والمعارضة السياسية من جهة أخرى ؟...؟

(ليس ثمة تناقض كبير بين مدلولات كل هذه الأسئلة ...
هذا ما يدركه - الآن - المراقب لتطورات الأزمة وأسبابها منذ
اندلاعها في الثاني من أغسطس - آب - سنة ١٩٩٠ عندما
استيغلت الشعوب العربية وقد أذهلها نأ الفزء العراقي لدولة
الكويت ... ، ذلك أن التاريخ ربما لم يشهد من قبل صراعاً
أخطأت فيه كل أطراف المؤامرة حساباتها كما حدث في الأزمة
الخليجية ... ، ولأن نتائج الحروب والصراعات في العصر
الحديث تأتي غريبة عن أسبابها ودهانها ... فقد جاءت
المسارات الغامضة والآثار الجسيمة التي افترتها الأزمة مفاجأة
حتى لأولئك الذين وقفوا من ورائها

وعلى الرغم من المقدمات المعروفة لتأزم العلاقات العراقية الكويتية منذ الخامس عشر من شهر يوليو (تموز) من العام نفسه عندما قدم وزير خارجية العراق مذكرة في اجتماع رسمي لوزراء خارجية دول الجامعة العربية في تونس يتهم فيها كلاً من الكويت والإمارات (بالتآمر) مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بهدف تدمير اقتصاده بتعمدهما خفض أسعار البترول الذي يعتمد عليه العراق بشكل اساسي وذلك بتجاوز سقف الإنتاج المحدد لهما في منظمة الأوبك كما إتهم الكويت بسرقة البترول العراقي طيلة الثماني سنوات التي انشغل فيها العراق بالحرب مع إيران .

لقول على الرغم من هذه المقدمات وغيرها فإن أحداً لم يصدق للوهلة الأولى أنها كافية لتفجير هذا الصراع الدموي بين البلدين ثم اندلاع الحرب التي شاركت فيها أطراف دولية مختلفة في السابع عشر من يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٩١

وكان واضحاً منذ اللحظة الأولى أن الأسباب قديمة .. وأن الصراع أكثر عمقاً وتعقيداً من مجرد إجتياح جيش دولة عربية قوية لأخرى مجاورة صغيرة .. .

وكان الشارع العربي يدرك حجم الخلل وفداحته وذلك على الرغم من القبلات التليفزيونية المتبادلة بين ملوكه وروؤسائه وامرائه في اجتماع القمة العربية قبل شهر قليلة من الأزمة . في بغداد .. وعلى الرغم من أرفع الأوسمة القومية التي تبادلها رئيس العراق وأمير الكويت أثناء زياره الأخير لبغداد أيضاً في سبتمبر سنة ١٩٨٩ .. وأصدر الرئيس العراقي في

تلك المناسبة مرسوماً جمهورياً خاصاً جاء فيه (حسب النص
الذي نشرته مجلة ألف باء العراقية الرسمية في ذلك
الوقت) .

" لم تكن السنوات كما هي السنوات العادية ولم تكن
الأشهر أو الأيام كما هي الأشهر أو الأيام الطبيعية معا كان قد
مر على الأمة والعراق إبان العدوان الإيراني .. ، ولم يكن
كثيراً أولئك الذين أدركوا مخاطر ما كان قد خطط له الأعداء
ضد الأمة وما كان سيمصيب أقطارها في المشرق والمغرب لو
تحقق نال الغائبين وكان " الأخ " جابر الأحمد الجابر الصباح بين
مقدمة الرجال الذين أدركوا مخاطر الخطر القادم من الشرق لا
على العراق فحسب وإنما على الأمة وأمنها وعلى الكويت
أيضاً ١١١٠٠ فكانت وقفته ووقفه شعب الكويت الشقيق ذات
مكانه خاصة في نفوسنا وذات تأثير أكيد في مجرى الصراع
لصالح الأمة وإلى جانب نصرها العظيم ... ١١ "

إنتهى نص " ألف باء " .

ولكن الجماهير العربية لم تكن لتصدق حرفاً واحداً من كل
هذا الزيف ... وكان الشعور بالغيرة والقلق وعدم الفهم لما
يحدث هو ما تستطيع أن تراه في عيني أي مواطن عربي حتى
في بغداد نفسها .. وسرعان ما تحول الإدراك إلى قناعة ويقين
بأن الأمتة العربية بأسرها تواجه محنة مفرطة في
خصوصيتها .. كما أنها مفرطة في مأساويتها .. لدرجة أنها
ألغت الجميع - شعباً وقادة ومفكرين - في وقتها عن طرح
السؤال الأكثر صعوبة وأهمية وهو كيف يمكن تفادي تكرار هذه
المأساة التي طالت نيرانها كل بيت ومواطن عربي ... ؟؟؟

ومن هنا .. من علامة الإستغهام الثقيلة التي يفرضها السؤال تبرز أهمية إصدار طبعة جديدة من كتاب " أنا كويتي" للأستاذ فاروق منجونه لأول مرة في القاهرة بعد أن صدرت طبعاته السابقة في لندن خلال العشرة سنوات الماضية .

ومن هنا أيضاً .. تتضح خصوصية الطرح الذي تمتلصه من بين صفحات هذا الكتاب وسطوره .. ، وذلك لما تلمسه فيه من رؤية إستشرافية ترتقي أحياناً إلى مستوى التنبؤ بكل التطورات والتحديات الإجتماعية والسياسية التي اتضح فيها بعد أنها ساهمت بشكل حاسم في اندلاع الأزمة الخليجية .

يزيد من قيمة هذا الكتاب أنه جاء كثمرة حتمية صادقة لتجربة حياتية مكثفة مؤلفة داخل الكويت إستطاع خلالها أن يلمس عن طريق عمله الإعلامي والثقافي واتصالاته الواسعة مختلفة التناقضات والمشاكل التي عاشها المجتمع الكويتي في ذلك الوقت الذي شهد بداية تفجر بركان الثروات النفطية هناك .. ، وذلك دون أن يصحب مظاهر الترف والرخاء التي تضخمت بسرعة عمل أي برنامج جاد للتوعية الثقافية من أجل تصحيح الشعور بالإنتماء إلى الأرض الكويتية " كوطن أم " وكذلك لردم الفجوة الهائلة بين الطفرة المادية المفاجأة وتراث الكويت العربي الإسلامي العظيم والجدير بأن يكون أساساً راسخاً للتقدم الحضاري الحقيقي ... ، مما أدى إلى اختلال العلاقة بين المواطن الكويتي وأرضه ثم بين المواطن الكويتي والمواطن العربي حتى أصبحت تتعسم بكثير من العوتر والحساسية وربما التعالي وتعتمد الإستلزاز والمشاحنات المتبادلة أحياناً ...

كما اعد الخلل إلى العلاقة بين أبناء الشعب الكويتي نفسه بعد تقسيم المواطنين إلى مواطن كويتي أصيل " درجة أولى " ومواطن كويتي بمصري " درجة ثانية " وهذا الآخر محروم عادة من تولي المناصب المهمة والحساسة في الدولة ، وذلك على الرغم من إنتماء هؤلاء " الهماسرة " إلى البدو الكويتيين الذين هم من السكان الأصليين للبلاد . . .

وكان هذا التمييز وما أفرزه من أحقاد يمثل صراعاً داخلياً مكتوماً آخر في المجتمع الكويتي الصغير وجاءت أزمة الخليج لتشعل النار في كل الصراعات القابلة للإلتجار . . . فقد أعلنت فصائل المعارضة الكويتية في بيان مشترك لها في الشهر الماضي (أبريل - نيسان) بعد تشكيل الحكومة الكويتية الجديدة برئاسة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح إتهامها للعائلة الحاكمة في الكويت بعدم الثقة في أبناء الشعب والاستئثار بالمناصب الحكومية الكبيرة دون باقي الكويتيين . . . وأكدت المعارضة في بيانها أن الحكومة تراصل بذلك تحديها وتجاوزها لدور الشعب الكويتي في تقرير مستقبله والحفاظ على أمنه الإقليمي . . .

وإذا كان هذا الكتاب الذي نفلت طبعاته الأربع في لندن في وقت قصير وظل واحداً من بين أفضل الكتب مبيعاً هناك قد تسبب في وضع إسم مؤلفة الأستاذ فاروق متجونه على قائمة المضطرب عليهم في بعض دول الخليج حتى صدرت تعليمات من وزارة الثقافة والإعلام في الكويت بعدم التعامل معه أو ذكر إسمه في أية دورية تساهم دول الخليج في إصدارها أو قبولها . . . فإن صدور هذه الطبعة الأولى في العالم العربي

عن دار نشر مدهولي في القاهرة .. ليؤكد أن الكلمة الحرة
الصادقة هي التي تنتصر وإن القلم الشجاع لا يمكن أن ينكسر . . .
وأخيراً نترك للقارئ أن يلمس بنفسه ما بين سطور هذا
الكتاب من حب للكويت وحرص على مستقبل الشعب الكويتي
ودوره المنتظر في المنظومة العربية المنشودة وتدعو الله أن
يجعلنا جميعاً قادرين على تقبل النقد والتوجيه الذي لا يهدف
إلا للخير .. وحيي الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي
قال يوماً

" رحم الله امرئ أهدى إلى هبوبي "

والله ولي التوفيق

خالد الشامي

القاهرة في ٧ / ٥ / ١٩٩١

مرصودُ أنتَ للصحراء ...

« لم تكن الحياة رشة على الشاطئ
الآخر من الخليج . لقد كانت أيضاً قاسية
، كما دلسح « هنداد » أن يجمع أسرته ،
ويترك الرجل سمياً وراء الميض في سواحل
الخليج العربي ، لقد يجلسون أنطل مسن
الحياة الثانية التي يعيشونها » .

راشد عبد الله

من رواية

« شاهدة »

الصحراء معدة ، معدة ..

والرمال الذهبية ، غول ، يتلعق الاشواق الواحدة الى
الهجير الصحراوي ..

الرمال الذهبية ما تنفك تتحرك وتزلق ، تنفج ..
تنفج مثل شذلي ديتاصور ، يريد ابتلاع الحياة بكل
معطياتها .

صحراء معدة لا تُلد سوى الصراب ، لكنها مدرستك
وقدرك ، مرصود أنت لكثيران الصحراء ، مذ كنت . لا تحزن ..
سوف تغادرها ، ثم تعود إليها لتكتوي بلاءب حرها .. ثم
تودعها .. وقد تعود إليها أيضاً .

صحراء ، صحراء ، صحراء ...

أحزانك تبرعم في الصحراء الممتدة ، على مدى امتداد
حلمك بتحويلها الى وطن حضاري .
لا تحزن ! ..

أحزانك تتفتح ، تزهو آمالا ، وتكبر الآمال ، والشمس
تزداد قسوتها عليك ، وتزداد ضراوة .

الشمس لا تذهب الاحزان ولا تبخرها . الشمس تحمل من
أحزانك ، فوق جبينك قناديل عاقبة ، تضئ الغد لك ،
وللآخرين ، لا تحزن .. أنت تزرع الصحراء حُبًا . وحيات
الرمال ترصلها بصمات حب ومجد ، لأنك تهدر عاقبتك فوقها ،
وتسلف ضوء عينيك بين كثبانها .

الكثبان الرملية في الصحراء تبتلع كل شيء .
لكن البصمات تبقى ...

حتى الصحراء الممتدة ، مهما كان حرًا لا يطاق ، تبقى
البصمات فأنت تحت الهجير ، وفوق الرمضاء تمشي الى المعرفة .
ويوم أن وطئت قدماك أول مسالك الخطر والوهوة ، كانت بداية
رحلتك نحو المستقبل .

لست لك حيلة في كل ما حدث ، وفي كل ما سوف
يحدث ، لأنَّ المصادفات القدرية : هي التي ترسم لك مواقع
الخطوات . وأي مقاومة يمكن أن تهديها ضد المصادفات

القدرية ، قد تقودك الى موقع آخر ، ربما يكون أشد قسوة من
لفح الهجير في الصحراء .

* * *

ها أنت اليوم تغادر الصحراء ...

ها أنت تحظى بشهادة التخرج من جامعتك الصحراوية :
بعدما أنهيت مرحلة من نضالك ، لتبدأ ، منذ اليوم ، مرحلة
أخرى من مراحل البحث لاكتشاف الوطن الأمثل .

وعندما وطئت الصحراء لأول مرة عام ١٩٥٧ ، أيامئذ
كانت الصحراء عالماً بلا ملامح ، كوجه أملس الصفحة ولد بلا
عينين ، ولا قم .

أيامئذ ، كان هذا الوجه الصحراوي ملعباً لذوي العيون
الزرق ، والشعر الأشقر . والاتكليمز لاهيون مهرة ، والوجه
الصحراوي بين أيديهم طبع مستسلم كسلان . واللعبة تقتضي
رسم ملامح هذا الوجه الصحراوي حسب رغبة أهل اللعبة ،
وليس كما يشاء أهل الصحراء .

* * *

واللعبة قديمة قدم الصحراء ...

لكنك آثرت الانسحاب ، فليس لك دورٌ في لعبة
اللاجدوى .. ولما وضعت على جواز سفرك تأشيرة الانسحاب
من صحراء الخليج العربي ، كانت الوحدة الأولى في تاريخك
الحديث قد قمت بين مصر وسورية .. وكان في ظنك ، أن الوقت
قد نحان لتؤدي دورك الوحدة الذي ستدرك رياحه وجه الصحراء .

لكنك لا تملك حق تقرير مصيرك بهذا ...

ولأنك مرصودٌ للصحراء ، مرصودٌ لهجير الشمس ورمضاء
الرمال .. ولأنَّ الصحراء قدرك ومدرستك ، كان لا بد لك من
أن تعود .

وَعُدَّتْ إليها ...

وكانت بداية الفصل الدراسي الطويل مع انتهاء العام
١٩٦٩ ، مرَّت السنوات عليك ، وأنت ترى يد التغيير ترسم
ملامح الوجه الصحراوي . لكن شراطين صحراء الخليج العربي
التي كانت مسكونة بالاسترخاء ، والكسل والحمول ، ظلت على
استرخائها وكسلها وحمولها .

وبقي الحر لافحاً ، وظلت الرمال المسفوحة على امتداد
الحلم ، تغلي تحت وهج الشمس ، والهجير يضاعف من قسوة
الصحراء . وبدأت معرفتك بحقائق صحراء الخليج العربي ،
تتسع وتزداد عمقاً ، وأنت ترى رياح التغيير تمر على كل بقعة
من هذه الصحراء المترامية ، فتغيّر كل شيء ، ولا تغيّر شيئاً
في آن واحد .

* * *

تلك هي الاحجية في مربع الكلمات المتقاطعة .

ما هو التغيير الذي حدث ؟

وما الذي لم يتغير منه شيء ؟

لقد قامت فوق الرمال مصانع ، ومُدَّتْ طرق ، وانحصت
عمارات وناطحات ، وأنشئت مطارات .. فهل هذا هو

التغيير ؟ . لقد " تَبَتَّ العشب على الطريق ، وصار للشجر ظلال ، وتلونت الرمال الصفراء بالأخضر " .. فهل هذا هو التغيير ؟ .. لقد " تبين للناس أن التاريخ مرُّ من هنا ، يده مسحت الغبار ، والارض المعطاء أفرغت ما في جوفها ليطلق على سطح الصحراء ، عمراناً ، ونباتاً ، وزرعاً " فهل هذا أيضاً هو التغيير ؟ .. وهل هذه المظاهر كلها تعني أن نوع الحياة قد تغير ، أو أصابه تطور ؟ ..

أهذا ...

فالحياة ما تزال تقسو على الوافدين الى صحراء الخليج العربي .. وإذا كان اللاهيون قد تغيروا .. إلا أن اللعبة لم تتغير .

إن انسحاب بريطانيا من صحراء الخليج العربي ، جعل أهلها يطلقون شرارة التحول ، ويركضون للحاق بركب الحضارة ، لكن الركضين الجهوا عمودياً ، ولم يتجهوا حتمياً ، وبهذا الانهيار العمودي ، رفعوا المنشآت على السطح دون أن يفكروا بالأعماق .

زرعوا الصحراء بالأسمنت المسلح ، وتركوا الأعماق الانسانية رغبة . . . هشة وفي ظنهم أن التنمية ، هكذا تبدأ . لم يدركوا أن التنمية تعني تغييراً كاملاً للحياة ولم يدركوا أن التنمية ليست في بناء المصانع والطرق والمطارات .. وليست تغييراً فوقياً .

التنمية تغيير عملي ، وهي تعني قبل كل شيء ، حل المعادلة في فهم الحرية القائمة على العدل والمساواة . وهي

تعني حل مشكلة الرخاء .. وحل أزمة الحضارة .. والتنمية
حتى تتحقق على الوجه الصحيح ، يجب أن يكون الانسان
محورها .

* * *

عندما يُعْرَبُ " سقراط " فضيلة شيء بصلاحه ؛ لأداء
وظيفته ، فإنما يعني بذلك أن يبدأ التغيير من الأعماق .
لكن الهوة التي كانت قائمة بين الحاكم والمحكوم في
صحراء الخليج العربي ، أبان الاحتلال البريطاني ، ظلت قائمة
بعد الانسحاب . والفجوة بين من يسكنون القصور ومن
يسكنون أكواخ " العشيش " قبل الانسحاب ، ظلت قائمة بعد
الانسحاب .. بل ازدادت اتساعاً . أليس من المفارقات
العجيبة القائمة في صحراء الخليج العربي أن يكون الحر والبرد
على سطح واحد ؟ . بل إنها إحدى غرائب الصحراء المحتدة
على مدى الحلم .

* * *

إن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي ، أتاح
لذلك الصحراء المحتدة على طول الشواطئ الرملية المزروعة
بالصخور ، أن تتحول الى دول وإمارات ، بعد أن كانت "
مشيخات " ومخابئ للنخاسين والقراصنة ، ولكن الاستعمار
البريطاني - على ما يبدو - لم يهيئ المناخ اللازم لبناء الانسان
الصحراوي بناء عقلياً متطوراً ، منفتحاً ، ليكون مؤهلاً ،
وقادراً على إقامة " الدولة المثلى " في قلب الصحراء ..
الدولة القادرة على مراكبة العصر ، ومسايرة الحضارة .

لقد أعطت بريطانيا لحكام تلك المشيخات "صكوك" الاستقلال و تركت لأعوانها حرية العمل وأخذت أيدي الأعوان التي تركها المستعمر تفتح ورشات بناء الصحراء بالأسمنت والحديد ، وتحمل في الوقت نفسه ، معاول تهديم العقول ، وهكذا غيل للحكام ، أن بلادهم سوف تتحول الى " جنات تجري من تحتها الأنهار " .. وإن الحضارة إلى هذه البقع الصحراوية آتية لا ريب فيها .

وجاءت الحضارة الفوقية ...

حضارة الأسمنت المسلح ، وحضارة استبدال " الدشاشة " بالبنطلون .. وحضارة استبدال وسائل النقل والمواصلات .. صار الصحراوي يستعمل السيارات والطائرات ، بدلاً من الجمال .. وصار له اتصالات مع العالم بواسطة المحطات الأرضية للاتصال عبر الأقمار الصناعية .. وكلما أنشئت .. محطة .. قللت أجهزة الاعلام للأجهزة الحضارية ؛ الذي حققته البلاد . وكان الأجهزة الحضارية تتحقق بالشراء وليس بالخلق والابتكار .. وبقي الشيوخ يمارسون الحكم بالبيانات والمخطبات .. وأجهزة الاذاعة والتلفزيون تصلق لهم .. لكن الشعوب ظلت ترسك في أغلال التغلف .. والحياة تزداد قسوة على المواطن والواحد .. ولا أحد يفكر ، أو يجرؤ على المطالبة بالتغيير .

ما تزال الفرصة موجودة ..
وما يزال الطرف مواتياً للتغيير .

إن حكام صحراء الخليج العربي بما لهم من قواعد قوة ونفوذ ، رَسَخَتْهَا محبة شعوبهم لهم ، و صَنَعَهَا لهم العفاف شعوبهم حولهم ، قادرون على أن يبدأوا معركة التغيير بما أتيج لهم من وفرة في النفط الذي جلب لبلادهم الثروات الطائلة . قادرون على أن يبدأوا معركة التغيير ؛ بعد أن يقتنعوا " الايدي " التي تركها الاستعمار قبل انسحابه ، قادرون على أن يبدأوا معركة التغيير ، عندما يقررون استعمال ذكائهم وينمونه .. ولا يركلون الامور للمحتلّين ، والمتناقضين الذين يفرقونهم بعبارات المديح المقرّرة ، ويتقربون إليهم بالزلفى .

إنها فرصة لها طابع التحدي ..

والوقت لم يفت لاستخلاص العبر من الاخطاء ، فلا يكفى أن تكون الخطابات أساس الحكم ، فالحكم ممارسة وعمل و" إدارة الدولة مسألة لا يستطيع الرجال أن يبلغوا في استعدادهم لها حدود المعرفة والحكمة ، لأنها مسألة تتطلب التفكير الحر في أقوى العقول " . وهذا يعني أنه يتوجب على الحاكم القيام بمسؤولية بناء العقول ؛ قبل بناء الصحراء . والعقول لا تنهى في غياب حرية الفكر . وما دامت أدوات التعبير الاعلامي ووسائل التوعية والتوجيه مجتذبة لثناء على الحكام ولذيعهم وحسب ، فاقراً على الامة السلام . وإلا " كيف تستطيع أن تغلص مجتمعاً ما ، أو تحكمه اذا لم يكن حكامه زعماء " ؟ .

إن شراء وسائل الاعلام من صحافة واذاعات ،
وتليفونات ، ورقض النقد الموضوعي ، ومنعه ، قد ينصبُّ
حكاماً لحقبة من الزمن تطول أو تقصر .

لكنَّ غياب حرية الرأي والتفكير ، وحجب الحق في النقد
والتوجيه ، لا يصنع زعيماً خالداً ، بل يُفَرِّغُ أمراضاً كثيرة ،
لعل أبرزها انعدام الثقة بين الحاكم وشعبه . - فالدولة تكون ما
تكون ، لأن أبنائها ، هم ما هم .. فلا نطمح في ترقية الدولة
إلا بتربية أفرادها " .

* * *

الحُرُّ ما يزال حارقاً ..

واصرارك يزداد على متابعة الدرس حتى نهايته ..

ولأنك تغلي في أحماضك بالغيرة على وطنك العربي
المترامي من المحيط إلى الخليج .. ولأن الحبَّ يبلغ بك درجة
العشق لكل ذرة تراب من أرض وطنك الكبير .. ولأنك معتلٌّ
في محراب قوميتك العربية ، لا يحكمك شعورٌ بأقليمية
ضئيلة ، ولأنك أولاً وآخرها ، انسان له طموح متجدد ،
تهم بالانتقال من بقعة الى بقعة في طول وطنك
وعرضه .. وتشد الرحال من صحراء الى صحراء .

ولا شيء في الصحراء الأخرى يفتلك ...

تنتقل من صحراء ، الى صحراء ، في صحراء الخليج
العربي .

الانسان في تلك البقعة الصحراوية كأخيه الانسان في

هذه القيمة الصحراوية . أسلوب الحكم في موقعك الأول ، هو نفسه أسلوب الحكم في موقعك الثاني . . والثالث . . والرابع ، ألى آخر الأرقام التي يتشكل منها عقد الدول والامارات الخليجية ، التي لا تفر بقاها مقسمة تقسيمات سياسية . . ولا تجد مبرراً يجهز لها أن تبقى مجزأة شهر موحدة تحت علم واحد .

* * *

الزمان خارج حدود صحراء الخليج العربي يبدو ويضي وتنقلب صفحاته ، وهنا ، داخل هذه الصحراء الممتدة ، لا شيء يتغير . المشاهد فوق الرمال المسوطة على امتداد الرؤية ؛ من الشمال الى الجنوب ، هي ، هي . . والانسان تحت لفتح الهجير ، هو هو . .

* * *

وتسعى لجعل قهرتك التالية ، أفضل من قهارك الماضية، أخذاً حذرك من الظفرة في مسلك الفضيلة . فأنت تطمح الى مثل ما طمح إليه " نبتشه " في خلق الدولة المثلى . عليك إذن ، أن تشن كل يوم حرباً على نفسك ، وليس لك أن تبالي بما تحقده من نصر ، أو تجني عليك جهودك من اندحار ؛ فذلك من شأن الحقيقة لا من شأنك .

وتزداد متاعبك حتى لتكاد تطورك من كافة الاتجاهات ، فتغدو كالمحارب بلا بندقية ، أو كالمساعي في طلب الحقيقة التي لم يعثر عليها ديجرين نفسه !! .

كان عليك أن لا تكتفي بأن تكون مخلصاً في قصدك ،

بل عليك أن تترصّد إخلاصك ، وتقف منه موقف المشكك فيه ،
فعاشق الحقيقة ، إنما يحبها لنفسه مجازاة لأهوائه - كما يقول
زارا - بل ويهيم بها للათما ، لكنك غاليّة في عشقك ، فقبلت
أن تقضي في تحقيق هدفك ، رغم اعتراض ما ينافيه ، حتى
وجدتَ نفسك مطوقاً بالقرى الخفية ، تُضيقُ عليك لتخرجك من مسارك .

لكنك مضيتَ متسلحاً بإيمانك في عدالة فكرتك ،
واستطعت أن تنجح رغم تضاعف القرى .. ضدك ، وإيمانك بأن
" ليس من خصائص العادلين أن يضرّوا أحداً ، وإن الإضرار من
خصائص المعتدين " فقد استطعت أن تخرج منتصراً للمبدأ .

وتكثر أمامك العقبات ...

وتضيق المسالك ..

والصحراء تزداد امتداداً ...

والرمال ، يتسارع تحركها .. والضجيج من حولك يعلو
ويصطبغ ، وأنت وحدك.

ولم يبق أمامك مناص من الانسحاب .. إنها معركةك
وحبك ، وتتضاعف القرى متحدة كلها ضدك ، ضد مبادئك ..
وضد وجودك في الصحراء الممتدة امتداد الحلم .

عندئذ ، يقرع الجرس مؤذناً بنهاية الدرس الطويل ..
وتتوهج فكرة الانسحاب من صحراء الخليج العربي في
عينيك .. ويختم جواز سفرك بتأشيرة الخروج .. ويرعد
السؤال في ذهنك .. تراني عائد إليك " يا شيطان السمك الميت
والكبريت " ..

" يا كئيبان الملح ، وما آبار النقط " تراني أرجع إليك ،
لأعيد " لهذه الرمل الفارق في اللال : الكون ، وذاكرة العيس ،
ورائحة الزعتر ، والحناء " .. أم أن تأشيرة الدخول إليك ،
ستظل أصعب من تأشيرة الخروج ؟ ..

إن للتاريخ دورة موصولة ، قد تتباطأ ؛ ولكنها لا تتلف
أبداً . وإذا ما كان للصحراء في بلاد العرب رموزها ، فلندع
للأزمان تأويلها . على أننا نريد للصحراء أن ترمز للصفاء
والمحبة والحرية ، مثلما أرادها محمد بن عبد الله ؛ عندما حمل
الرسالة . وما جاء به " رسول الحرية " يجب أن لا يموت بل يجب
أن يبقى على المدى .

فاروق منجونه

الفصل الأول

أَكِلْ عَيْنَ النَّفْثُورِ ١

« ان حرب الصحراء يؤمنون إيماناً
شديداً بالفرديّة ، فلا يعقيدون في
سهولة ، بقدرة الذلّة » .

مورديجر

مدير قسم دراسات الشرق الأدنى
في جامعة برنستون

* الى الكويت اذن ؟

* نعم ، الى الكويت .

حملتني طائرة الخطوط الجوية الكويتية في الثالث
والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٩ ، من مطار بيروت في ذلك
اليوم الشتائي ، لتحط بي على أرض مطار الكويت بعد غيبة
تزيد على الأخد عشرَ عاماً .

وخلال الرحلة ، كنت مُسترخياً في مقعد من مقاعد
الدرجة السياحية ، مؤخرة " الترايدنت " ، سادراً في أحلام
اليقظة .. مسترجعاً شريط الذكريات لعمر مضى . كان
الشريط يتسلسل في ذهني ، وعيناي تطلان من نافذة
الطائرة على الفضاء . وكانت أحلام اليقظة تزاحم الذكريات
فترسم ابتسامة على وجهي ، أحسست بها عندما انلرجت
شفتاي ، وتركت أنفاسي يذفئها غشاوة على زجاج النافذة
الصغيرة .

حتى بين الذكريات ، وأحلام اليقظة ، ينشب صراع ..
وليس الصراع وقتاً على الإنسان وحده ، ولا على الحيوان ، ..
إنه الصراع من أجل البقاء ، يدور بين فئتين من الاحياء ،
والغلبة في معظم الاحيان للأقوى ، رغم أن المنطق يقول أن
البقاء للأفضل . لكن المنطق ليس له مكان في عقول بعضنا .

الفضاء أمامي رحب وسيع ، والسماء مطرزة داكنة ، بعضها أشد شفافية من سحب الربيع . والطائرة كعملاق يهدر ، تمزق صمت الفضاء ، وأنا ما أزال مسترسلاً سادراً في أحلام اليقظة ، ومع شريط الذكريات .

تردد في ذهني الصور لتتوقف عند يوم من أيام تموز من عام ١٩٥٧ . أيامئذ . . كانت الطموحات عريضة عريضة . . وكانت الآمال كبيرة . . كبيرة . وعندما استقبلتني الكويت في ذلك اليوم الصيفي القائن . . كانت قمية صغيرة . . وكان " سوار " من الطين يطوقها ويحيط بها . . والداخل الى الكويت « المدينة » يعبر من إحدى بوابات ذلك « السوار » ومن يفادوها في النهار ، ولا يعود قبل الغروب قد يتوه . . ويضيع في الصحراء . وكان « السور » حصن الأمان لكل من يعيش داخله . . وكانت الصحراء خارج السور ، بعيداً يرعب الكبار قبل الصغار .

في تلك الحقبة من الزمن ، لم تكن للكويت سفارات تمثلها في العواصم العربية . . كانت ما تزال تحت الحماية البريطانية ، ورغم أنها تعتبر مستقلة ، لكنها لم تكن تحوز وثيقة الاستقلال . وكان بإمكان العربي الذي يحمل جواز سفر مسجل فيه اسم الكويت ، أن يدخلها زائراً ، أو مستهدفاً لاقامة فيها ، بدون تأشيرة دخول ، أو إذن زيارة . كان يكتفي موظف الأمن العام أن يقرأ اسم الكويت في جواز سفر القادم ، حتى يختتمه بإذن الدخول ، ويأذن لك بالعبور من بوابة المطار ، لتبتلعك إحدى بوابات سور الكويت . . عندئذ ، اذا أسعدك حظك ، وتوفرت لك فرصة للعمل في إحدى مؤسسات الدولة ، أو إحدى شركات القطاع الخاص ، وضع على جواز سفرك خاتم الاقامة الدائمة ما دمت تعمل في إحدى المؤسسات الرسمية أو الشركات الأهلية .

مؤسسات الدولة لم تكن وزارات ، كان اسمها دوائر : « دائرة البريد ، دائرة الأمن العام ، دائرة الأوقاف ، دائرة الخارجية الخ . . » ويعتبر من السعداء والمحظوظين من يجد عملاً في احداها . . أما الشركات الأهلية فمعظم

أصحابها من أفراد العائلة الحاكمة « آل الصباح » ، أو من كبار التجار وأصحاب الخزائن المملوءة بالروبيات الهندية . أما المثقفون ، أما المتعلمون أو أنصاف المتعلمين - وكانوا أقل الفئات عدداً من الكويتيين - فلم يكونوا يملكون الا الأمل والطموح ، مثلهم كمثل أي عربي وافد الى الكويت .

حين قدمت الى الكويت في ذلك اليوم الصيفي القاطئ ، لم تكن في جيبى سوى عشر روبيات هندية . . وكان الجو مغبراً . وعندما تهب عاصفة الغبار « الطوز » مصحوبة بموجة كثيفة من موجات الرطوبة التي ترسلها تيفرات المياه الدافئة من أعماق الخليج ، فهذا يعني انعدام الرؤية أمامك على بعد بضعة ياردات ، أو أمتار قليلة . . . ويعني أيضاً ضيقاً في التنفس . عندما واجهتني حالة الطقس الرديئة تلك ، فكرت بالعودة الى دمشق على الطائرة نفسها ، ولو أنني كنت أملك تذكرة العودة لما ترددت في البقاء داخل أسوار المطار ، حتى يحين موعد إقلاع أو لطائرة تنفذه بي الى أحضان الغرطتين ، حيث شذى العشب الأخضر ، وغناء أوراق شجر الصفصاف الدمشقي على ضفتي بردى . . . وحيث الأنسام في العشيات عليلة ندية .

لكن الطموح الذي دفعني الى الكويت ، وعدم امتلاكي تذكرة العودة . . . والروبيات العشر المتبقية في جيبى ، كل ذلك جعلني أندفع الى احدى سيارات الأجرة التي يقودها إيراني ، أو هندي ، أو باكستاني ، فأخترت فيها من عاصفة الغبار الرملي المزوج برطوبة مياه الخليج الدافئة ، وأهتف :

- خذني الى أحد فنادق المدينة .

- عشر روبيات ! . . .

- ماذا ؟ . . .

- أقول عشر روبيات .

- زين ياها زين .

قلت لها لسائق التاكسي ، وسلمته الروبيات العشر ، مسلماً أمري لله .
وأمام مدخل عمارة لا يزيد ارتفاعها عن طابقين أو ثلاثة ، توقفت السيارة ،
فنزلت ، ونزلت معي حقيبتي . . . وقرأت اليافاطة . « فندق الكويت الكبير » .
كانت البناية في أول العمر ، تبدو على مظهرها الخارجي الجدة والحداثة . أين
تركني هذا السائق ؟ . هل خدعه شكلي وبدلتي الجديدة فحسبني جديراً
بالسكن في أحد فنادق الدرجة الأولى ؟ . ولبثت برهة أحملق في اليافاطة ، «
فندق الكويت الكبير » . كيف لي أن أستاذر غرفة في هذا الفندق ، وأنا
خاوي الوفاض لا أملك في جيبتي روبية واحدة ؟ . ولا أحوز سوى جواز
سفري . . . وهذه الحقيبة المملوءة ببضع نسخ من مجموعتي القصصية الأولى
جلبتها معي لأوزعها على مكتبات الكويت وبعض الكتب للمطالعة . . . وبدلة
واحدة ، والقليل القليل من الملابس ؟ . هل تساوي جميع محتويات الحقيبة
أجرة مبيت ليلة واحدة في هذا الفندق ؟ . وصاحب الفندق أو مديره ، هل
سيقتاضي أجرة المبيت مقدماً ، أم مؤخراً ؟ . وحزمت أمري متوكلاً على
الله ، وصعدت الدرجات القليلة التي أفضت بي إلى بهو هاديء نظيف يتصدره
مكتب استعلامات الفندق ، ويجلس وراء حاجزه شاب يرتدي « الدشداشة »
البيضاء ، وعلى رأسه « الفترة والعقال » . دنوت منه وحبيته مقدماً إليه
جواز السفر . ترك الشاب من يده كتاباً كان يقرأ فيه وأخذ يقلب صفحات
الجواز . اغتنمت فرصة انشغاله بتقليب صفحات جواز سفري ، وألقت نظرة
خاطفة على كتابه . « الله . . والاتسان » . انه أول كتاب يضعه الدكتور
مصطفى محمود ، وكان بمنوعاً من التداول ؟ . كيف حصل هذا الشاب
على نسخة منه ؟ . لا بد أنه من الكويتيين المثقفين المهتمين بالفلسفات
الحديثة ؟ . . .

وتنبهت لكلمات الترحيب :

.. يا حيا الله .. ويا هلا بيك ، هل الأخ من حلب ؟

- نعم من حلب نفسها .. هل سبق لك أن زرتها ؟ .

- أنا من دمشق .

وتم التعارف بيننا بعد أن تصافحنا . ثم قادني الى احدى الحجرات ، في سقفا مروحده وتحتوي سريرين وحوضاً صغيراً .

- ستنام الليلة هنا مع شاب باكستاني ، وسأنقلك الى حجرة أخرى تكون فيها مستقلاً عندما تخلو احدى الغرف .

رغم صعوبة النوم في غرفة مشتركة ، إلا أن الأمر الواقع فرض نفسه فلم أبدا امتعاضاً .. بل شكرت الرجل وأنا أبتسم . كنت أبتسم ، وفي داخلي بوادر غليان بركانية ، لكنني كتمتها مؤثراً الرضا والقبول لأتني يجب أن أقبل .

لا أدري كيف أمضيت سحابة النهار ، ولكنني أفرغت حقيبتي من محتوياتها ، وحرصت أن أحمل معي نسخة من مجموعتي القصصية الاولى " صدى أغنيات " التي نشرتها في حلب قبل شهر ، وأقدمها الى أول مواطن من بلدي تقودني خطاي الى فندقه ، ليتحول بعدئذ الى صديق حميم .

وعند المساء ، دعاني محمد الصوان ، صاحب فندق الكويت الكبير الى العشاء في مطعم الفندق . وحول المائدة قدمني الى شقيقه ، عبد الوهاب الصوان ، وهشام صوان ، وكان معهم صديق لهم من دمشق يعمل في تجارة الجلود والامعاء ، وهو عدنان الصباغ ، وصرنا أسرة مواطنين على مائدة واحدة .

وكانت الخطوة الأولى ..

ومضى اليوم الأول من أيامي في الكويت .

خرجت من الفندق في ضحى اليوم التالي للقيام بأول جولة في شوارع الكويت . ومن شارع المباركية الذي يقوم على أحد جانبيه

مينى الفندق ، انطلقت الى " ساحة الصفاة " . ميدان رملي تتفرع منه الشوارع الاسفلتية المزروعة بالخضر ، والكثير من الفجوات ، أبرزها " الشارع الجديد " الذي يفضي الى شاطئ البحر حيث يقوم " قصر السيف " وهو قصر الحاكم . وشارع " الجهراء " الممتد من ساحة الصفاة الى البوابة المعروفة باسمه ، على رصيفيه الرملين تقوم المخازن ، والمتاجر ، والعمارات الافقية . ويتوسطه رصيف حديث التشجير . وثمة شارع يحاذي شاطئ الخليج ، ويمتد من المستشفى الأميري الى أول منطقة " الشويخ " يطلق عليه اسم شارع السيف . . تتراكم على شاطئه العريض هياكل المراكب التي يصنعها الكويتيون . والمجالس الخشبية المفروشة بالحشاي ، تتناثر أمام بيوت الكويتيين المواجهه لذلك الشاطئ ، تعقد فيها أمسيات السمر في حلقات تضم المتجاورين من أهل " الفريج " - أي الحي - ويلتئم عليها جمع الاصدقاء في العشيات ليتحدثوا في شؤون يومهم الذي مضى ، وليخططوا ليومهم المقبل . في تلك المجالس ، " الديوانيات " الصيفية يطيب السهر ، ويحلو الحديث مع هبات الانسام الرخية القادمة من أبعد الخليج ، على رنين " استكانات " الشاي ، وفناجين القهوة المرة . . وإيقاعات " الصوت ، والسامري ، والحذادي " وهي من أبرز وأجمل الاغانى الخليجية . والكويتي بوجه عام مغرم بأمسيات الاسترخاء في ليالي الصيف .

تلك هي الكويت كما عرفت في أيامي الأولى من صيف عام ١٩٥٧ . . أما خارج " السور " والبوابات ، فكانت ثمة مناطق تنشأ حديثاً ، وتعتبر من قرى وضواحي الكويت المدينة ، كمنطقة " النقرة ، وحولي ، والسالمية " . ومضى اليوم الأول . . وثلاه الثاني . . وأعقبه الثالث ، والرابع ، والخامس ، حتى انقضى اسبوع وأنا أقوم بجولتي اليومية من الضحى حتى موعد الغداء . . ومن الغروب الى ما بعد العشاء ، وفي هذه الجولات تعرفت بالكويت ، وبعدد من المواطنين الكويتيين ، وبعض العرب الوافدين ،

وأغلبهم من الأخوة الفلسطينيين الذين أسهموا في إقامة بعض الصناعات ،
والمشروعات التجارية - والأخوة المصريين الذين شاركوا في الإنشاءات
والمقاولات العمرانية .. أو عملوا في سلك التعليم - وكان
السوريون واللبنانيون يشكلون أقل جالية بين الوافدين
العرب .. على أن أكثر الجاليات عدداً ، كان الإيرانيون الذين
يعبرون مياه الخليج الى شواطئ الكويت بأعداد كبيرة ،
ويحقبهم من حيث الكثرة ، الهنود ، والباكستانيون ، وكانت لهؤلاء
أفضلية الدخول الى الكويت ، وإن كان سببها الظاهر رخص ايديهم العاملة .

قدمت الى الكويت وفي خاطري تلمع فكرة اصدار صحيفة أو مجلة ،
بالاشتراك مع أحد الكويتيين الذين قد تجددت الفكرة هوى في نفسهم . كان
الكويتيون في ذلك الحين لا يتجاوز عددهم مائة وسبعين ألفاً الى مائتي ألف
نسمة ، وهم الكويتيون الأصليون ، والغالبية العظمى منهم ، يعملون في
التجارة ، أو في وظائف رسمية تابعة لدوائر (الدولة - الامارة) .. أو لدى
شركات النفط العاملة في الكويت . وكان عدد المثقفين قليلاً جداً بالنسبة لعدد
السكان . والشعور الوطني ، والقومي يتفاعل في أعماق هؤلاء ... لكن
بريطانيا بوجودها الاستعماري المتستر وراء قناع الحماية ، كانت تفرض تضييقاً
شديداً على الحركات الفكرية بكافة أشكالها . وصحيح أن الكويت منذ عقدت
معاهدتها مع بريطانيا سنة ١٨٩٩ ، كانت " إمارة " مستقلة في شؤونها
الداخلية ويطلق عليها في العرف الدولي " محمية مستقلة " ، وتقتصر علاقاتها
على وزارة الخارجية البريطانية ، ولا علاقة لها بوزارة المستعمرات ، وصحيح
أن هذه المعاهدة كانت تقضي بعدم تدخل بريطانيا في شؤون الكويت الداخلية
بأي شكل من أشكال .. الا أنها كانت - بأسلوب أو بآخر - تعمل على قمع أي
حركة لتحرير الفكري ، وتحوكل صور التحرر الوطني .. ولأن الصحافة
تعتبر سلاحاً من أمضى الاسلحة للتنوعية الوطنية ، والتثقيف الشعبي ،

والاعلام الجماهيري . . . فقد كانت الكويت محرومة من الصحافة الوطنية المحلية ، حتى أن الاذاعة ، كانت تقتصر برامجها على تلاوات من القرآن الكريم ، واذاعة الاحاديث الدينية ، والاجتماعية ، وبث الاغاني العربية ، وحسب . وهذا العسف الاستعماري ، جعل أمر صدور صحيفة محلية تعكس رأي المواطن ، وتبلور تطلعاته الوطنية ، وطموحه الى انتزاع الاستقلال كاملاً ، مسألة شديدة الصعوبة ، ان لم يكن تحقيقها شبه مستحيل .

لكن حكام الكويت آنئذ ، في عهد أميرها الشيخ عبد الله السالم الصباح كانوا يراجهون كل ما يبذر من تدخلات بريطانية في شؤون الكويت الداخلية ، مواجهة صلبة ، بإرادة قوية حازمة ، حتى يشعرونها بأنهم لا يتنازلون عن هذا الحق الوطني ، ذلك أن حكام الكويت على مر الزمان يعتبرون أنفسهم مستقلين عن بريطانيا في شؤونهم ، ومن حقهم الشرعي أن يتصرفوا بقضايا بلادهم ، تصرف الدولة المستقلة ذات السيادة ، وهذا حق لهم .

الأيام رقم . . .

ولا تبدو بارقة أمل في الوصول الى منطلق لتحقيق الهدف في اصدار الصحيفة ، أو المجلة . . . وكنت كلما بادرت أحداً من الكويتيين بطرح فكرة المشروع ، يقلب شفته بحركة تعبير عن استهجانه لها وازدراؤه بها .

إذن ما العمل ؟ . . .

الأسابيع تتعاقب وأنا أعيش لهذه الفكرة التي بدا لي أنها غير قابلة للتحقيق . . . وماذا بعد ؟ . . . حسابي في الفندق يتزايد ، وجيوبي خاوية . . . والخرائق الصيفية تزيد دماغي اشتعلاً . . . والشوق في الحنايا الى الاهل ، والبلد ، ورفاق الصبا ، يلهيني ، ويخلخل كياني .

وحتى أخمد الصراخ في أعماقي ، يجب أن أعمل لأسد ديوني أولاً . . . ومن ثم يخلق الله مالا أعلم .

ثورة الجزائر بلغت ذروتها في منتصف العام ١٩٥٧ . . وأخبار " جميلة
بوحيرد " تلهم القرائح ، وتجوّد بأحلى المقالات عن الثورة الجزائرية . .
والصحف العربية لا يشغلها سوى الحديث عن قضية فلسطين ، وأزكاء نار
الثورة الجزائرية . . .

وفي يوم ، استيقظ الناس في الكويت ليستقبلوا جريدة " الشعب "
التي أصدرها فجأة بعد فترة اعداد صامت ، شاب مثقف يدعى خالد خلف .
وكانت أول صحيفة كويتية فرح بها الناس ، وطرب قلبي لمولدها ، وكأنتني أنا
من أصدرها . . لقد تحققت الفكرة على يد شاب كويتي . . ولكن كيف لم
يتسن لي معرفته ؟ ولم أسمع باسمه من قبل ، ولم يقدمني إليه أحد من
معارفي ؟ . .

كل ذلك لم يكن له معنى . . وحده صدور الجريدة كان له أجمل
معنى . . واشترت نسختي ومضيت الى فندقتي أقرأ كل سطر فيها بنهم
شديد . وبعد أسبوع من صدور العدد الأول ، صدر العدد الثاني ، ثم تلاه
الثالث . . ولما سمعت للتعرف على خالد خلف للتعاون معه ، صدمني
العارفون ببواطن الأمور ، بقولهم : إن الرجل يكتب جميع مراد الصحيفة ،
ويصححها ويشرع على طباعتها ، وليس بالامكان الدخول عليه للعمل معه
من الباب الضيق ، ولا من الباب الواسع .

وكان لا بد لي من إيجاد عمل ، واستطعت الحصول على وظيفة
متواضعة في دائرة " البريد والبرق والتلفون " ، واكتفيت من العمل في جريدة "
الشعب " الأسبوعية ، بقراءتها أسبوعياً ، والكتابة إليها . . وكان
أول مقال نشر لي فيها ، عن قصيدة نزار قباني في " جميلة
بوحيرد " سمعته يلقاها من إذاعة دمشق . . كان مطلعها :

الاسم ، جملة بوحيرد ،

رقم الزنزانة ،

تسموناً .

في السجن الحربي بوهران ،

والعمر . .

اثنان وعشروناً .

وبعد بضعة أسابيع ، تعطلت الجريدة عن الصدور ، ولم أتعمل عن عملي في دائرة البريد والبرق والتلفون .

ولكن هل كان اقتناعي مخاطر مغادرة بلدي ؛ وقيامي بمغامرة " الاغتراب " الى الكويت ، لأعمل موظفاً صغيراً في دائرة رسمية ؟ . . وهل ينتهي طموحي عند هذه الحدود الضيقة ؟ .

لا ، لم يكن هذا مطمحي . . وما قبلت بالوظيفة إلا لأتمكن من سداد الديون . فعندما كنت في حلب ، كنت أمارس العمل الذي أحب . . كنت أكتب القصص ، وأعمل محرراً في مجلة (السنايل) نهائياً ، ومساءً في جريدة " الحوادث " . . وأحياناً أنشر قصصي في بعض الصحف والمجلات اللبنانية . . أما هنا ، في الكويت ، حيث فرص الاثراء مفتوحة للجميع ، فأنا مجرد موظف صغير في إدارة رسمية . . لا أجد صحيفة أعمل فيها . . ولا أحب التجارة لأثري بزاولتها .

وشارف العام ١٩٥٧ على نهايته ، وتمكنت من سداد ديوني الى الصديق محمد صوان ، صاحب فندق الكويت الكبير ، وبدأت فكرة العودة الى الوطن تلح علي .

وبدخول عام ١٩٥٨ ، أخذ الاستقرار يعود الى سورية بعد غرقها بالفوضى السياسية ، وتقويض اقتصادها بسبب سلسلة الانقلابات

العسكرية .. وبرزت بوادر الاستقرار بانتهاء فكرة الوحدة بين سورية ومصر .
والوحدة أمل نحلم بتحقيقه منذ نعومة الأظفار ، ومنذ كنا تلاميذ على مقاعد
الدراسة الابتدائية .

ولي صبيحة يوم من أيام شباط - فبراير ١٩٥٨ ، شملت العالم العربي
فرحة كبرى ، هي من أعظم أفراحه في تاريخه الحديث عندما صحا الناس على
نبا قيام الوحدة السورية - المصرية ، التي وقعها الرئيسان شكري القوتلي
وجمال عبد الناصر .

وخرجت الكويت عن بكرة أبيها في تظاهرة رقصت لها
القلوب .. شيان في " النشاديش " البيض يحملون الياقات ، ويرفعون
الاعلام السورية ، والمصرية ، والكويتية ، يهتفون للوحدة ، ويباركونها ..
وينادون بسقوط الاستعمار ، والمعاهدات .

ورقصت مع الراقصين في حلقات " العرصة " الرقصة الشعبية
الكويتية .. وحملت الياقات .. وعلا صوتي بالهتاف للوحدة مع
الهاتفين .. وترسخ إيماني بعرويتي وقوميتي ، وأنا أرى الكويتي ، والعراقي ،
واليمني والأردني ، والفلسطيني ، وجميع العرب المقيمين في الكويت ،
يشاركون السوري والمصري فرحتهما الكبرى ، ويهتفون أنفسهم بولادة الوحدة .
لكم قنيت أن أتحول الى سحابة تطير الى سماء دمشق .. وهفا قلبي
الى بلادي .. وكيت .. وكيت .

وبعد أيام ، حملتني الطائرة عائدة بي الى دمشق .. كنت قد سددت
ديوني .. ولكنني لم أكن أملك ثمن تذكرة العودة ، فقدمها لي مواطني
عدنان الصباغ تاجر الجلود والامعاء الذي تعرفت إليه في الفندق .

جئت الى الكويت ومعى عشر روبيات ، وغادرتها وأنا لا أملك روبية واحدة .



حملت معى الى دمشق مرارة الفشل ، والافلاس . . وبعض الذكريات والانتظاعات المتنافرة ، بينما سواى يعمل ويصنع المستقبل و ويجنى الارباح ، ويُكوِّن الثروات . ولقد كشفت لى تجربتي في الكويت حقيقة مذهلة للتناقضات التي تتكون وتترعرع داخل " السور " الطيني في الخمسينيات ، وكانت السمة البارزة في ذلك المجتمع الذي يتشكل من مختلف الجنسيات العربية ، وغير العربية ، هي سمة التعاطف والتلاحم والتآخي . إلا أن وجود دخلاء على المجتمع الكويتي من الجاليات غير العربية ومعظمها من الإيرانيين ممن استوطنوا الكويت ونالوا هويتها ، كانوا يقيمون بين أبناء الجاليات العربية وبين الوطنيين من الكويتيين الاصلاء ، بعض السلود ، ويصطنعون الفجوات ، فكان طبيعياً جداً اذا ما نشب نقاش حول قضية من القضايا المشتركة بين مواطن كويتي ، ووافد عربي ، كمساومة على بيع أو شراء سلعة ، أو خلاف على أجر لعمل ما ، أداه الوافد العربي للمواطن الكويتي ، كان طبيعياً اذا ما احتدم الخلاف ، أن يرشق الكويتي الوافد ببعض العبارات الجارحة ، وأقلها " أجنبي " ، أو " ارحل عنا الى بلادك " . وكان لمثل هذه العبارات فعل مؤثر على العلاقات الاخوية الطيبة التي يفترض وجودها بين الكويتيين الأصلاء ، وأخوانهم من الوافدين العرب ، لكن الجفاء غالباً ما كان يحل بين هؤلاء وأولئك . . فتتقلب المحبة الى حقد وكرامية ، وتسود الخيطة ، ويسيطر الخوف والخذر على النفوس .

فالكويتي الحق ، ككل عربي أصيل الجذور ، يتميز بالعفوية . . والبساطة . . الطيب . . والثقة ، هي مبدأ تعامله مع الآخرين ، فكانت الكلمة التي ينطقها الكويتي ، هي بمثابة عهد شرف ، وميثاق ملزم . . إلا أن التعامل

التجاري ، والمالي منذ أواسط الخمسينيات بدأ مرحلة تحويلية بفعل الطفرة الاقتصادية الهائلة التي عرفها الكويتيون ، ولمسوا بوادر معطياتها منذ اكتشاف حقول النفط في أواسط الثلاثينيات ، وبدأوا يقطفون ثمار هذه الحقول بعد تدفق البترول واستغلاله تجارياً بكميات كبيرة .

هذه الطفرة ، والمؤثرات الخارجية الأخرى بدأت تفرض أسلوباً جديداً في التعامل بين الكويتيين من جهة ، والوافد العربي من جهة ثانية ، الى جانب أخطاء فردية يرتكبها بعض العرب الوافدين .

وحيث " دفع اكتشاف النفط الكويت الى سمت التطور الصاعد اقتصادياً واجتماعياً وحقق المجتمع الكويتي طفرة رائعة انتقلت به من المجتمع القبلي ، ليدخل محراب الحضارة من أوسع أبوابها " . بدأ الكويتي ينظر الى الوافد العربي على أنه قادم ليشركه ثروته الطبيعية ، ويقتسمها معه بدون وجه حق ! ، على أن العكس هو الصحيح ، فالوافد العربي لم يكن يشده الى الكويت سوى عاملين أساسيين . الأول ، وفرة العمل في مختلف الحقول والمجالات ، بحيث يستطيع أن يحقق دخلاً أفضل من الذي يحققه في بلده الأصلي . والثاني ، حاجة الكويت الى الانسان العربي كعنصر خبره وكفاءة علمية لدفع عجلة التطور بتسارع الى الأمام . لكن الكويتي - بسبب المؤثرات الخارجة عن نطاق تفكيره القومي - كان يشكك في نوايا كل من يفد الى بلاده من العرب ، متصوراً أنه لولا الغزوة النفطية التي تفجرت ، لما جذبت الكويت إليها أحداً . . . أذن فجميع الوافدين ، هم طلاب ثروات ، وجميعهم يستهدفون الاقتناص من هذه الثروة دوفاً حق . والعكس كان صحيحاً ، لأن العربي يُقدّم من خبرته عملاً يوازي أجره ، أو يزيد عليه . . .

ومثلما كان للنفط دور في تطور المجتمع ، والحياة العامة في الكويت ، فقد كان له " أثره الخطير في التاريخ السياسي لهذه المنطقة العربية التي غدت بعد تفجر ثروتها النفطية ميداناً للصراع والتنافس " . وعلى الرغم من اعتراف

المنسوب السامي البريطاني ، واحتجاده بأنه ليس للكويت بموجب معاهدة ١٨٨٩ الحق بمنح أي امتياز إلى أى شركة غير بريطانية ، فإن السلطات الكويتية أخذت تفاوض " المؤسسة الشرقية العامة " الامريكية الجنسية ، لمنحها حق التنقيب عن النفط . وفي شباط - فبراير سنة ١٩٣٤ - ، تشكلت شركة نفط الكويت المحدودة من شركة النفط البريطانية ، وشركة الخليج الأمريكية ، بعد أن قررت الدولتان إيقاف التزاحم فيما بينهما على الامتيازات النفطية في الكويت وتقاسم الأرباح مناصفة ، الامر الذي أضعف - نسبياً - من مركز الكويت في مجال الحصول على العائدات ، لفقدان عنصر المساومة ما بين الاطراف المتنافسة التي غدت وحيدة الطرف في الجهة المقابلة .

ولأن الوعي الوطني ، وبالتالي الوعي القومي يكاد يكون معدوماً بسبب عدم وجود وسائل توعية إعلامية جماهيرية ، تأتي الصحافة بالدرجة الاولى . . فقد صار الكويتي نزاعاً الى " العدوانية " في تعامله الفردي مع الوافدين العرب . . وكانت تغذي هذا الشعور عند الكويتي عناصر الشر والتخريب من أجهزة مخابرات استعمارية بريطانية مستعينة بكثرة تواجد المهاجرين غير العرب على تغذية هذا الشعور ، مستهدفة تمزيق أواصر الاخوة ، والتفريق بين المواطنين ، لتبقى السيادة الاولى للأجنبي ، مطبقة بذلك سياسة " فرق تسد " . وقد نجحت هذه الاجهزة الى مدى بعيد في خلق فجوة بين المواطن الكويتي ، وأبناء الدول العربية الوافدين الى الكويت .

لكن بعد النظر عند شيوخ الكويت ، جعلهم يدركون أبعاد هذا المخطط المحطير الذي يبعد الكويت تدريجياً عن دائرة الاسرة العربية ، ويحول بينها وبين استكمال عناصر استقلالها التام ، والافتتاح على نظم الحياة الديمقراطية التي كانت من أهداف الشيخ عبد الله السالم الصباح . وظل الحكام الكويتيون يعملون في اطار المطالبة العادلة بزيادة عائدات النفط حتى تحققت لهم سياسة المناصفة عام ١٩٥١ ، الى جانب التحول التدريجي في الارتباطات الدولية ، إذ

عقدت الكويت والسعودية في عام ١٩٥٨ اتفاقية مع اليابان لاستثمار النفط في المنطقة المحاذية ، وأعتب ذلك خطرات أخرى ، هيأت الكويت لكسر الطوق الاحتكاري تمهيداً لكسب معركة المستقبل .

جميع هذه الحقائق الموجعة حملتها معي . .



ومشاهدات كثيرة انطبعت في الذاكرة عن حوادث فردية مشينة كانت تشوه العلاقة بين الكويتي وأخيه العربي . . وكان أي خلاف شخصي يقع بين كويتي وعربي ، يعطى الحق فيه للكويتي . وللشيخ عبد الله المبارك . وكان المسؤول الاول عند دائرة الامن العام مواقف متطرفة . ومستهدفة ومستهجنة في حل تلك النزاعات الفردية ، أثارت قلق الكثيرين من الوافدين العرب ، وخوفهم من بطشه وقسوته . . فقد كان اذا رفع إليه أحد الكويتيين شكواه ضد أحد أبناء الجاليات العربية ، يقوم باستدعاء المدعى عليه ، ودون أن يستفسر أو يحقق في القضية ، يأمر بجلد هذا العاثر الحظ ، وضربه بقسوة ومن ثم ترحيله عن البلاد في غضون أربع وعشرين ساعة . . هذا الاسلوب القبلي ، والعشائري في النظر بقضايا النزاعات الفردية . . غذى مشاعر الالم والحقد في صدور عدد كبير من العرب الذين اضطهدوا دون وجه حق . . وقد كانت قوى المستعمر البريطاني تشجع من طرف خفي تطبيق هذا الاسلوب .

ولقد عايشت حوادث كثيرة من هذا النوع . . ولا أنسى قصة شاب لبناني من عائلة " خضر " الطرابلسية كان يعمل بائعاً في " مخزن السلطان " في الشارح الجديد ، اتهمه صاحب المخزن بسرقة بعض المال ، فاستدعى الشاب ، وطرح في زنزانة التوقيف الإحترازي بضعة أيام ، ثم جلد على مرأى من العامة في ساحة الصفاة ، وطرده من البلاد . . ولقد أقسم هذا الشاب بأن ينتقم من كل

كويتي يأتي الى لبنان .

وما أكثر الحوادث المشابهة الكفيلة بتغذية مشاعر الكراهية ، والحقد ،
والبغضاء ، وإثارة الحساسيات بين الكويتيين وبين الواقدين العرب . .

* * *

واستمر شريط الذكريات يتداعى في خاطري ، وتتراكم معظم صورهِ
القائمة أمام عيني ، وأنا سادر في المقعد الوثير من مؤخرة الطائرة " الترايذنت "
التي تمزق الفضاء بهدير نفاثاتها ، متجهة صوب الكويت .

وترتد أفكاري الى بيروت التي فارقتها قبل سويعات الاصيل . . ثم
تقفز بي أفكاري الى الكويت التي أعود إليها بعد عشرة أعوام . . ويبرز في
ذهني سؤال :

هل تبدل الحال ؟ . . وهل سأرى الكويت مثلما رأيتها في قدومي
الأول ؟ . . هل سأجدها مسجونة بين جدران ذلك " السور "
الطيني . . تغلق عليها أبوابها بعد الغروب ؟ أم اتسعت
اتساعاً جاوز سورها القديم ، وارتقى أهلها من دائرتهم اليدوية الصحراوية
الى دائرة المدنية الحضرية ؟ . وهل " الكويت " الخمسينات زالت
أمام " الكويت " السبعينات ؟ . . أما زال الكويتي ينظر الى
العربي على أنه (أجنبي) يريد انتزاع ثروته ومقاسمته إياها . . أم أنه
بعد الاستقلال تجاوز في وعيه القومي حدود الاقليمية الضيقة ؟ . . وتخلص
من كافة الرواسب والحساسيات التي حاول الاستعمار بمختلف صورهِ وأشكالهِ
غرسها في أعماقه . . لكن شيوخ الكويت ، ورجالها ، استطاعوا بعد وقوفهم
موقفاً صلباً وعنيداً سعياً لاستكمال استقلالهم ووطيد السيادة الوطنية لهم
على بلادهم ، استطاعوا انتزاع وثيقة هذا الاستقلال في عهد أميرها الشيخ
عبد الله السالم الصباح حين تم في التاسع عشر من حزيران - يونيو ١٩٦١

تبادل المذكرات بينه وبين المندوب السامي البريطاني المعتمد
فسي الخليج العربي " السير وليم لوس " بشأن انتهاء معاهدة سنة
١٨٩٩ وتوقيع تلك المذكرات باعتراف السلطنة المتحدة بالكويت دولة مستقلة ،
بعدها تعاقب عليها وعلى نظيراتها من امارات الخليج العربي المحمية تحت تاج
بريطانيا ، عبر مئات السنين ، مستعمرون تصارعوا وزحفوا على شواطئ
الخليج ، عتاة سفاكون ، نشروا الرعب والدمار بين شعوب المنطقة الآمنة ،
وزرعت أقدامهم الموت منذ أن قاد " أحمد بن ماجد " ذلك
البحار العربي الرائد ، اسطول " فاسكودينغاما " مساعداً إياه على
اكتشاف رأس الرجاء الصالح قبل أكثر من خمسة قرون . . منذ ذلك التاريخ ،
والزحف الأوربي الاستعماري على الخليج العربي متصل الحلقات ، متتابع
الموجات ، فكان البرتغاليون أول المستعمرين ، وكان الإنكليز آخر البغاة
المعتدين . . . والصراع متواصل ، والتنافس على أشده ، المزاومات اليائسة
يقوم بها الفرنسيون والروس ، والعثمانيون للحصول على موطن قدم في هذه
المنطقة أو تلك ، من الصحراء العربية المترامية على شطآن الخليج العربي .

وإذا كانت الكويت بانتصارها على آخر مستعمرها ، حققت استقلالها
ناجراً ، فهل عملت على أن تنتصر على الرواسب والمخلفات الاستعمارية ؟ .
وهل استطاع حكامها ، وعلى رأسهم " أبو الاستقلال " الشيخ عبد الله السالم
الصباح ، أن يقفزوا بالشعب الكويتي قفزة حضارية تجعلهم يلحقون بركب
الشعوب التي سبقتهم إلى الاستقلال ؟ .

سوف تأتي الاجابات عن جميع الأسئلة المطروحة ، بعد أن تهبط الطائرة
في مطار الكويت ، وتبدأ المعاشاة الميدانية . . وسوف تكون الصورة أكثر
وضوحاً وأشد جلاءً منها في الكتب والنشرات والمقالات التي نطالعها عن
الكويت بين الحين وآخر ، كلما حلت مناسبة العيد الوطني في الخامس والعشرين

من شهر شباط - فبراير السنوية .

* * *

أربطوا الأحزمة وامتنعوا عن التدخين .

بعد دقائق نهبط مطار الكويت الدولي .

وبدأت الطائرة تحوم فوق الكويت ترتقب اذن برج مراقبة المطار بالهبوط .

أهذه هي الكويت ؟

كان المساء قد حل ، والغيوم الدكناء غلفت السماء ، وأخفت وجه القمر . . . وصلت برأسي الى النافذة المطلّة على الأرض . . كان خط الاقنق موشحاً بحمرة أرجوانية ملتھبة من ألسن النيران المتصاعدة من آبار النفط . . ومالت الطائرة الى جنبها الآخر . . هذا الخليج غارقاً في ظلمة مدلهمة ، وأنوار البواخر ومراكب الصيادين تضيء وتخفو . . ثم اعتدلت الطائرة وبدأت تنخفض تدريجياً " أساور " من النور في استدارات متعددة على الأرض ، كأنها قلدات مشعة تطوق عنق حسناء كاعب . . ماهي هذه الاساور ؟ أهذه هي الكويت ؟ . . انه لمشهد مذهل يبدو من الجو لم أر له مثيلاً تحت سماء أي مدينة عربية حلقت فوقها ليلاً .

ورويداً ورويداً في هبوط تدريجي متزن ، لمست عجلات الطائرة أرض المدرج . وتهادت متباطئة حتى توقفت في موقعها المحدد . . وبدت من النوافذ واجهة مبنى المطار ، وعلى شرفته أيدي المستقبلين تلوح تحت الأضواء الكاشفة في أجمل مشهد لعناق المناديل والأيدي تحت شعاع النور .

أنت الآن في الكويت مرة ثانية . .

لقد ودعت وطن الحبيب ، لبنان . .

وجئت الى وطن العمر الآتي ، الكويت .

ما الذي جعلك تنثني عن موطن الحُب والجمال ، لبنان وتأتي إلى موطن المال والأعمال ، الكويت ؟ .

لعلك تناولت عين " النُقُور " في المرة الأولى ، وهي التي أعادتكَ إلى موطن " النُقُور " مرة ثانية . وفي الأمثال الكويتية " من يأكل من عين سمك النُقور لا بد أن يعود إلى موطنه " . . أو لعله قدرك الذي رصدك للكويت ، وليس لك حيلة في رده ! . . في كل حال ، أنت الآن في الكويت فما الذي أرغَمك على العودة إليها بعدما تلقيتَ الدرس الأول ؟ .
إنه الدرس الثاني ، فترقب ! . . ترقب ! .

الفصل الثاني

إشتدّي أزمة ، تنفّر جي

« ليست لديّ حسابات شخصية ،
فأنا أعرف نفسي ، وأشتي أعرف الآخرين
. وإذا قررت أن أتكلّم لمن يكون ما أقول
به تصلية لحساب شخصي ، وأنا سيكون
حساب قيم إغلاكية ووطنية » .

محمد حسنين هيكل
« الطريق الى رمضان »

بيروت في حزيران ...

النكسة العربية التي مني بها الوطن العربي في أعقاب
خوضه حرباً غير متكافئة مع العدو الاسرائيلي ، أفرزت
نكسات " متعددة شملت كافة الأوساط .

كان ذلك بعد صمت المدافع على الجبهات الثلاث ،
السورية .. الاردنية .. والمصرية في العاشر من حزيران -
يونيو ١٩٦٧ .

أيامئذ كنت أعمل محرراً في صحيفة " الجمهورية
اليومية ، وأكتب من حين لآخر مقالات أدبية في ملحق جريدة
" الأنوار " الاسبوعي . وقبل النكسة ، كانت الصحافة اللبنانية
بلغت أوج تقدمها وازدهارها . فتطورها التكنولوجي ، أدى
الى ازدهارها الاقتصادي ، وانعكس هذا الازدهار على حياة

المحررين والعمال الذين يعملون في المؤسسات الصحفية اللبنانية ، ودور النشر . فارتفع مستوى الدخل ، وارتفع معه مستوى المعيشة ، وكان عدد من الصحفيين السوريين يعملون في مختلف الصحف البيروتية ، فأصابها نجاحاً طيباً ، وحققوا كسباً على الصعيدين المهني ، والمادي . وكان الصحفيون اللبنانيون يفسحون المجال أمام زملائهم السوريين للعمل معهم في صحفهم ومجلاتهم ، فلمعت بضع أسماء كان أصحابها قبل مجيئهم إلى بيروت يندرجون في فئة الصحفيين المغمورين .

ولما كانت النكسة الحزيرية العسكرية قد أفرزت نكسات اقتصادية ، وفكرية ، واجتماعية ، تركت تأثيراً بالفاً على أوضاع الصحافة اللبنانية فقد اضطر أصحاب الصحف ودور النشر الى تخفيض رواتب المحررين وأجور العمال ، وتخفيض الانتاج . حتى أن بعض دور النشر البيروتية توقفت عن اصدار مطبوعاتها . وبالتالي فقد أدت هذه السياسة التشفية الى خسارة عدد من المحررين أعمالهم ، وجلسوا في بيوتهم ، وفي مقدمتهم المحررون السوريون الذين بدأوا يبحثون عن مواقع عمل أخرى ، بعد أن باتت الصحف اللبنانية التي كانوا يعملون فيها مع زملائهم اللبنانيين عاجزة عن دفع رواتبهم .

وانجذبت أنظار هؤلاء صوب مناطق الخليج العربي ، والمملكة العربية السعودية . فالأوضاع في تلك البلاد مستقرة . . . والأعمال مزدهرة . . . والصحف فيها تخطر الى الأمام لا ينقصها شيء سوى العنصر البشري من الصحفيين الأكفاء . وإذا كانت مصائب قوم عند قوم فوائد ، فإن النكسة التي خلفتها حرب الايام الستة ، وتركزت آثارها على الاقتصاد اللبناني الذي تأثر تأثيراً مباشراً بصحافتها ، هذه النكسة لم تؤثر في متانة اقتصاد دول الخليج ، لكونها ليست من دول المواجهة أولاً ، ولوفرة المال الذي يجعل مؤسساتها قادرة على تجاوز أي محنة تعترضها . وكانت المحنة التي تواجه صحف

الكويت ، النقص في العنصر البشري وحسب ، فجاءت انعكاسات حرب حزيران لتحل للصحافة الكويتية محنتها .

وبدأ نزوح الصحفيين عن بيروت . . حتى أن عدداً من الصحفيين اللبنانيين أغرتهم العروض الخليجية ، فتركوا مواقع عملهم في صحفهم ومجلاتهم المعرضة للانهيار الاقتصادي ، والتحقوا بصحف ومجلات دول الخليج العربي ، وفي مقدمتها الكويت .

وعلى مدى عامين ، من منتصف عام ١٩٦٧ الى منتصف ١٩٦٩ ، خلت بعض الصحف البيروتية من خيرة محرريها السوريين واللبنانيين ، بعد أن اضطروا للعمل في صحف كويتية . كمال طعمة الذي كان سكرتيراً لتحرير مجلة " الأحد " الصادرة في بيروت عن دار الكفاح ، التحق بدار الرأي العام ليتسلم سكرتيراً لتحرير مجلة " النهضة " الوشيكة الصدور ، الياس مسموح ، توقف عن الكتابة في " ملحق " النهار البيروتية ليطيير الى الكويت ويتسلم عمله مديراً لتحرير " ملحق " الرأي العام . قاسم أفيوني التحق بجريدة السياسة . أنطون أبي يونس ترك " الديلي ستار " الصادرة عن دار الحياة في بيروت ، ليعمل في " الديلي نيوز " الكويتية . عبد الله الشيتي ، الى مجلة " أضواء الكويت " وكان في بيروت مثلاً دبلوماسياً لعمان ، عندما كانت " امامة " . عدنان مراد ، أنشط محرر فني لعدد من المجلات اللبنانية الفنية ، طار الى الكويت . . وعدد آخر توزع بين مختلف صحف المملكة العربية السعودية و الكويت .

ليثت في موقعي بجريدة " الجمهورية " بعد أن خسرت عملي في مجلة " الحسناء " التي كان يملكها نبيل خوري، لأنه باعها الى أصحاب جريدة " النهار " بسبب تراكم الديون عليه ، وطار الى السعودية . كما توقفت عن الكتابة في ملحق " الأنوار " الاسبوعي . . و " الشبكة " التي لم أعمل فيها أكثر من شهر واحد . . وانخفض دخلي الى أقل من ريع الدخل الذي كنت أحققه قبل النكسة الحزيرية ، ولم يبق لي سوى ما أتقاضاه من جريدة " الجمهورية " التي كان رئيس تحريرها ، هنري مجيب الأسمر ، يحرص على الاحتفاظ بجميع العناصر من أسرة التحرير العاملين معه ، رغم ضائكة موارد الصحيفة وضيق رقعة إنتشارها .

وازدادت ضغوط الحياة على من بقي في بيروت ، وأنا واحد منهم ، إذ كان ما أحققه من دخل شهري يزيد على ألفي ليرة لبنانية قبل النكسة ، فانخفض الى حوالي مائتي ليرة . وبدأت أقوم باتصالات مع مكتب الاعلام التابع لسفارة المملكة العربية السعودية في بيروت ، وكان يديره الدكتور شكيب الجاهري ، علني أجد فرصة للعمل في احدى صحف المملكة . وكان يتردد على المكتب بعض المسؤولين في وزارة الاعلام السعودية ، وبعض رؤساء التحرير لعدد من صحف المملكة . واستشرت خيراً بقاء تم بيني وبين غالب أبو الفرج ، رئيس دائرة المطبوعات والنشر ، إثر وعد منه باستدعائي وطلبي للعمل في الرياض بعد فترة بأحد رؤساء التحرير السعوديين ، وكان يقوم بزيارة الى بيروت ، أعتقد أنه عبد الرحمن المعمر ، وأيضاً تم الاتفاق بيننا مبدئياً لأعمل معه . . وعاد الرجل الى بلاده ، ونسي الوعد والاتفاق .

الأسابيع تمر . . والشهور تتوالى . . والأزمة تشتد والحياة تزداد ضيقاً . . والفرص تتضاءل حتى تكاد تتلاشى .

ويحل شهر رمضان المبارك .

اشتدلى أزمة تنفريجي ! ..

والتقي صدفة في يوم من أيام رمضان برجل عرفته يوماً ما في إحدى المناسبات ، هو واجد دوماني ، وكان يشغل منصب نائب ، أو مساعد الملحق الصحفي ، في سفارة الكويت ببيروت . . وأحيي الرجل بالترسامة وأنا أعبر طريقي إلى البيت الذي أسكنه في نهاية " شارع الحمراء " ، فيستوقفني ، ويدعوني للجلوس معه على ناصية مقهى " ستراوند " في وسط شارع الحمراء . ويتحدثني قائلاً :

* قرأت لك قبل أيام قصيدة في ملحق " الأنوار " وقد أعجبتني . .
فهل تعمل في الملحق ؟ ..

كان الوقت قبيل الغروب ، ومدقع الإفطار يوشك أن ينطلق ، ولم تكن بي رغبة في الحديث ، أجبته:

* لا أعمل بشكل منتظم ، ولكنني أكتب من حين لآخر . . استأذنيك يا صديقي .

لكنه أمسك بيدي ، فلبثت جالساً .

* إذن فأنت لا تعمل الآن ؟ . هل تسافر إلى الكويت ؟ . قال واجد دوماني ، وأخذ يرمقني منتظراً جوابي .

هذا عرض مثل بقية العروض غير قابل للتنفيذ ، وبدون أن أدرك ما أقول أجبت :

— أسافر إلى جهنم !! أو أي مكان آخر .

دهش الرجل ، ورفع حاجبيه الكثيفين ، ثم قال :

* يبدو لي أنك في ضيق شديد يا صديقي . . لا بأس ، سوف يصل بعد بضعة أيام إلى بيروت عميد الرأي العام الكويتية عبد العزيز المساعيد ،

وسوف أرتب لك معه موعداً ، لأنه قادم للبحث عن محررين ، واسمك سأضعه في أول القائمة .

شكرت للرجل وعده ومضيت ، ولدي احساس بأن الوعد لن يتحقق ، وخاصة في الكويت ، وفي دار الرأي العام ، ومع عبد العزيز المساعيد بالذات ، لأن للرجل مع الصحافة اللبنانية قصة طويلة . . ومع جريدة " الجمهورية " بالذات التي أعمل فيها . فهو عندما يعرف بأنني أعمل في " الجمهورية " سوف يستبعدني ، إن لم يرفضني رفضاً كُفْلاً لأن بعض الصحف اللبنانية ، ومنها « الجمهورية » شنت عليه حملة من الهجوم الشديد متهمه إياه بالضلوع ، أو تحريض كمال طعمة الذي يعمل سكرتيراً لتحرير مجلة « النهضة » على قتل زوجته . وكان عبد العزيز المساعيد ، قد دفع ثقله بصفته نائباً في مجلس الأمة الكويتي ، ومالكاً لمؤسسة صحفية لها ثقل قوي ، لأنقاذ رقية كمال طعمة من حبل الأعدام بعد صدور الحكم عليه بتهمة قتل زوجته ، وقد تهنت صحيفة « الجمهورية » التي أعمل فيها ، جانباً من هذه الحملة ، فكيف له أن يقبل بي للعمل معه ؟

ومرت أيام من رمضان . . .

مرت ثقيلة شديدة الرطابة . . .

وحلت ليلة القدر . . .

وفي تلك الليلة أعتكفت في غرفتي أستمع إلي الأبهتالات في إحتفال ديني تنقله إذاعة دمشق ، وأنا حمد على سريري مصلوب العينين بالنافذة المظلة على السماء . . وقلبي ووجداني متصلان بالله . . وبين غفواتي القصيرة ، صحوحت على صوت الباب يقرع ، ولما فتحتة قابلت وجه صديقي « عصام محفوظ » الشاعر والمسرحي ، والذي أعتدت منه مثل هذه الزيارات الليلية . دعوته للدخول ، ولكنه لم يدخل . . ظل واقفاً بالباب وهو يقول لي . .

صاحبك عبدالله الشيتي يسأل عنك ، أنه يريدك للعمل معه في الكويت . .
أذهب إليه غداً ، ستجده في فندق سترااند . . ومضى .

ليلتئذ لم أتم جيداً . .

إنها ليلة القدر . . " ليلة القدر خير من ألف شهر ، تنزل الملائكة والروح
فيها بأذن ربهم من كل أمر ، سلام هي حتى مطلع الفجر " .

لقد سمعت السماء وجيب القلب والوجدان ، واستجابت لتضرع الزوجة
الصابرة ، وتوجعات الصغيرين .

وصدق واجد دوماني وعده ، وأشار على عبد الله الشيتي الذي تسلم
مكان كمال طعمة في مجلة " النهضة " بعد حكمه مؤيداً . أشار عليه ليتصل
بي وليتفق معي على العمل .

كان عبد الله الشيتي قد وصل الى بيروت ليجري اتصالاته بحثاً عن
محررين ليقدمهم الى صاحب دار الرأي العام عندما يأتي بعد بضعة أيام
للاتفاق مع من يقع عليه الاختيار . ولأن العرض الذي يعمله لم يشجع أحداً
بالسفر الى الكويت ، لم يجد سواي أمامه عندما التقينا ظهر اليوم التالي ،
واجتمعنا بحضور واجد دوماني . وقدم الشيتي لي العرض قائلاً . . سوف
تعطى راتباً في حدود المائة دينار ، وتمويضاً للسكن في حدود خمسة وعشرين
ديناراً في الشهر . من هذا المبدأ يمكنك صياغة مراد العقد ، مع الأخذ في
الاعتبار ، عدم العمل مع أي جهة اعلامية أخرى .

وسألت :

* وماذا عن تذاكر السفر ؟ . وهل يغطي هذا المبلغ جميع نفقات
المعيشة في الكويت ؟ . صحيح أنني في حاجة الى العمل ، ولكنني لا أريد
أن أقع تحت وطأة الديون وأعبائها الثقيلة ، وأنا أعلم أن مستوى المعيشة
مرتفع في الكويت .

وقال الشيعي :

* ليس للدرجة التي تتصورها . فهذا الراتب ، هو أعلى راتب بعد رواتب مدراء وسكرتيري التحرير ، أما تذاكر السفر ، فلا ضرورة للذكرها في العقد ، لأن من البديهيات أن تقدمها الدار لمن يعمل في صفها .
وأنا أعدك بعد بضعة أشهر من العمل معنا ، أن يجري تعديل على الراتب .

لم يكن العرض مغرياً ، لكن الظروف كانت تفرض القبول به . . . ولقد صفت مواد العقد على هذه الأسس ، وأضفت إليه مادة تشترط التعهد بتقديم تذاكر السفر ، حتى لا أتعرض مستقبلاً للأخذ والرد حولها ، وبعد أن طبعت صيغة العقد على الآلة الكاتبة ، اجتمعت بعبد الله الشيعي بحضور واجد دومانى لمناقشته ، قبل تقديمه الى عميد دار الرأي العام للتوقيع . وحين قرأ الشيعي المادة المتعلقة بتذاكر السفر والتي تقول : " مادة رابعة : يتعهد الفريق الأول بتأمين السفر جواً من بيروت الى الكويت للفريق الثاني وعائلته المؤلفة من زوجة وولدين ، وبالعودة من الكويت الى بيروت في نهاية مدة العقد " . . . اعترض الشيعي عليها قائلاً ، ان هذه المادة قد لا تشجع العميد على التوقيع . فأجبه :

- إن من يقبل بالعمل في الكويت في مناخ قاس ، وبيئة اجتماعية مختلفة عن بيئته ، يطمح الى توفير بعض المال . . . وليس في العرض ما يشجع على السفر . . . ولولا الظروف التي تمر بها صحافة لبنان ، لما قبلت بهذا العرض . . . فإن لي تجربة سابقة مع الكويتيين ، انهم دقيقون في مصالحهم ، ولا ينفذون ما لا يرد ذكره في العقود التي يبرمونها مع الآخرين . . . فالكويتي قد ينفق المئات والألوف على حياته الخاصة . . . ولكنه لا يدفع قرشاً واحداً لا يرد ذكره في عقد العمل . . . والكويتي - الآن - ليس الكويتي في السابق . إننا نقرأ

قصصاً كثيرة عن الخلافات التي تقع بين أرباب العمل الكويتيين وبين من يعمل معهم ، والطرفة المادية الهائلة التي أغرقت بعض هؤلاء جعلت التعامل معهم أشد قسوة من التعامل مع .. الحديد . لذلك فأنا لن أتنازل عن هذا الشرط .
- إنك تخشعُ بما لا تعرفُ ، وأنا أنصحك بحذف هذه المادة إن كنت بحاجة للعمل ، وتريد السفر بسرعة .

- إنْ تَجريتي تجعلني أعرف أكثر عما تعرفه ، هذا إذا لم تكن عارفاً ، ولكنك تتجاهل .

وتدخل واجد دوماني :

* انه شأنه ، اترك له حق التصرف يا عبد الله .

وقلت للآتين :

- أنا بحاجة ماسة الى هذا العمل ، ولكنني سأرفضه في حال عدم موافقة العميد على المادة المتعلقة بتذاكر السفر . . . فأنا أدرك معنى تسجيلها في العقد .

وانفض مجلسنا ، وانصرف كل في سبيله .

لم ينقض أسبوع حين أبلغني واجد دوماني أن " العميد " قد وصل الى بيروت ، وعلي أن أقابله غداً في فندق " بوريفاج " حيث يقيم ، فقد حدد لي موعداً معه اليوم .

كنت أتلطف الى التعرف بالعميد " المساعد " لكثرة ما سمعت به ، وكنت في شوق للقائه .

وفي صبيحة اليوم التالي توجهت الى " البوريفاج " والتقيت لأول مرة بعميد دار الرأي العام الكويتية التي تصدر عنها صحيفتان يوميتان هما " الرأي العام " عربية . " الديلي نيوز " انكليزية . .

ومجلة (النهضة) الاسبوعية ، ومجلة " سعد " للأطفال ، وملحق اسبوعي ثقافي نظير ملحق " النهار " البيروتية .

ويعد أن قدمت نفسي إليه ، انتحى بي ركناً من صالون الفندق ، وابتدري بالسؤال :

* ها .. وين تشتغل هالحين ؟ (أين تعمل الآن) . في ملامح الرجل صرامة وقسوة ، ولشخصيته حضور ، قسما وجهه عربية ، تعابيره نقيه ، صافية ، وواضحة .

* في جريدة " الجمهورية " ! - أجبته باقتضاب .

من طبيعتي أن أكون صادقاً في بناء علاقاتي مع الآخرين ، فلم أفكر باخفاء الحقيقة ، ولتكن النتائج ما تكون .

ابتسم الرجل ابتسامة باهتة لم تغير من القسوة في ملامحه وقال :

* ها .. زين .. زين ، ذولا أصحابنا (يقصد هؤلاء اصحابنا) غامزاً !! .

وفهمت ما يعنيه .. انه يلح الى الحملة التي شاركت " الجمهورية " بشتها عليه عندما كانت قضية كمال طعمة أمام القضاء الكويتي الذي أصدر حكمه عليه بالسجن المؤبد . ولم أعلق على تلميحاته فتابع :

* زين ، الأخ واجد يرشعك للعمل معنا في النهضة ، وحنا نعطيك امية دينار .. امش تقول ؟ يعني نحن ندفع لك مائة دينار .

* اذا كنت ترى يا عميد أن المبلغ يغطي نفقات المعيشة بمستواها المرتفع في الكويت ، فأنا موافق .

* يغطي .. يغطي ، سوي العقد ، وجيب جوازك ، وتعال باشر علشان

تعمل لك فيزا . (تعال غداً لكي نستخرج لك تأشيرة السفر) .

وكان نص العقد في جيبي ، فقدمته إليه ، أخذ يقرأ بنوده يتمهل ، وبعد فروغه طلب قلماً . . . ووقع دون أن يبدي اعتراضاً على ما ورد فيه من مواد . وأعاد الي نسختي واحتفظ بنسخته ، ثم قدمت إليه جواز السفر . . تناوله مني وقال :

* رح خذته من عند الأخ واجد دومانى باشر . . بس شوف ، نبيلك - نريدك - بسرعة ، ترى " ما تصيف وايد " يعني لا تتأخر في الحضور .

ووعده بالمحضور في غضون أيام ، ثم سأله متردداً :

- اذا أمكن إعطائي سلفه مقدماً لتسديد بعض النفقات الراجعة قبل مغادرتي بيروت - لكنه زوى ما بين حاجبيه وقال : ندفع لك سلفة في الكويت عندما تصل .

* * *

بعد يومين ، ذهبت الى سفارة الكويت ، قابلت واجد دومانى ، فسلمني جواز السفر ، مصحوباً بكتاب الى مكتب المخطوط الجوية الكويتية لصرف تذكرة السفر - ولما أعلمت عبد الله الشيعي بالأمر ، بدأ الاستغراب عليه وقال :

" والله أنك لمحظوظ يا فاروق . . ان العميد صاحب مزاج ، وكان يمكن أن لا يوقع العقد بسبب شرط التذاكر " .

وأجبهته وفي نفسي ضيق شديد :

- انه صاحب مزاج فعلاً ، ولكنه صاحب مصلحة أيضاً . . وأنا في حاجة الى العمل ، ولكنه في حاجة ملحه الى عنصر نشيط .

على كل حال .. ان لم يرق لي الوضع ، أعدك بأن لا أجدد العقد سنة
ثانية .

- لا .. لا .. سوف يعجبك الحال ، وأعدك بإجراء تعديل على الراتب
قبل انتهاء السنة الاولى .

وانصرفت لاعداد نفسي للسفر ..

وفي غضون أيام ودعت الاصدقاء ، وأبرقت الى الكويت
محددًا موعد قدومي ، وصغيت بيتي في بيروت ، وحزمت
حقائبي ، وتوجهت الى المطار لتحملني الطائرة مرة ثانية الى
الكويت ، لأستلم من عميد دار الرأي العام ، مفتاح العبور الى
صحراء الخليج العربي .

وببدأ الدرس الثاني ؟!

الفصل الثالث

وجهان .. لصورة واحدة ١

» إنّ ديان الحياة لي مكة واتساع
لجارتها قد زاد مع شئى السادة والقي
بمعظم السكان بين أطنان الحرمان
والخوف . حتى لقد سمعت اللطوب مما
تماني وإدرك الناس أنّ خلا كله
باضل » .

عهد الرحمن الشرقاوي

من كتاب » محمد رسول الحرية » .

نزلت من الطائرة بعدما عرض لنا " الكاهن " صورة جميلة
جداً للكويك من الجو .

كان المساء في أوله ، والهواء يحمل برودة مقبولة .
رفعت عينيّ إلى شرفة المستقبلين .. لم أتبين وجهاً أعرفه بين
الوجوه . وقدمت جواز سفري الى المسؤول .. قلب الصفحات ،
ونظر في وجهي ، ثم ختمه وأعادته إلي ، فتقدمت عابراً الهواية
الى صالة فسيحة تتجمع فيها الحقائق . (كم تضايقتني
العيون المدققة والمتفحصة كأنها تتهمني بالتهريب أو الجاسوسية) .

شفلت بتأصل الوجوه حتى وصلت الحقائق .. اقتربت
أبحث عن حقائقي .. الذين يرتدون " الدشداشة والفترة
والعقال " كان مسؤولو الجمارك يؤشرون على حقائقهم
وصناديقهم ، فيحملونها ويضون . والذين يرتدون البدلات
والمنطلونات ، كان يطلب إليهم فتح حقائقهم لتفتيشها دون
استثناء .

الصورة الجميلة للكويت من الجو ، لها وجه آخر على الأرض .. إنها أول ملامح التمييز بين الكويتي وغير الكويتي تطبق أمامي في أول موقع رسمي للدولة ، مع أنني أعرف مدى تأثير هذه التفرقة في التمييز بين الكويتي وغير الكويتي ، فإنني عندما رأيت حقائبي ، فتحتها دون أن يُطلبَ مني ، لأنني لا أتعاطى التهريب ، أو أحمل الممنوعات وفي مقدمتها المشروبات الكحولية التي حرمها القانون الكويتي . رغم أن حقائب المسافرين الكويتيين تملأ بالزجاجات ، ورغم علمي من خلال القراءات في الكتب التي صدرت عن الكويت ، ومن خلال ما تكتبه الصحف والمجلات ، أن نظام الحكم في الكويت لم يتطور ، والادارات لم يصحبها تطور في فترة حكم الشيخ أحمد الجابر التي امتدت من عام ١٩٢١ حتى بداية عام ١٩٥٠ ، بل بقي رتيباً " تسوده المركزية وقلة التنظيم " لأنه كان " يحكم البلاد حكماً فردياً مباشراً في جميع الشؤون " .

وأن الأمور ظلت على ما هي عليه حتى بداية " عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح ، الذي تولى الحكم في عام ١٩٥٠ ، وعاصرت بداية عهده الإصلاحات الإدارية في جهاز الحكم " . ورغم معرفتي التامة ، بأن الكويت بعد أن حقق لها " أهر الاستقلال " الشيخ عبد الله السالم الصباح السيادة التامة " في جميع الأمور الداخلية والخارجية " انصرف تفكير رجالاتها " نحو وضع دستور ديمقراطي للحكم ، وذلك بعد إقراره من قبل مجلس تأسيس منتخب من قبل الشعب يبين نظام الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها " . وقد صدرت أحكام هذا الدستور في عام ١٩٦٢ ويتضمن ١٨٣ مادة موزعة على خمسة أبواب نصت إحدى مواده على :

* المساواة والحرية الشخصية ، العدالة الاجتماعية .

* وأن هذا الدستور في المادة التاسعة والعشرين من الباب الثالث المتعلق بالحقوق والواجبات العامة ، تقول بالنص الحرفي :

" الناس سواسية في الكرامة الانسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين " .

رغم علمي ، ومعرفتي بهذا كله ، فقد فتحت حقائبي وانتظرت مسؤول الجمارك أتأمله ، وهويقلب محتوياتها وكأنه ينبش في قبور ، لا يراعي حرمة المساواة ، ولا لكرامة انسانية ، مع أن الدستور مقدس ويجب تطبيقه على الجميع .

ولو أنه استثنائي - لالاستباه بي لا سمح الله - لتقبلت الامر برحابه . .
لكنه أعفى الكويتيين من التفتيش - عفا الله عنا - ولم يعف غيرهم ، والمادة (٢٩) أكدت لهذا المواطن الكويتي أن " لا تمييز أمام القانون بسبب الجنس ، أو الاصل ، أو اللغة ، أو الدين : فابتسمت بمرارة ، لأنني من جنسه ، ومن أصله ، وأتكلم لفته ، وأدين بدينه . . ولكنه ميزني وفرقني لأنني أردني بنطلوناً ولا أردتي " دشداشة " . وبأله من وجه آخر للصورة ، يبرز في عتمته الوجه المضي الجميل للصورة التي رأيت الكويت عليها من الجو ! . .

انه مظهر من مظاهر انعدام الثقة بين الكويتي وغير الكويتي .
انتهت عملية نبش القبور - الحقائق . أغلقتها وكدت أعجز عن حملها الى الباب الخارجي ، لكنني حين لمحت الزميلين ، عيد الله الشيتي وموفق بني المرجة ينتظرانني ، هرولت إليهما ، ونسيت كل شيء في لحظات العناق والتهنئة بالوصول .

وجهان . . لصورة واحدة . . .

هذه هي بداية الدرس الثاني .

واحتوتنا سيارة أحد الزميلين لتنقلنا من المطار الى الفندق .

في ضحى اليوم التالي ، صبحني الزميل عبد الله الشيتي معه الى مبنى " دار الرأي العام " ليقدمني الى المدير العام ، وإلى رئيس التحرير وإلى جميع الزملاء العاملين في صحف الدار التي يدل مظهرها الخارجي ، وهي منتصبة بشموخ في بقعة بارزة من شارع الصحافة على طريق الشريخ المؤدي الى المطار ، وتدل محتوياتها من آلات طباعية حديثة ، على أنها مفخرة من مفاخر الاعلام في الكويت ، وقلعة عظيمة ترسم ، أو تشارك في رسم ملامح الحضارة العصرية في الدولة الحديثة ، التي لم يمض من عمر استقلالها سوى ثماني سنوات ، فما هو الأسلوب الذي يركز عليه في رسم هذه الحضارة ؟ .

مهما يكن من أمر ، فمن الواضح ان دولة الكويت قد ركزت من خلال دستورها ، على المنطلقات التاريخية ، والعقيدية ، من خلال ترابط عروبة الوطن ، واسلامية الدولة في وحدة متفاعلة بمحيطها الطبيعي ، ومركزاتها الموضوعية ، وحدة منفتحة على الحياة والتقدم الحضاري والتطور الاجتماعي ، بشكل تتأكد معه اصالة التجربة الكويتية ، واشراع الأبواب على آفاق المدنية الانسانية) . فهل حققت الكويت عملياً هذه النظرية ؟ .

إن الثروة التي وقرها النفط للكويت منذ اكتشافه في أواسط الثلاثينيات ، هيأ لها فرص الأزدهار الاقتصادي ، فهل أستغلت الكويت هذه الثروة الوطنية استغلالاً إيجابياً في مصلحة التنمية الانسانية تنمية حضارية بعيدة عن مظاهر الترف ، والتبديد ، والرخاء السطحي ؟ .

وإن أقطار الخليج المصدرة للنفط ، غداً بوسعها ان تستغل ثرواتها المتزايدة لتدعم استقلالها ، وحريتها في ادارة شؤونها الداخلية ، ولتضع سكانها على طريق التقدم الحضاري بعد قرن من التخلف) . ولنلاحظ جملة - لتضع سكانها على طريق التقدم الحضاري - وتتساءل ماذا تعنيه في مضمونها العلمي ؟ .

إنها تعني قبل كل شيء " المساواة ، والحرية ، والعدالة الاجتماعية " التي نص عليها دستور الكويت . . فهل كان التطبيق متساوياً مع النص وموازيًا له ؟ .

إن الجواب لا يأتي من رؤية زاوية واحدة من زوايا الصورة . . لأن " الكتاب لا يفهم من عنوانه " . الجواب تعطيه المعاشة الميدانية ، والتجربة الذاتية . فالكتب ، تطرح نظريات يجب الأخذ بها . . اما الدروس التطبيقية بالتفاعل مع المجتمع ، فتعطينا ثمار التلاحم بين النظرية والتطبيق .
وما نزال في بداية الدرس الثاني ؟ .

المعاشة الأولى لشكل " التمييز والتفرقة " بين الكويتي وغير الكويتي في عملية تفتيش الحقائق ، هو مظهر من مظاهر التخلف والجهل عند الانسان الفرد .

ونوهض مؤسسة اعلامية فكرية كمبنى دار الرأي العام الصحفية ، هو شكل من أشكال الحضارة التي يصنعها الانسان .

لكن المثليين المتناقضين ، لا يجسدان الحقيقة ، ولا يبلوران بوضوح الابعاد الحضارية ، أو التخلفية التي يقوم عليها المجتمع .

هذه التأملات والأفكار تزاحمت في رأسي ، والسيارة تجوب الشوارع العريضة المشجرة في طريقها الى دار الرأي العام ، ومشاهد العمارات الشامخة ، والساحات التي تتوسطها نوافير المياه ، تنطبع في العينين بهاءً وجمالاً ، وتتكدس في تلاقيف الدماغ " مظاهر " تقدم ، صنعتها اموال النفط ، ونفلتها يد الانسان العربي الوافد الى الكويت .

وتوقفت بنا السيارة ، وعبرنا بوابة الدار الشامخة . . وتم التعارف مع المدير العام فهد الساعيد ، ومع رئيس التحرير ، يوسف المساعيد . . وللوهلة

الاولى ، هذا لي الرجلان على قدر من الود والالفة ، وبدأت افكر بما يتطلب مني القيام به قبل الشروع بالخطوة الاولى على طريق العمل الميداني .

تناولت مجموعة من أعداد مجلة " النهضة " ومجموعة اخرى من اعداد جريدة " الرأي العام " وحملتها معي الى غرقتي . . وصرفت بعض نهاري ، ومعظم ساعات الليل في مطالعتها ، لتكوين فكرة خلفية سريعة ومكثفة عن نوعية الموضوعات التي تنشر فيهما ، ونوعية القضايا المحلية التي تتم معالجتها بأقلام العاملين في دار الرأي العام .

باب " خطوات على الطريق " يكتبه رئيس التحرير يوسف المساعيد ويتعرض فيه بالنقد المر ، لأوضاع كافة الوزارات والدوائر ، والمؤسسات الرسمية . . ويتناول بسخرية لاذعة ، كبار المسؤولين في الدولة من مستوى وكيل وزارة مساعد الى وزير . . وما وصلت إليه حالة البلد من خلخلة ، وهلهلة وتردد على مختلف الميادين والأصعدة . الأمن فالت والأمان مفقود - وهذه من مسؤوليات وزارة الداخلية - يتولاها الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح . المناهج التعليمية فاسدة وبالية ، ومتعفنة . . والمدارس تخرج اميين ، وبدلاً من أن تملأ العقول بالعلوم والثقافات ، تفرغها من محتواها ، وتعلم التلاميذ التواكل ، والتكاسل ، والاسترخاء ، والحمول . .

وهذه الوزارة (وزارة التربية والتعليم) يتولاها جاسم داوود المرزوق ، وهوينتمي الى أسرة كويتية عريقة .

السياسة الخارجية لا تنبع من الداخل ، ولا تعكس مواقف الكويت التي تفرضها المصلحة الوطنية والقومية . . وبعض العواصم تشترك في رسم سياسة الكويت الخارجية ويتولى ادارة هذه الوزارة المهمة ، الشيخ صباح الأحمد الصباح .

الحقائق قدرة مهملة ، الشوارع مليئة بالحفر .. الأثرية
والفضلات تسد الطرقات .. وهذه مسؤولية وزارة الأشغال العامة ،
ويتولاها حمود النصف ، وينتمي الى احدى الأسر الكويتية العريقة .

انقطاع التيار الكهربائي .. تشابك الخطوط التلفزيونية .. تهريب
الخمور .. المتاجرة بتأشيرات الدخول الى الكويت .. الضغط والازدحام على
دائرة الجوازات للحصول على الاقامات .. رخص قيادة السيارات .. سيارات
بلا أرقام .. وسائقون بلا رخص .. حوادث الاصطدامات اليومية المروعة .

عصابات خطف الأولاد .. الغلاء ... الارتفاع المتزايد بأسعار المواد
الغذائية ، المتاجرة بالأعراض ، وقوت الناس .. انحلال الأخلاق .. سرقات ،
نهب متاجر ومنازل .. احتكار .. ربا .. فسق .. تدهور .

إنحطاط المستوى البرامجي في التلفزيون والاذاعة .. الحاجة الى
مسارح ومكتبات ، كرة القدم .. ملاعب .. شهاب مبيع .. شعور طويلة ..
تهور .. تدن .. إنحطاط .. المستشفيات أقلر من الكاراجات ، إلخ !

تلك هي صورة الكويت كما يعكسها قلم يوسف المساعيد في زاويته
الاسبوعية " خطوات على الطريق " في مجلة النهضة .

وفي بقية صفحات المجلة ، تمدح الأقلام الأخرى ، التقدم ، الحضارة
والعدالة الاجتماعية ، ويشيد الكتاب بالمسؤولين والقيمين .. وكبار
الشخصيات ! فهل هذه هي الكويت الحقيقية أو الواقع ؟

شقاء وصيف على سطح واحد !

وجهان متناقضان لصورة واحدة !

هل هذا وجه من وجوه الحرية ؟

ولون من ألوان الديمقراطية ؟

أم أنها الفوضى تشمل كافة القطاعات ؟ .

وهل الحرية أن نقول ما نشاء دون ضابط ، أو رادع ، أو شعور
بالمسؤولية ، وإن يكتب الصحافي ما يشاء ؟ .

هل تكون ديمقراطية الحكم في اتخاذ القرارات الفردية وتنفيذها دون
استعفاف نتائجها قبل حدوثها . . وما تخلفه هذه النتائج من مضاعفات
سلبية ؟ .

وهل الديمقراطية في ابداء الرأي تعطي المرء الحق في أن يقول ما يريد
من النقد والتوجيه للجهة المسؤولة . . وتبقى هذه الجهة المسؤولة خرساء . .
طرشاً . . تفعل ما تشاء ، ولا تنتبه لمخاطر تقصيرها ، ومخاطر النقد الموجه
إليها ؟ .

صحيح أن " الخبر مقدس والرأي حر " . . وصحيح أن اتخاذ القرارات
حق للمسؤول ، وأن الرأي والمناقشة حق أيضاً لمن يقدر عليهما ، ولكن الصحيح
أيضاً أن يكون القول منسجماً مع الفعل .
وهناك دائماً مسافة بين القرار والرأي .

" الرأي حق كل انسان . . أما القرار فواجب ثقيل يحمله هؤلاء الذين
وضعت فيهم الشعوب ثقتها ، وخصوصاً إذا كانوا يتحركون ومن حولهم أجهزة
مسؤولة تضع أمامهم أدق المعلومات ، وتطرح أمامهم كل المحتمل من البدائل
والخيارات " . فهل أصحاب القرارات يحملون عبء مسؤولية الثقة ؟ .

يجب أن نفصل دائماً بين السلوك العام والخاص ، فالسلوك العام ، أن
تؤدي دورك وواجبك نحو وطنك . . حاكماً أم محكوماً . . من متطلق قهمل
لمسؤوليتك الموكولة إليك ، أو مناطة بك دون التأثير إلا بالدستور والقوانين
المرعية . . والسلوك الخاص ، أن يكون لك حق أن تمارس حياتك الخاصة بمختلف
نوازحك وميولك النفسية ، والروحية ، والجسدية ضمن إطار محدد لا يتخطى

حدود دائرتك الى دائرة الآخرين . بعبارة أشد تكثيفاً ، وأدق تعبيراً . .
تطبيق مبدأ " تنتهي حرية المرء ، عندما تبدأ حرية الآخرين " و " رحم الله
إمرأ عرف حده فوقف عنده " . هذه مبادئ ، وضعناها نحن وصدروناها . .
فطبقتها الآخرون وأهملناها نحن الذين اخترعناها .

وثمة نظريات تفلسف الديمقراطية لا تنتهي سلسلتها ، وفي تحليل
لمعنى الديمقراطية في جمهورية أفلاطون كما يرى فؤاد صروف . " قد تتصارع
الديموقراطية وتعدثر بكثرة ديموقراطيتنا . مبدأ الديمقراطية الاساسي تساوي
كل في حق المنصب وتعيين الخطة السياسية العامة " . وعند " نيتشة " في
هكذا تكلم زرادشت : أننا أبناء هذا الشرق الذي اثبتق الحق فيه انصبأها من
الداخل بالالهام لا تلمسا من الخارج ، فلنا المسلك المفتوح متفرجاً أمامنا
للاعتلاء والخروج الى النور بعد هذا الليل الطويل ، اذا نحن أخذنا بروح ما
أوحاه الحق إلينا " . فهل تستوحي الكويت خططها من هذه المنطلقات ؟ .

الدستور الكويتي ، أشار الى حقوق المواطنة في نطاق الممارسة
الديموقراطية من أن " الحرية الشخصية مكفولة " . وهذه نقطة لا يمكن
تجاوزها . . لأن الدستور الكويتي انما هو إمتداد لدساتير الديمقراطية
العريقة . . وعندما يؤكد الدستور على حماية الحرية الشخصية ، فانما يعني
أن الكويت " تبني تجريتها الغدة " ليس " عبر المنطلقات
العربية الواعية عن حق ، والاسلامية المتسامحة عن صدق " ، وانما
استشف هذا الدستور أفاق المستقبل ، وأراد للكويت أن تنطلق بوعي ابنائها
لبلوغ هدف التمييز بين السلوك العام ، والسلوك الخاص .

اذن ، فان الدستور واضح ، وصريح . .

لكن الممارسات التطبيقية لروحه ، خاطئة ، ومغلوطة . .
والدليل ، ان كل " قيس " يفني على " ليلاه " . . أجهزة الدولة تعمل

كيفما تشاء .. والفرد ينتقد كما يريد .. والنتيجة لا أحد يفهم على أحد ،
أو لا يعبا بأن يفهم أو لا يفهم .

البلاد تتكدس وتختنق بالعمارات ، والسيارات .. فتستهلك ، ويعاد
تكدها وهكذا دواليك ، ويبقى الانسان هو ، هو كما كان قبل النفط .. لا
تمتد إليه يد العناية ، فينادى بالحضارة ولا يجد امامه وراة وعن جنيبه ،
سوى حضارة التجارة . " وليس بترقية التجارة والزراعة والصناعة ، ولا بجعل
البلاد جنة ثراء وتنظيماً .. تنشأ الأمة ، ويخلق الشعب الحر السعيد " .

فالانسان ، سوف يدرك في النهاية " أن دوران الحياة في
مكة ، واتساع تجارتها قد زاد من غنى السادة ، وألقى بمعظم
السكان بين أظافر الحرمان والخوف ، حتى لقد سمعت القلوب بما
تعاني " .. سوف يدرك الانسان أن هذا كله باطل ، وهذا
يعني شيئاً واحداً هو :

إن السلوك العام مفقود .

وإن السلوك الخاص مغلوط .

فما هي الحقيقة ؟ .. وأين الحقيقة ؟ ومن المصيب ، ومن يكون
المخطئ ؟

الجواب يأتي بعد الدخول في التجربة ..

والدرس الثاني ما يزال في البداية .

العدل ، الحرية ، والمساواة .

ثلاثة مداميك أساسية تحدد طبيعة السلوك العام .

والدستور الكويتي نص عليها ، وشدد على تطبيقها في المادة السابعة
منه . ومفهوم " السلوك العام " في المعاشات اليومية لشؤون الحياة ، عند

الشعوب التي تخضع لأنظمة ديمقراطية مطبقة تطبيقاً فعلياً يتلخص في أن :

يملأ الموظف في أجهزة الدولة وقته الوظيفي بالعمل الفعلي ، والانتاج المشحر ، لانجاز مصالح المواطنين والرعايا دون ابطاء ، ضمن نطاق القانون الوظيفي ، والتشريعات الادارية واللوائح الموضوعة ، مثلما يفعل تماماً التاجر في متجره ، والصانع في مصنعه ، والسائق وراء مقود سيارته ، والمفكر أو الفنان في عالمه الانتاجي والابداعي ، والفلاح ، أو الزارع في حقله . أما مفهوم " السلوك الخاص " في حياة كل فرد من هؤلاء الافراد الذين يتشكل منهم المجتمع ، فيتلخص في أن :

يمارس كل انسان حياته الفردية بحرية مطلقة ، ويلونها بما تنهواه ذاته الانسانية ، مع الأخذ - بوعي وفهم كاملين - بعين الاعتبار عدم تجاوزه في ممارساته الفردية ، حقوق الفرد الآخر ، أو الانقاص منها في مختلف الظروف .

فهل ما نص عليه الدستور الكويتي روحاً ، تعكسه الأعمال تطبيقاً ؟ . وتجسده الافعال الفردية ؟ .

" اذا كانت الكويت دولة حديثة ، بكل ما تعني هذه الكلمة من ابعاد ، بوجهها التاريخي ، والحضاري الجديد ، وبخاصة بعد استكمال استقلالها عام ١٩٦١ ، وبروزها كدولة متمتعة بسيادتها الوطنية التامة في اطار جامعة الدول العربية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، تعرف كيف تمثل دروها الايجابي عربياً ودولياً معاً " . فان بروزها الحديث هذا يجوز أن يصرف الفرد مهما كان موقعه عن فهم دوره ، والقيام به من خلال مسلكيه (العام والخاص) للمضي في تصحيح الصورة المأخوذة لوجه وطنه ، وردها الى ملامحها الحقيقية ، ليطرحها في اطارها التاريخي التليد ، والوصول بالتجربة الديمقراطية التي أراد الحكم في الكويت أن يقوم عليها ، كمرتكز للتطور ، والأخذ بالفكرة القومية كعقيدة ، للخروج من العزلة الإقليمية ، وبالتالي للشفاء من النزعة الفردية التي يتصف بها الانسان الصحراوي غير المتحضر ، الذي تسيطر عليه الأحاسيس القبلية "

والعقلية البدوية التي تفرض عليه شعوراً بالانتماء الى عالم لا يتعدى حدود مضارب قبيلته .

إذن من التجربة الميدانية ، ومعايشة الواقع يجب أن تبدأ . . . ولتكن البداية من أكثر المواقع أهمية وحساسية .

وقبل كل شيء ، لنبدأ بمناقشة " الديمقراطية الكويتية " بين النظرية والتطبيق .

الفصل الرابع

البحث عن هوية

« إن مجتمعاً مصاباً بهذه الطواهر ، لير
مجتمع مريض ، عرضة لأن تتلقى فيه الفوضى .
ولأن يصبح مسرحاً للحقد والكراهية والتفرقة بين
أبنائه .. ولأن تعثر فيه روح اللامبالاة ، وانعدام
الشعور بالمسؤولية فيتمسك .. وليس يعد التمسك .
إلا الانتحار ! » .
جابر الأحمد الصباح

كثيرة هي الدول التي تختار " الديمقراطية " دستوراً
وقانوناً لشعوبها ، لكنها تقع فريسة للازدواجية بين اختياراتها
النظري ، وبين تطبيقها العملي . وأكثر الشعوب التي تذهب
ضحية هذه الازدواجية ، هي شعوب الدول النامية ،
وللتخفيف نقول ، هي شعوب العالم الثالث حديثة العهد
بالاستقلال . فالديموقراطية كما هو متعارف على
مفهومها هي " أولاً وأخيراً ، سلوك ساحة التجربة
العملية والممارسة الفعلية " . أما الدستور ، فهو "
صمام الأمان النظري لصحة الممارسة ، وسلامة التطبيق ، والبعد
عن الانحرافات " . الكويت . واحدة من دول العالم الثالث رغم
حداثة استقلالها - ١٩٦١ - اختارت النظام الديموقراطي أساساً
للحكم . وكان هذا الاختيار - على معاذيره ومخاطره - بداية
التجربة الفذة لدولة خليجية ترقى صحراؤها على صدر المياه
الدافئة ، هي في واقعها امتداد جغرافي واجتماعي طبيعي
وعضوي لشبه الجزيرة العربية التي تعتبر المملكة العربية
السعودية ابنتها الكبرى ، وليادية الشام وهي الامتداد
الجغرافي الطبيعي لها .

وإذا ما تناولنا الديمقراطية - نظرياً وتطبيقاً - تحت الراية الكويتية " وجدناها كالجوهرة الفرد ، وحدة لا سبيل لتحطيمها ، في بعد كلي عن الازدواجية بين المفهوم الدستوري والتنفيذ الواقعي ، بل ان الشكل السليم يغطي المحتوى القديم ، في انسجام وتناغم متتامين متكاملين ، يتجليان بتعارن السلطات فيما بينها من جهة ، وتروحد ارادة الشعب وممثليه والقائمين على السلطة من جهة ثانية " . فالي أي مدى يصح هذا الرأي ؟ . والي أي مدى يؤكد حقيقة التناغم بين السلطة والشعب ؟ . وهل هي " ديموقراطية اقليمية تستهدف حدود الكويت ، وتشمل شعب الكويت ومن يعيش تحت سمانها ، أم أنها " ديموقراطية : قومية تتوخى الوطن العربي ، وتسعى للامتداد والشمولية حتى تغطي كافة الكيانات الاقليمية للوطن العربي الكبير من الماء الى الماء ؟ . أي من حدوده المتزامية على شواطئ المحيط الاطلسي والبحر الأبيض المتوسط ، الى شواطئ البحر الأحمر والخليج العربي ؟ .

في كلمة صغيرة قدم بها " أبو الاستقلال " الشيخ عبد الله السالم الصباح ، الدستور ، جاء الجواب على السؤال :

" نحن عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت . .

رغبة في استكمال أسباب الحكم الديموقراطي لوطننا العزيز .

وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الانسانية .

وسعيًا نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ، ويقضي على المواطنين مزيداً كذلك من الحرية السياسية ، والمساواة ، والعدالة الاجتماعية ، ويرسي دعائم ما جيلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد ، وحرص على صالح المجموع ، وشورى الحكم مع الحفاظ على

وحدة الوطن واستقراره " الى آخر الكلمة . . .

صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه :

وتأتي المادة السابعة والأربعون لتحدد أن " الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ، ينظمه القانون " . فهل نفسر جملة " الخدمة العسكرية شرف للمواطنين " . على أنها تشمل كل عربي يحق له الانخراط في الجندية ؟ ؟

إذا كانت المادة الدستورية عَنَتِ التفسير الأول ، فإن التنفيذ مغاير للتطبيق ، لأن القوات المسلحة الكويتية تضم أفراداً من جنسيات عربية عديدة . . ففيها الفلسطيني ، والأردني ، والعراقي ، وبعض السوريين والمصريين . ولا تجيز ذكر الاسماء والرتب العسكرية التي يتولونها . كما أن القوات المسلحة الكويتية تضم في غالبية قطاعاتها ، أفراداً ولدوا في الكويت ، ودرسوا في مدارسها ، وترعرعوا في ظل علمها ، ولكنهم لا يحملون أي جنسية كويتية أو غير كويتية ، لأنهم محسوبون من قبائل البدو الذين وفدوا الى الكويت من الصحراء . . واستوطنوها .

أما إذا أردنا التفسير الثاني وهو أن يمنح كل فرد من القوات المسلحة الكويتية فان ذلك يكون أكثر انسجاماً مع روح المرسوم الذي صدق به الأمير الراحل الشيخ عبد الله السالم الصباح ، الدستور وأصدره حين قال :

" وإيماناً بدور هذا المواطن في ركب القومية العربية ، وخدمة السلام العالمي والمحاضرة الانسانية " . كما أن التفسير الثاني - إذا ما أخذنا به - يأتي منسجماً مع نص المادة (١٥٩) التي تقرّر " الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الامن العام وفقاً للقانون " . وقد يعني هذا أن للدولة وفق القانون الحق في قبول العرب . . وهذا ما هو واقع فعلاً في الجيش الكويتي . وكثيراً ما طولب بضرورة منح الأفراد العاملين في القوات المسلحة الجنسية

الكويتية . وكثيراً ما عالج عميد دار الرأي العام في زاوية " في الصميم " ، اليومية هذه القضية وطالب بإيجاد حل جذري لها . الى جانب الحاح كتاب كويتيين آخرين ومطالبتهم بضرورة تجنيس افراد الجيش والشرطة . اذ كيف لمن يخدم علم الكويت في القوات المسلحة ، أن يكون كامل الولاء لهذا الوطن ، وهو لا يحمل هويته ؟ . ومع ذلك ، فالقضية لم تجد حلاً نهائياً وعادلاً .

وما هو حاصل في قطاعات القوات المسلحة " جيش ، شرطة ، وأجهزة أمن عسكرية " ينسحب على بعض القطاعات الاخرى . بل ان في جميع القطاعات الرسمية من وزارات وأدارات ، الى جانب القطاعات الخاصة ، كالشركات ، والمصانع ، والمؤسسات تجد نسبة من يشغلون وظائفها من العرب ، أعلى من الكويتيين .

ففي وزارة التربية والتعليم معظم الاداريين من الدول العربية كما أن المعلمين والمدرسين ، ابتداءً من المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الجامعية الغالبية العظمى ، منهم ، عرب .

في وزارة الصحة ، بكل أقسامها الإدارية ، وعياداتها ، والمقرصداً المنتشرة في مختلف أنحاء الكويت ومناطقها ، وفي المستشفيات خمسة وثمانون في المائة - تقريباً - من الإداريين ، والأطباء - على مختلف تخصصاتهم - وجهاز التمريض والتوليد والقبالة من العرب . أما نسبة الخمس عشر في المائة المتبقية ، فتتوزع وظائفها بين الكويتيين ، وحملة الجنسيات الأخرى كالهند والباكستانيين والإيرانيين .

وفي أجهزة الاعلام (إذاعة ، تليفزيون ، وصحافة) يملأ العنصر العربي فراغاً ، ويشغل أهم المراكز وأدقها . وخاصة الصحف بقطاعها العام والخاص . فأجهزة التحرير والأجهزة الفنية والعمالة يشغلها عرب ، فتجد مقابل كل / ١٠ / محررين عرباً ، كويتياً واحداً ، وفي الأقسام الفنية لا تجد

كويتيين (مخرجون صحفيون ، خطاطون ، ورسامون) . أما في بقية الوزارات والادارات الاخرى ، فتقل نسبة العرب فيها عن ما يقارب الـ ٨٥٪ ، وترتفع نسبة الكويتيين أكثر من ٢٠٪ . وليس في ذلك مأخذ على الكويت . لأن الدولة في حاجة الى المنصر البشري من أصحاب الكفاءات والخبرة العرب ، وخاصة في بداية المرحلة الاستقلالية ، ولكن المأخذ على سياسة الرواتب والاجور .

وإذا كان الدستور الكويتي ، قد جسد : تطور المبادئ الدستورية الحديثة حين أكد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية " . كما نص هذا الدستور " على الحقوق والواجبات العامة التي تربط بين نظام الحكم والافراد " . إذا كان الدستور الكويتي قد نص على ذلك نظرياً ، فإن التمييز في الرواتب والاجور ظل قائماً بين الكويتي وغير الكويتي ، فما معنى المساواة في الواجبات دون المساواة في الحقوق ؟

هنا يبرز المأخذ على الكويت في تطبيق مواد الدستور . وهنا قلاء الحيرة الرؤوس . . فالدستور ثمرة نهج الديمقراطية ، لكن تطبيق الدستور يأتي منافياً لقواعد الديمقراطية من هذه الناحية . ولقد ترده أن منظمة العمل الدولية ، قد وضعت الكويت على " اللاتعة السوداء " لهذه التفرقة بين الكويتي وغير الكويتي التي تطبقها في لوائح الرواتب والاجور . وعندما تنتهي الى الخبر ، طرحته في اجتماع مع عميد دار الرأي العام ، كان رده أن هذا الموضوع ليس من شأنه التطرق إليه ، أو الكتابة عنه ! . طبعاً ، عندما سمعت هذه الاجابة المتبلورة ، ارتسنت أمامي ألف علامة استفهام وتعجب . ولما حاولت مناقشة رئيس التحرير في هذا الموضوع ، صعلتني ابتسامته وهو يقول " ما يقرره العميد . . لا يناقش " ! .

لر أردنا أن نسوق الامثلة ، ونضرب الشواهد ، لهدت لنا الصورة مذهلة ، وبكفي القول ، ان وزارة التربية مثلاً عندما تتعاقب مثلاً مع مدرس ثانوي ،

يحمل اجازة الليسانس ، وشهادة أهلية التعليم وخبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال التدريس وتعطيه نصف الراتب الذي يتقاضاه المدرس الكويتي المتخرج لتوه من احدى كليات جامعة الكويت ، وليس لديه أي خبرة في مجال التعليم . هذا مثل ما يحدث في قطاعات الدولة .

أما القطاع الخاص . . فالأمر يختلف ، مزاجيترب العمل ، هي التي تقرر ما يجب أن يأخذه الموظف .

وأضرب مثلاً شخصياً :

حين تعاقدت لأعمل في دار الراي العام كان الراتب المقرر مائة دينار وخمسة وعشرين مع بدل السكن . وعندما تسلمت عملي ، اتضح لي أن الزميل الذي حللت مكانه ، كان يتقاضى مائتين وخمسين ديناراً شهرياً ، إضافة الى أربعين ديناراً بدل سكن .

وأكثر من هذا . جيء إلى بشباب كويتي لأقوم بتدريبه على الاعمال التحريرية ، وصدر قرار تعيينه براتب شهري مقطوع قدره خمسون ديناراً في الشهر - غير متفرغ - لأنه يعمل في احدى الوزارات ، وبعد مرور عام بقي راتبي على مستواه ، وارتفع راتبه الى الضعف . وإذا رغبت في الاحتجاج أو الصراخ . . فان الجدران تحيط بك من كافة الجوانب ، ولك حرية كاملة في أن (تنطح) الجدار الذي يعجبك ، أو أن تترك العمل وترحل ! .

تلك صورة من صور المزاجية ، ونموذج من نماذج المسلك العام الذي يتعارض مع أبسط قواعد المنطق ، العقل ، والديموقراطية .

نضرب مثلاً آخر . .

معدو ومؤلفو البرامج والتمثيلات الاذاعية والتلفزيونية من المقيمين العرب في الكويت يتقاضون أقل من نصف ما يدفع للكويتي . إلا إذا كان

هذا المؤلف العربي ضيفاً على الكويت ، فإنه يعطي مكافأة استثنائية . ولكي يصل هذا المؤلف الى حقة كاملاً ، كان يتنازل عن حقة الأدبي ، بأن يلغ برنامجيه باسم كويتي ، فيقتاضى الاجر أو المكافأة المقررة للكويتي .

وتجسيدا " للمزاجية " الفردية فقد ترتكب أخطاء جسيمة ، وتهضم حقوق كثيرة للعربي الذي يعمل في القطاع الخاص ، بلا ذنب ولا جريرة . . . سوى أن ظروفه ومقاديره قادته للعمل في الكويت . هذه " المزاجية " تتجلى في قطاع الصحافة عامة . . وفي دار الرأي العام بوجه خاص .

كيف ؟ . .

سيد " المزاجية " في دار الرأي العام ،، عميدها . فهو قد يفتقد الهدايا المادية والمعنوية على أحد العاملين في مؤسسته ، لحقة دمه ، وظله . . أو لشكلته دون الأخذ في الإعتبار مستواه المهني ، أو حجم عطائه في العمل . وقد يصدر أمره بالاستغناء عن خدمات أي عنصر - مهما كان وجوده ضرورياً - إذا ما كان هذا العنصر ممن (يحملون السلم بالعرض) . أي أنه يكون شديد الغيرة على عمله ، ولكنه لا يتقن القاء النكته . . أو أن العميد يستثقل ظله وحضوره ، يكفي أن يقول للمدير الإداري (فتش فلان) حتى يغدو (فلان) في اليوم التالي بلا عمل و قد يحرم أيضاً من تعويضاته ، هذا إذا لم يبلغ اقامته القانونية في الكويت حتى لا يتروك له فرصة ايجاد عمل في موقع آخر .

ومدير عام القلعة الاعلامية في الكويت فهد المساعد ، واحد من أبرز " المزاجيين " ليس في دار الرأي العام وحسب ، بل في الكويت .

وأول صدام لي معه بسبب - مزاجيته - كان بعد مرور أقل من شهرين على عملي في مجلة " النهضة " عندما تقدمت بطلب تذاكر السفر لأسرتي ، فجائني جوابه بالرفض ! . . ولكن عقدي ينص

على هذا الحق ؟ .. الجواب ، ما عندنا تذاكر .. خذ تذاكرك من العقد .. هكذا .. بسخريه ، ذهبت إلى مستشار الدار القانوني أستفتي رأيه ، فكان رده أن رفع حاجبيه وقال :

* ماذا أفعل من أجلك اذا كان المدير العام لا يريد أن يصرف لك حقلك في التذاكر ؟ ..

وذهبت الى زميلي وصديقي عيد الله الشيعي ورويت له الحادثة ، بعدما ذكرته بما أشار علي به في بيروت حول مسألة ذكر مادة متعلقة بتذاكر السفر في العقد ، فقال لي :

دعه إلى أن " يروق " مزاجه ؟ .

وماذا أفعل بأسرتي اذا لم يروق مزاجه الذي قد لا يَرُقُّ حتى نهاية العقد ؟

* ضحك عيد الله وأجاب بهنوء :

عندئذ تأخذ أنت تذكرة عودة وترجع الى أسرتك .

استعبد بهي الغضب للموقف المتهاون .. ولأن من طبيعتي الغضب والأنفعال حيال ما أراه مجافيا للمنطق ، ومنافيا للحق ، فقد قررت أن آخذ تذاكر السفر في اليوم نفسه ، أو أقدم استقالتني وأرحل .

وعندما جاء العميد مساء ، ذهبت إليه في مكتبه ، ودار بيننا الحوار التالي :

* مساء الخير يا عميد .

* ها .. إيش عندك ؟ .

* أريد تذاكر سفر لأجلب عائلتي .

* ليش عقدك يقول انك تستحق تذاكر سفر لعائلتك .

* نعم يا عميد .

* زين . . هالحين نصرفها لك .

ورفع ساعه التelfون ، وأصدر أمره الى المدير الإداري ليصرف التذاكر .
ولقد أنصفتي العميد في حقّي . . وكان مزاجه رائقاً ؛ لكن المدير العام قهد
المساعد ، لم يرق له أن آخذ حقّي عن طريق والده ، فظل مزاجه معكراً حتى
نهاية مدة عقدي . . وربما الى اليوم ؟ !

وصرفت لي التذاكر . . وواصلت العمل .

أما يوسف المساعد ، ورئيس التحرير ، هو النجل الأكبر لعميد دار
الرأي العام ، فكان يختلف . . لم يكن على هذه الدرجة الحادة من لمزاجية . .
فهو صحافي جيد ، وكاتب يحسب لكتابات الحساب . . ويعالج الامور بالعقل
والمنطق . . ولكن ، كان الاختلاف في وجهات النظر قائماً بشكل متواصل بينه
من جهة ، وبين والده وشقيقه قهد من جهة أخرى . فهو يريد أن ينظم العمل
في صحف الدار على أسس ومفاهيم يحددها النظام والقانون ، وأصول العمل
الصحافي . . لكن الآخرين لا يوافقونه في آرائه . . ومن هنا ، كان الخلاف
يحتمل بين أفراد الأسرة الواحدة في الدار الواحدة . وتنعكس نتائج الخلافات
على بعض العاملين في صحف دار الرأي العام .

هذه نماذج وأمثلة قليلة جداً ، من الممارسات التي تعكس صورة للمسلوك
العام في بعض المؤسسات الخاصة والعامية . أما على النطاق الأعرض فإن
أخطاء السلوك العام له انعكاسات أشد خطورة .

لقد أخذت الدولة على عاتقها العناية بالصحة العامة لكافة المقيمين في
الكويت من مواطنين ووافدين ، ولم تحرم زوار الكويت أيضاً من
هذه العناية والرعاية والخدمة المجانية . ودولة الكويت بفضل ثرواتها
النפטية تنفق الاموال الطائلة من أجل "التغلب على العديد من المشكلات

الصحية المستعصية ، التي يرتبط بعضها الى حد كبير بطبيعة الاحوال المناخية القاسية وأوضاع البيئة الصعبة " . وترك جانباً إحصاء المؤسسات الصحية التي انشئت في الكويت منذ عام ١٩٦١ ، لنكتفي باستعراض ما استطاعت أن تحققه هذه الدولة الناشئة على صعيد الخدمات الصحية منذ بداية العهد الاستقلالي ، على ضوء تقرير وضعته بعثتان نظمهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير يطلب من الحكومة عام ١٩٦١ . وجاء في هذا التقرير أن جميع الكويتيين وجميع المقيمين في الكويت يسجلون أسماءهم في " مستويات تقدم لهم خدمات طبية ، كذلك التي يقدمها طبيب العائلة في البلدان الأخرى ، - بريطانيا مثلاً - كل واحد إليها حتى لو كان سائحاً ليوم واحد ، تقدم له الخدمات الصحية مجاناً . وتحفظ لكل واحد منهم ملفات خاصة . وتقدم المستوصفات المجتمعة - وتجمع كل ثلاثة مستويات أو أربعة في مجمع واحد - الخدمات الطبية الطارئة خلال أربع وعشرين ساعة ، وكذلك تقدم بعض الخدمات الصحية الخاصة كمعالجة الاسنان .

وجميع الخدمات الطبية مجانية للمقيمين في الكويت وللزائرين . وكل من يتقدم بطلب للعناية من الناحية الصحية ، يحصل على الخدمات الطبية اللازمة له . وتضاهي الخدمات الطبية في الكويت تلك الصورة الموجودة في البلدان المتقدمة . ولكن هذا لا ينفي وجود بعض المشكلات في ميدان الطب الوقائي وفي الإدارة العامة للخدمات الصحية " . ويكاد يكون جميع ما حواه هذا التقرير متطابقاً مع الواقع لولا سوء التصرف في المسلك العام .

فوزارة الصحة الكويتية تنفق من الأموال ثمناً للأدوية ، والمعدات الطبية، وصيانة المنشآت عدا الرواتب والاجور وغيرها من النفقات أرقاماً خيالية . ومع هذا كله تظل مستشفيات الكويت ومستوصفاتها لا تتمتع بالحد الأدنى من المواصفات الصحية . . كما أن الوزارة تتكبد أموالاً كبيرة لإرسال المرضى - والمتماثرين أحياناً - مع مرافقيهم ، الى بعض البلدان الأوروبية

بريطانيا - خاصة - وهؤلاء عددهم بالآلاف - والطريف في الأمر . . أن معظم هؤلاء المرضى أو المتماثرين لا يسافرون إلا مع بداية موسم الصيف . أي أنهم يمضون الاجازات الصيفية على حساب وزارة الصحة العامة الكويت ، في بريطانيا ، أو في سواها من بلدان أوروبا الغربية . أما المرضى الحقيقيون وبعضهم ممن يعانون من أمراض وعلل يصعب معالجتها وشفاؤها في الكويت ، فإنهم لا يتلقون إلا الحد الأدنى من الاهتمام . وليس الخطأ في ذلك يقع على المراجع المسؤولة في وزارة الصحة ، بل على " السلوك العام " من قبل العاملين في المجمعات الصحية كالمستوصفات والمستشفيات ، أطباء أو أجهزة فنية أو تمريضية ، ذلك أن معظم هؤلاء موظفون يتقاضون رواتب من الدولة ، ويؤدون أعمالهم بدون رقابة ذاتية من ضمائرهم ، يكفيهم أنهم يتواجدون على رأس أعمالهم ضمن ساعات الدوام الرسمية يمارسون أعمالهم بروح آلية روتينية .

ومن التجارب الذاتية التي تكشف هذه الحقيقة ، مرت بتجربتين ، الأولى عام ١٩٥٧ عندما أصبت بعد وجبة غداء بمغض شديد في أسفل البطن ، ونقلت الى المستشفى الاميري . . وبعد كشف عاجل قرر الطبيب المعالج أنني مصابة بالتهاب الزائدة الدودية . . وادخلت بعد اجراء الترتيبات المبدئية الى غرفة العمليات . وبعدها صحت من المخدر ، أفقت لأجد نفسي غير قادر على الحراك فوق السرير ، ناديت الممرضة ، واستفسرتها عن الامر ، فقالت ببرود :

الحمد لله على السلامة . . لقد أجريت لك عملية استئصال الزائدة ، وكانت سليمة - تقصد الزائدة سليمة - وليس فيها أي أثر للالتهاب !! . بسيطة ، لقد كنت حقلاً للتجربة لطبيب متمرن . أما الثانية فكانت في أواسط ١٩٧٢ ، عندما تعرضت لمغص مائل ، نقلت على أثره الى مستوصف السالمية . . ولكي - يتخلص - مني الطبيب بسرعة ، رزقني بآبرة مسكن للألم

من نوع "نوفالجين" . وعندما عدت إلى بيتي بوقت قصير ، زال مفعول الرزقة ، وعادوني الألم من جديد . . . ولحسن الحظ ، قدم لزيارتي الزميل وليد غزال وكان رئيساً لقسم الإعلان في دار الرأي العام فوجدني على الحالة التي أعاني فيها من الألم ، إضافة إلى المضاعفات التي تركت آثارها " رزقة النوفالجين " على وجهي وجسمي ، إذا سببت لي إنتفاخات . ولم يلبث أن حملني إلى سيارته ، ونقلني إلى مستشفى الصباح ، وبعد إجراء التحاليل المخبرية اتضح أن لدي ترسبات رملية ، وتضيقاً في الخالب ، فأجريت لي عملية جراحية لاستئصال القسم المتضيق من الخالب .

في التجربة الأولى مكثت حوالي الشهر في المستشفى بسبب اساءة الجراح عملية رتق الجرح فأصبحت بالتهابات شديدة . . مع العلم أن عملية استئصال الزائدة تعتبر أسهل العمليات الجراحية ، ولا يكثر من تجري له في المستشفى أكثر من أسبوع .

أما في التجربة الثانية فقد مكثت ما يقرب من شهرين ، وكانت لمضحية عندما تولى رئيس التحرير يوسف المساعيد الكتابة في زاوية " خطوات على الطريق : منتقداً الأهمال ، والارتجال في المعالجة الذي كاد يودي بحياتي بسبب حقنه النوفالجين . ولقد جرى تحقيق في وزارة الصحة . . لم يؤد بالطبع إلى نتيجة :

أما حادثة الزميل انطوان ابي يونس مدير تحرير صحيفة " الديلي نيوز " فقد كانت الأولى والأخيرة ، لأنها أودت بحياته بعد دخوله إلى المستشفى بأقل من اسبوع ، فقد نقل الزميل على عجل إلى مستشفى الاميري بعد شعوره بضيق شديد في التنفس . . وظن الأطباء ، أنه مصاب " بالربو " . . وبعد أيام فارق الحياة وهو دون الأربعين . . إذ كان ضيق تنفسه ناتجاً عن أزمة قلبية !! . . فأعيد جثمانه إلى لبنان ، ويوم اخراج جثته من لاجئة المستشفى

ونقلها في نعلش الى المطار ، رافقته مظاهرة من جميع الصحفيين العاملين في دار الرأي العام ، وفي غيرها من الصحف الكويتية ، وتقدمها يوسف المساعيد ، رئيس تحرير النهضة ، ولم تكن المظاهرة وداعاً للزميل ، بقدر ما كانت تعبيراً من الصحافة عن احتجاجها على ما تددت إليه الحالة في مرافق الصحة العامة .

أحداث وحوادث تكاد سلسلتها لا تنتهي ؟ ...

وجميعها لا ذنب للديموقراطية ، أو الدستور بها ... بل ذنب السلوك العام الذي لا يفصل بينه وبين السلوك الخاص ، الخطأ في عدم وجود خطة مدروسة لتنمية الانسان قبل أن يتسلم واجبه ومسؤولياته ...

وجهان بصورة واحدة ...

ولطالما تكرر هذان الوجهان في جميع القطاعات الاخرى :

ففي المادة " التاسعة والعشرون " ، من الدستور الكويتي " الناس سواسية في الكرامة الانسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس ، أو الأصل أو اللغة أو الدين " . إنها صورة نقية ، ومن أرقى ما توصل اليه الانسان على سعيد التنظيم ... أخذته الكويت دستوراً .

أما التطبيق ...

التطبيق شيء مختلف جداً عن التنظيم ... ولا يمكن لاهداف الدستور أن تتحقق اذا لم " نخترع " خطة لتنمية الانسان لتبلغ الكويت في حضارتها الانسانية ، ما بلغت أعرق الديموقراطيات في العالم ، بدون يتحول .

وانه حلم ولا يستجبل تحقيقه !

ونعود الى قضايا الفكر والثقافة ، والاعلام ، والبحث العلمي ، وهي في مجملها تبلور وجه الحضارة الانسانية .

المادتان السادسة والثلاثون والسابعة والثلاثون تكفلان " حرية الرأي ، وحرية الصحافة والطبع ، والنشر ، والبحث العالمي مكفولة " وتعطيان لكل انسان " حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول ، أو الكتابة ، أو غيرها ، وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون " .

وللحقيقة ، فإن السلطات الكويتية المسؤولة أخذت بهاتين المادتين ، ومنحت الحرية للأفراد في تطبيقهما الى أبعد الحدود . . حتى انقلبت هذه الحرية الى فوضى .

فمن هو المخطئ ؟ . . .

السلطة التي تمثل الدستور ؟ .

أم المواطن الفرد الذي يمثل وجدان الامة وضميرها ؟ .

السلطة لم تخطئ إلا أنها " تركت الحبل على غارب " للفرد ، قبل أن تسلمه بالتربية السلوكية . والسبب ، غياب البرامج المخططة المدروسة علمياً لتنمية الانسان الذي يتشكل منه المجتمع .

أما المواطن الفرد . . فعليه تقع المسؤولية الاكبر ، لأنه فهم الحرية فهماً مغلوطاً . . ولم يمارسها بقدر معقول من الرقابة الذاتية على تصرفاته الفردية . السبب أيضاً يعود الى أنه لم يتدرب منذ بداية نشأته على معرفة التمييز بين السلوك العام ، والسلوك الخاص شأنه في ذلك . . شأن جميع المجتمعات النامية .

" إن المجتمع الكويتي كجميع المجتمعات التي تشبه الخدائق ، تثبت فيها الحشائش الضارة الى جوار الاشجار الظليلة والورود الجميلة . معرض لأن تظهر فيه فئات هدفها التهديم ، تعمل على القفز من فوق الدستور والقوانين ، وتضرب عرض الحائط بالمصلحة الوطنية ، ويسعى

أفرادها الى التخريب ، خارجين على روح المجتمع ، عاملين على أن يقلبوا الحرية الى قوضى تهدف الى هدم معتقداتنا وأخلاقياتنا ، ويث الشقاق بين صفوفنا " .

لقد أدركت السلطة هذه الحقيقة المرة التي بدأت تظهر هذه التشوهات في وجه المجتمع الكويتي ، وهي تشوهات يلمسها كل من يعرف الكويت . ولم يعض على وجودي في الكويت ستة أشهر ، حتى فاجأ رأس السلطة التنفيذية وداغها الذكي ، الشيخ جابر الأحمد الصباح - رئيس مجلس الوزراء - الى جانب كونه وكياً للعهد ، فاجأ جابر الأحمد شعب الكويت ببيان ألقاه في مجلس الامة ، في جلسة حضرتها مع عدد كبير من الصحفيين العاملين في دور الصحف الكويتية ، وكان بيانه بمثابة ناقوس الخطر .

الفصل الخامس

لِمَنْ يُقَرَّعُ الْجَرَسُ ؟

دعني جملة الاخطاء الناجمة عن سره
فهم روح الديمقراطية، وجرير السعور
الكويتي، ما ارتكبه بعض الحاصلين في
ميدان الصحافة، وذلك باتزانهم - تحت شعار
حرية الرأي - في الطريق الكأداء.

من يهان

الشيخ جابر الاحمد الصباح

إذن، فلنّ وليّ عهد الكويت ورئيس مجلس وزرائها في
ذلك الوقت الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح الذي "يتمتع
بالمزايا الخلقية المثالية، والكفايات الادارية الفذة، التي جعلت
منه رجلاً دولة واسع الافق، بعيد النظر، شديد الحرص على
النهوض بالمجتمع الكويتي إلى أرقى المستويات الحضارية". هذا
الرجل إذن، ليس غربياً عن اورشليم، وهو كأهل مكة "عارف
بشعابها". فلماذا الصمت إذن ؟ ولماذا السكوت عن الأخطاء
ترتكب في وضع النهار، ويستمر مرتكبوها وراء شعار
الديموقراطية التي ما فهموها كما يجب أن تفهم، فراحوا
يعتطعون بالشعارات عبر وسائل الاعلام، وتحت قبة مجلس
الأمة، أو مجلس "الأمة" كما وصله أحد الظرفاء.

وجاء الجواب في البيان الذي ألقاه يوم الرابع والعشرين
من حزيران - يونيو ١٩٧٠ أمام أعضاء مجلس الأمة، ورجال
الصحافة، ليضع "المجتمع الكويتي، وكل مجتمع عربي، أمام
مسؤولياته في عصر التحديات الكبرى".

ومن أبرز ما تضمنه البيان التاريخي، التركيز على الجوانب السلبية، والعلل الاجتماعية التي تبرز من خلال الممارسة الخاطئة للأفراد، وتجري في ظل أنظمة سليمة وقوية. وقد جاء قوله "أيقنت أن ثمة شعوراً عاماً بأن الوقت قد حان لتعيد النظر في الطريق التي نسير عليها، ورغبة صادقة لأن نضع لأنفسنا سياسة محددة ومستمدة من تجاربنا وظروفنا، قارص الدولة بموجيها كامل صلاحياتها دون ترده". جاء قول جابر الاحمد، ليضع الاصبع على الجرح . . وليضئ الطريق أمام الافراد مسؤولين وغير مسؤولين، ليميزوا في ممارساتهم بين السلوك العام، والسلوك الخاص.

وتبقى أصبع جابر الاحمد مرفوعة، لتصر على كافة الاخطاء، وتشير اليها باصرار ووضوح :

"لقد صار المتابع لمناقشاتنا وصحافتنا، يظن بنا جميعاً ظن السوء، اذ كل كرامة قد أهدرت، وكل عمل لمصلحة المجموع قد أهمل، في بلد عرف كرامة أفراد، ومصلحة مجتمعه منذ عهد بعيد".

وتقضى الاصبع في تلمس كافة الجروح الملتهبة :

"أين مجتمعنا اليوم من مجتمعنا بالامس القريب ؟. الذي كان يضرب المثل به في الجد والشعور بالمسؤولية".

وجرح آخر لا يتجاوزه اصبع جابر الاحمد :

"ما الذي غير من حالنا ونحن تأخذ مع ذلك بأسباب التقدم والرقى، ونحاول أن نضع مجتمعنا في اطار حديث من التنظيم الدستوري والقانوني" ؟. وليس ذلك آخر الجروح . .

لكن الاصبع يزداد ارتفاعاً معلناً برفض صلب :

"إن مجتمعاً مصاباً بهذه الظواهر لهُ مجتمع مريض، عرضة لأن تتلفى

فيه الفوضى والاثرة والأتانية، ولأن يصبح مسرحاً للحقد والكرهية والترفقة بين أبنائه. ولأن تنتشر فيه روح اللامبالاة، وانعدام الشعور بالمسؤولية، فيتفسخ، وليس بعد التفسخ الا الانهيار، وهذا ما نرفض أن يكون مهما كلفنا ذلك من جهد وتضحيات".



هل أعتذر من أئذ ؟

وهل عقل العاقلون ؟

لقد ظلت الحياة على نحوها التي سبق بيان جابر الاحمد التاريخي، والاختفاء تزداد استفحالا . . والادارات تفرق في تهاونها . . والمؤسسات تفرق في تكاسلها . . والافراد يزدادون رخاوة . . وتسطحا. وإفلاساً علمياً، وثقافياً. ويتتفخون. ثراء مادياً بمختلف طرق التجارة واساليب الفجارة؛ . . وبعد هام أو يزيد، شهد مجلس الامة جلسات ساخنة، وبدأ عدد من أعضائه يحلزون، وينبهون، ويلفتون الانتظار - أنظار أعضاء الحكومة - الى ضرورة احياء روح بيان جابر الاحمد. وفي احدى تلك الجلسات الساخنة، رفع النائب عبد المطلب الكاظمي اصبعه وتساءل :

. ما هي الاسباب التي تؤخر الحكومة عن تنفيذ الحلول
المجذبة التي دعا اليها بيان ٢٤ حزيران - يونيه ؟

وطرح النائب بدر ضاحي العجيل في جلسة بمائلة سؤالاً أشد صراحة : ما هي الخطرات العملية التي اتخذتها الحكومة، أو ستعتمدها لتنفيذ البيان فيما يتعلق باصلاح الادارة، واستئصال شأفة الفساد منها ؟

وكان رد الحكومة بلسان وزير الدولة عبد العزيز حسين "انها - بمعنى الحكومة - تبذل جهدها الكامل في العمل على اصلاح الادارة، وتطبيق أحدث

النظم التى تسهل سير العمل، وتمنع أسباب الشكوى. وهى فى سبيل ذلك تعمل الآن على دراسة أوضاع الادارة فى شتى مناحيها، وتأمل بعد ذلك، أن توفق لما فيه الخير والسداد للجميع". وكان الخير والسداد لمصلحة رئيس وأعضاء مجلس الأمة الذين زيدت لهم رواتبهم وتعويضاتهم مقابل إلقاء الخطب العرجاء التى لا يفتنون كتابتها ولا قراءتها.

والسنوات تمر . .

وبيان جابر الاحمد التاريخى، ظل كلمات . . كلمات . . كلمات !.

الدولة تنفق مزيدا من الاموال . .

والاوضاع تزداد انحدارا . .

فضائح انخفاض مستوى الخدمات الطبية تفوح . .

فقدان القدرة فى السيطرة على مستوى أسعار السلع الغذائية، وغيرها من المواد الضرورية، يزداد تهلهلا . . ووزارة التجارة تائمة !.

جرائم القتل، والخطف والسرقة، والاعتصاب، والتهريب تتمتع دائرة ارها. ووزارة الداخلية لا حول لها ولا قوة. صارت الكويت، شيكاغو الخليج ، بعدما كانت درته ولؤلؤته، قبل النفط !!.

وابع والطرق تزداد تصويلا لها، وتكثر فيها الحفر . . ووزارة ة لاهية بالاشغال الخاصة !.

حافة تكتب، وتنشر، وقارس حريتها فى ابداء الراى باكثر مما ن. والدستور . . تهاجم بعنف . . تنقد بقسوة . . تشتم أحيانا .
ى بيان جابر الاحمد، ووزارة الاعلام مشغولة بالبحث عن وزيرها
بقرات بصفته وزيرا للخارجية !. الفرد الكويتى - فى غالبيته -

يزداد انتفاخا كالطاووس، لأنه كويتي فقط . . والأوضاع المجتمعية تزداد تفككا، وتفسخاً . . وتدهوراً.

هل هذه هي الكويت . . .

وهل هكذا تهد أن تبنى حضارتها ؟

المثقفون من الشباب الكويتي يكتفون بمناقشة ما تتردى اليه الأوضاع في مجالسهم الخاصة، وفي الجمعيات . . ولكنهم لا يملكون مقدرات التغيير. والاسطوانة لا تتغير ولا تنكسر . .

ومزامير داوود في حالة اعادة وتكرار . .

ومع هذا كله، فإن خزانة الدولة تعطى ولا تبخل . . فيزداد عدد المؤسسات الصحفية . . وعدد الجمعيات الثقافية ونوادي رعاية الشباب . . ويظل منهج تنمية الانسان مفقودا. لكن وسائل الربح والاثراء السريع مشرعة الأبواب لكل من يحمل الجنسية الكويتية، خاصة إذا كان من أهل الدرجة الأولى . . ويتيح المال الفرصة امام هذا الكويتي لينتشر في عواصم الغرب، ويصرخ . . أنا كويتي . .

وتتحول جنسية الكويتي الى عقدة تتحكم في عقل الكويتي السائح بين سوهو . . وبارك لين . . وبين بيجال . . والشانزليزية.

ومن البيديهي أن لا يتطور شعب، ولا يبلغ سن الرشد، إلا بتطوره الفكري، والفني والعلمي. والمال وحده لا يقود الى بلوغ سلم التطور الحضاري . بل يؤدي الى العكس تماما. فذول أوروبا لم تبلغ ما بلغت من تقدم حضاري وتكنولوجيا بأموال النفط . . لأنها لا تملك حقولا منه ولا آبارا . . لكنها ملكت حقولا من الأدمغة، بالعقول . . وبثورات الفكر والثقافة، سارت دول أوروبا الى الديمقراطية التي تركزت على أسسها حضارتها . .

بينما سبب تدفق البترول لشعوبنا ردة خطيرة، وقادتهم البهيوحة الى الكسل، والاسترخاء، وما هو أشد خطرا ورعبا منهما. ولم ينقذ من هذا الرعب، سوى من أقبل على العلم، والدراسة، والثقافة، وخرج من حدود الكويت الى العالم . . وهم مجموعة متميزة من الشباب الكويتي الطموح والراغب في بناء الكويت - فعلا - بناء حضاريا، تكون دعامة التنمية الانسانية. وهؤلاء ينتظرون الفرصة، ليؤدوا دورهم بوعي وشعور بالمسؤولية الوطنية التي نادى بها جابر الاحمد في بيانه التاريخي . . والذين أخذوا أمكنتهم، قلة قليلة ما تزال، وهم يحرسون على تقديم ما اكتسبوه من علوم وثقافات تلقوها في جامعات العالم، من خلال نشاطاتهم التي يقومون بها عبر الجمعيات التي تنتشر في أنحاء الكويت.

وأبرز هذه الجمعيات نشاطا وفاعلية، ولكنها لا تلقى استجابات جماهيرية، رغم أنها تتلقى معونات من الدولة، تساعد على تحمل أعباء الدور الذي تؤديه في التوعية الجماهيرية. جمعية الخريجين، رابطة الادباء، رابطة الاجتماعيين، والجمعية الكويتية للفنون التشكيلية.

هذه الجمعيات الاربعة، لها بصمات واضحة في تطوير المجتمع الكويتي، والأخذ بأيدي أفرادها الى سلوك دروب الحضارة الاصلية.

جمعية الخريجين، لها مواسم غنية في الميدان التنموي. ولقد رافقت مواسمها التي درجت خلالها على إقامة أمسيات موسيقية، يقدمها أحد أعضاء الجمعية، وهو صالح حمدان، لتذوق فن الموسيقى وصقل الأذان الجماهيرية وتعليمها كيف تعتاد الاستماع والفهم . . وكانت مفاجأة الامسيات المتكررة في كل أسبوع، والتي تصيب المرء بالذهول، إعراض الغالبية العظمى من الشباب عن ارتيادها . . فكنت لا تلقى من الكويتيين في تلك الامسيات سوى عدد لا يزيد عن خمسة أشخاص . . وفي حالات نادرة يرتفع العدد الى عشرة.

رابطة الادباء، ويرأسها أحمد السقا، هذه الرابطة كانت لا تترك اسبوعا من موسمها يمضى، دون أن تدعو الى أمسية يحييها، أديب، أو مفكر، أو شاعر، كويتي، أو عربى . . وأحيانا من بلاد الغرب . . ولم يكن الاقبال على أمسياتها من الكويتيين أفضل حالا من نظيرتها جمعية الخريجين.

رابطة الاجتماعيين، ويرأسها، عيد العزيز الصرعاوى، كانت تتولى دعوة المحاضرين فى شتى العلوم الانسانية والاجتماعية .

الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية . . ويرأسها خليفة القطان، كانت أكثر الجمعيات غنى فى مواسمها الفنية، وأكثر الجمعيات استقطابا جماهيريا، لأنها تعنى بالفنون التشكيلية، والكويتيون بطبيعتهم محبون للفنون.

. أما الجمعيات الأخرى، كجمعية الصحفيين، والنهضة الاسرية، والجمعية الثقافية النسائية . . فكانت نشاطاتها محدودة بأطر ضيقة . . بل أن بعضها - كجمعية الصحفيين - منعدم النشاط.

وقد منحت الدولة لهذه الجمعيات فرص تأدية دورها فى حياة المجتمع الكويتى، لتحقيق تقدمه، ورفع مستويات أفرادها ثقافيا وفنيا، لدفعه نحو التطور والحضارة الحقيقيين . . وخصصت لها المساعدات المادية اللازمة . . لكن الاستجابة الجماهيرية محدودة . . وقدرة الجمعيات على الاستقطاب أضعف من استعداد الفرد الكويتى فى الاقبال على ممارسة هوايات أخرى كرياضة كرة القدم مثلا . . وحضور المسرحيات المحلية.

والسبب . . تلك - النلفة الكاذبة - التى يصاب بها الكويتيون منذ نعومة أظفارهم، والتى تنميها أساليب التربية العائلية المرتجلة، وترعى بذورها، المناهج التعليمية المنقرضة ا.

ويعتبر المسرح أبرز ملمح من ملامح نهضة الكويت على المستوى الانسانى. فقد "انبثق فجر الحركة المسرحية الكويتية فى عام ١٩٥٦، مع قيام

خشبة المسرح الشعبي، وما لبثت تلك الغرسة أن انقلبت الى نهضة مسرحية شاملة، تأسس خلالها عدد من المسارح بتشجيع من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي أسست في عام ١٩٦١ فرقة المسرح العربي".

ثم ظهرت فرق مسرحية أخرى، بعضها تغذيها الدولة وتقولها . . وبعضها الآخر قطاع خاص، تمده الدولة بمساعدات سنوية.

ولقد حقق الفن المسرحي في الكويت قفزات فنية حضارية تركت بصماتها واضحة على المجتمع، وحققت الفرق المسرحية التي قدمت عروضاً خارج الكويت، وخاصة في المهرجانات المسرحية في "قرطاج" و "دمشق" نجاحات عظيمة.

ولأن الدولة راغبة في دعم المسرح وتشجيع النهضة المسرحية، لما لها من تأثير مباشر في عقول الناس، وخاصة الأجيال الجديدة، فقد "قررت منح الموظف الذي يمثل في إحدى المسرحيات اجازة شهر لحين الانتهاء من عرض المسرحية". وبسبب ما يلقاه المسرح من عناية واهتمام من الدولة، فقد تطور تطوراً سريعاً، ونشطت الفرق المسرحية، وصارت تقدم بعض عروضها في العواصم العربية.

والمبادرة الفردية، كان لها فضل وضع أول بذور الصناعة السينمائية في الكويت، عندما قام "خالد الصديق" بمغامرته الاولى، فانفق كل ما استطاع أن يجنيه من مال لانتاج أول أفلامه الطويلة "بس يا بحر" الذي روى "قصة البحار الكويتي في صراعه مع البحر" قبل ظهور النفط. فحقق به لبلاده إسماعاً عالمياً بعد عرض الفيلم في عدد من المهرجانات السينمائية الدولية، وحظى بعدد من الجوائز العالمية . . ولقد واجه خالد الصديق كافة التحديات التي اعترضت سبيله في مرحلة الاعداد للفيلم، كما واجه التحديات الاقوى بعد الانتهاء من مرحلة التصوير. ولم يتردد في محاربة خالد الصديق، كشاب كويتي مثقف، استطاع بمجهود ومبادرة فرديين أن يسمع اسم الكويت في أرجاء العالم . . لم يتردد أحد أعضاء مجلس الأمة عن توجيه اللوم لوزارة الاعلام التي سمحت

بعرض الفيلم في الكويت، وقدمت لمخرجه ومنتجه خالد الصديق بعض المساعدات المادية والفنية لاستكمال انتاجه. ولأن الدولة لا تتأخر في تقديم العون لمن يقدم أعمالاً فنية تليق بالوجه الحضاري للكويت، فقد رد على اللوم وزير الاعلام رداً موضوعياً، ويرد دور الوزارة في تقديم المساعدة، بدأب الدولة على تنفيذ سياستها في تشجيع الاعمال الفنية المحلية، لاكساب العاملين في الحركة الفنية، مزيداً من الخبرة. خاصة وأن فيلم "بس يا بحر" جرت رعايته قبل عرضه على مجموعة "من كبار رجال البحر والغوص الموثوق بهم، فلم يعترضوا إلا على مشهد واحد تم حذفه".

وقد جرى هذا النقاش في إحدى جلسات مجلس الأمة.

لكن المفارقات المتناقضة لا تنتهي سلسلتها على جميع الاصعدة، وفي مختلف المجالات، ثقافياً، تربوياً، اقتصادياً، اجتماعياً، وصحياً، وغيرها من القطاعات العاملة الأخرى.

المثقفون، والمفكرون، وأصحاب الرأي السديد من العرب الذين يعيشون في الكويت، لا يترددون في عرض آرائهم، وطرحها جماهيرياً عبر وسائل الاعلام المتنوعة لتعميم فوائدها . . لكن الأذان تظل صماء . . والعقول مغلقة، ولا أحد يثير مناقشة أى قضية من القضايا التي يطرحها، أو يثيرها أحد هؤلاء المثقفين، أو المفكرين، أو أصحاب الرأي.



الاستطراء في طرح الوقائع، وسرد الحكايات، وتثبيت الاحداث عن التناقضات في بناء المجتمع الكويتي، سلسلة تكاد لا تنتهي حلقاتها. وهذا الاستطراء مهما تضاعف وتضخم، لن يغير، أو يزيل التشوهات المصاب به وجه الكويت الانساني بعد الانفجار المالي الذي اتخم هذه البقعة من الوطن العربي

الغالى، فأضر بجلود انسانيتها ولم يحولها الى وطن للعمر الاكبر والمستقبل
الانسان العربى الذى يعيش على أرضها.

التغيير المطلوب، لن يحققه سوى ثورة اجتماعية بهضاء
يفجرها المواطن المثقف النقي الصافى، وتلوذها النخبة الواعية
من أهل الحكم.

.. وفقا لجميع التقارير التى تضعها مؤسسات دولية، يتضح بالإستناد
الى تقرير أخير وضعه "البنك الدولى" أن الكويتى يحقق أعلى دخل فردى فى
العالم، إذ يبلغ دخل الفرد فى الكويت كما يقول تقرير للبنك الدولى نشر فى
بداية عام ١٩٧٧ أكثر من أحد عشر ألفا وخمسمائة دولار سنويا . . بينما لم
يصدر أى تقرير يبين مدى ما تحقق للفرد الكويتى من ارتفاع فى درجة ثقافته،
وعلمه، وتطور الحضارى انسانيا . . وهذه ظاهرة خطيرة فى مجتمع يبنى على
الاسس الديمقراطية فى دستوره. والمفارقة العجيبة هنا، أن بعض الدول الغربية
التي بلغت أعلى المستويات فى تقدمها الحضارى، تأتى فى درجة رابعة لاحقة
للدول العربية الثلاث (الكويت، الامارات، وقطر) من حيث دخل الفرد .
فسريسا التي أصبحت أغنى دول العالم بتطورها التكنولوجى، والصناعى رغم
افتقارها الى الثروات الطبيعية، يبلغ دخل الفرد فيها (٨٨٥٠) دولاراً سنوياً،
أى أكثر بقليل من دخل القطرى البالغ (٨٣٣٠) دولاراً سنوياً. وأقل من دخل
مواطن الامارات العربية البالغ (١٠٤٨٠) دولاراً سنوياً. وأقل من الكويتى
الذى يأتى دخله فى الدرجة الاولى. وبعد السويسرى، يأتى الفرد السويدى فى
الدرجة الخامسة، ويليه الاميركى الذى يحقق (٧٠٦٠) دولاراً سنوياً.

فما معنى هذه المقارنة بين تخلفنا - كمرب - فملك تراثا غنيا، وأرضا
متخمة بالنفى، وبين تلك الدول الغربية التى تضم شعوبا متعددة، بعضها - أى
تلك الشعوب - ليس لديها تراث وتاريخ فى فئاتا . . وبعضها أيضا -
كأرض - لا تملك أى ثروة طبيعية كثروات أرضنا ؟

أيضا انها احدى علل "الازدواجية" في ممارستنا للديموقراطية، أم أن فينا عللا أخرى لم نكتشفها بعد في أنفسنا ؟

كعربي - يحلم - بالوطن الامثل . . أقف مشدوها حيال هذه المفارقة وغيرها من المفارقات التي تكاد سلسلتها لا تنتهي.

وكعربي يتوق الى تحقيق هذا - الحلم - بالوطن الامثل، أعترف بأننا لن نتمكن من بناء هذا الوطن الا اذا بدأنا بخطة اصلاحية تستند الى مبادئ الدين الخنيف، بتطبيقها، وليس فقط بترديد نظرياتها على طريقة "لا يصلح الله ما يقوم حتى يصلحوا ما بأنفسهم" نعرفها نظريا ولا نعمل بها.

أو على طريقتنا في ترديد وتكرار الحكم المأثورة في القرآن الكريم، وفي الاحاديث الشريفة، وتطبيق ما يتناقض معها تناقضا كليا. ولتضرب مثلا :

ليس لعربي فضل على أعجمي الا بالتقوى.

وفي الكويت ما تزال تطبق سياسة "أصيل وغير أصيل" و "كويتي درجة أولى، وكويتي درجة ثانية" . . وكلنا أخوة عرب . . وكلنا أيضا "في الهم شرق" . . بينما لا تجد هذه الفروقات بين أسود وأبيض، أو مسلم ومسيحي في البلدان المتقدمة حضاريا.

ان الكويتي الاصيل، هو العربي الاصيل وحسب . . وإن الكويتي غير الاصيل، هو من يعمل على تكريس التفرقة والتمييز . . وقد عرفت من اولئك وهؤلاء الكثيرين . . ولا أفشي سرا بالقول، ان كل كويتي بلغ النضج في بناء شخصيته علميا وثقافيا، يرفض هذا الواقع، ويعمل على محاربتة . . ومن هؤلاء نخبة طيبة تبتنى الوطن الدولة - والوطن المجتمع على هذه الاسس المتينة.

ولكننى لن أحجم عن ذكر بعض الحوادث التى عانيت منها خلال اقامتى فى الكويت، والتى أفرزتها صفة "كويتى درجة أولى". وهى سلاح خطير، يعمق التباعد بين المواطن وأخيه المواطن من جهة ، وبين الكويتيين وأخوانهم الوافدين من جهة ثانية. وهذا السلاح يؤدي الى مرض فقدان الاحساس القومى الذى يقضى بالتعالى الى تأصيل الروح الانفصالية فى وجدان الانسان العربى بوجه عام. ورغم تفاقه هذه الحوادث الفردية، الا أن تعددها، وانتشارها يفرز المعوقات التى تزيد فى تفكك المجتمع الواحد، كما تقيم الحواجز فى وجه التلاحم، والتقارب، والتعاقد، لينا الوطن بناء حضارياً.

وإذا كان "الخليج فى وضعه - التفرقى - الحالى أعجز من أن يغير فى العوامل الخارجية، فإنه من غير شك قادر على تلاقى المعوقات الداخلية لاستمرار الانفصال اذا توفر الاحساس القومى السليم لدى القادة والعامه سواء بسواء". ومن بين هذه "العوائق"، ما أتينا على ذكره، عن الازدواجية الحاصلة من عدم تطبيق روح الدستور القائم على المبدأ الديوقراطى كنقطة أساسية فى ترسيخ النظام، ومن التصرفات الفردية التى ستورد نماذج عنها، بعد أن تنتهى من حكاية "كويتى درجة أولى" التى يتخذها البعض، سلاحاً الى تحقيق مكاسب فردية على حساب المصلحة العامة فى الوطن الواحد. أو يتخذها معبراً، وجسراً للاستعلاء على من لم يشمله شرف الجنسية الدرجة الاولى.



الحكايات تكاد لا تحصى . .

ومشكلة الجنسية فى الكويت، تشكل أزمة حضارية أين منها مشكلة التمييز العنصرى فى روديسيا، أو مشكلة التفرقة بين اليهود الشرقيين، واليهود الغربيين الذين وفدوا الى فلسطين من مختلف الدول الأوروبية،

والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي بعد الاحتلال الصهيوني لكامل الارض الفلسطينية.

ومنذ عام ١٩٦٩، ومشكلة الجنسية في الكويت بعاشها المواطن والوالد، وجذور المشكلة موهلة في قدمها، وتعد الى ابعد من هذا التاريخ، لكن معاشتي لها بدأت منذ أن شذوت واحدا من أسرة تحرير صحف "دار الرأي العام". فكنت أطلع على ما يكتبه يوسف المساعيد عنها، كما كنت أقرأ رسائل كثيرة ترد الى مؤسسة الرأي العام، يشكو أصحابها أمرهم في عدم منحهم الجنسية الكويتية، رغم أنهم كويتيين أبا وجدا. ولقد ظلت هذه المشكلة تتفاعل، وتزداد عمقا . . والسلطات المسؤولة تعد بانهاثها، والملفات تتكدس . والمشكلة تمد جلورها في العمق . . وقر الاعوام ، وأغادر الكويت . . ثم أغادر بلدان الخليج العربي . . وأستقر في لندن، ولا تنتهي هذه المشكلة.

وفي الخامس والعشرين من شباط - فبراير عام ١٩٧٧، احتفل الكويت بعيدها الوطني السادس عشر، وتصدر صحف الكويت لتتحدث وتروي القصص المتعددة عن الانجازات الحضارية التي تحققت خلال هذه المسيرة، ولا تخلو بعضها من التلميح . . والتصريح بمشكلة الجنسية التي تشكل نقطة داكنة، وعلامة فارقة تشوه وجه الديموقراطية التي تنتهجها الكويت نظاما حضاريا منذ فجر استقلالها.

فتشرع الاقلام . . مطالبة بأن "تخترع" الدولة حلا نهائيا لمشكلة الجنسية التي باتت كوصمة عار تلطخ نقاء ديموقراطية الكويت.

وما نشرته صحف الكويت، أختار بعض النماذج . .

.. للمواطن "عطا الله محمد جابر" نشرت جريدة "القبس" رسالته التي يطرح فيها مشكلته تحت عنوان "ماذا تم بملفات الجنسية المعالة لمجلس الوزراء"؟ . في العدد رقم - ١٧١٥ - الصادر بعد يومين من احتفالات

الذكرى السادسة عشرة للعيد الوطنى.

يقول عطا الله محمد جابر فى رسالته :

أعمل فى الكويت منذ ما يزيد على خمسين عاما . قدمت طلبا للحصول على الجنسية الكويتية، وقد علمت أن ملفات المواطنين أحيلت الى مجلس الوزراء لبحث أمور الجنسية. أريد أن أستفسر عما تم فى هذا الموضوع حتى الآن.

انتهت الرسالة . .

وكان جواب المسئول الذى نشرته الصحيفة على النحر التالى "على هذا الاستفسار، أجاب رئيس قسم الصحافة بإدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية، الملازم أول فهد الجهويهل قائلا :

"لا زالت الملفات بإدارة الفتوى والتشريع، وهى قيد البحث والدرس لاتخاذ اللازم".

انتهى الجواب . .

ولم يصل المواطن عطا الله محمد جابر الى حل . .

خمسون عاما وهو ينتظر أن يكون له هوية . . جواز سفر . . ورقة تحدد انتماءه الى وطن.

خمسون عاما . . عاشها المواطن عطا الله محمد جابر يأكل ويشرب . . ويعمل . . تحت سماء الكويت، وهو لا ينتمى بالمواطنة إليها . . ولا يعرف الى أى وطن ينتمى.

خمسون عاما، وهو، ومثله ربما أكثر من خمسين ألفا يجهلون انتماءهم الى وطن، رغم أن ولاهم للكويت ١١. ولا يعرفون وطننا آخر يمنحونه ولاهم، ويحضره اخلاصهم وتضحياتهم.

إن بعض الدول، تمنح جنسيتها للوافدين إليها عندما تتوفر أبسط المبررات التي تكسب الجنسية لطلبائها.

ففى معظم الدول الأوروبية - الديمقراطية - يحق لمن ولد إليها وعاش فيها خمس سنوات أن يطلب الجنسية.

أو يحق لمن يتزوج إحدى المواطنات "الأصليات" أن ينال حقوق الجنسية، كحرية الإقامة، والعمل، والخدمات. وبعد فترة زمنية قد لا تزيد على الأربع سنوات . . يصير مواطناً ويتمتع بكافة الحقوق، وتطبق عليه كافة الواجبات.

وفى بعض الدول العربية، يحق لمن مضت على اكتسابه جنسيتها مدة عشر سنوات، أن يتولى مناصب عليا فى الدولة، وأن يرشح نفسه للانتخابات البلدية، أو لعضوية مجلس الأمة، أو مجالس الشعب.

فما معنى أن لا ينال مواطن عاش فى الكويت خمسين عاماً، الجنسية الكويتية ؟.

ألاَّ الكويت دولة (نفطية)، وبالتالي يجب أن تبقى الجنسية الكويتية محصورة بـ "بنى نفط" على حد تعبير الكاتب الكويتى سليمان الفهد ؟



إذا كان هذا هو السبب فى حجب حق الجنسية عن أى مواطن عربى ولد فى الكويت، أو عاش فيها بعد أن ولد إليها . . أفلا يتناقض هذا مع روح المادة من الدستور الكويتى، والتي تنص على أن "شعب الكويت جزء من الأمة العربية؟".

المواطن الكويتى - العربى - يرفض هذه الصورة التى تشوه ديمقراطية الكويت. والنخبة المثقفة المتعلمة من المواطنين الكويتيين، لا يتردد أحد من أفرادها فى إبداء الرأى، ومعالجة هذا المظهر التخلفى . . وفى مقدمة هذه

النخبة، المفكرين، والكتاب، والصحفيين، ومعظمهم، أن لم يكن جميعهم من أصحاب لقب "كويتي درجة أولى". ويأتى فى مقدمة المقدمة، أفراد الاسرة الحاكمة من "آل الصباح" الذين (يتمتعون) كلما أثبتت أمام أحدهم قضية الجنسية، أو مهزلة كويتى . . درجة أولى . . وكويتى . . درجة ثانية !! ويبقى الامتعاض امتعاضاً. والشواهد كثيرة . .

لقد عرض للمشكلة فى أكثر من مناسبة، محمد مساعد الصالح، صاحب جريدة "الوطن" ورئيس تحريرها. وفى عموده اليومي "الله بالخير" كتب كثيراً . مرة ملمحاً لتلميحاً . . وأخرى مصرحاً بتصريحاً . . مرة ناقداً رقيقاً . . وأخرى معالجاً وموجهاً . .

وجميع محاولاته طويت فى أرشيف النسيان ! . .

ولعل قوله أن كثيرين "من ولدوا فى الكويت ودرسوا فى مدارسها" لهم أمنية، بمناسبة احتفالات العيد الوطنى وهى إعطاؤهم الجنسية الكويتية، أو على الأقل إيجاد نظام يرتب حالتهم ويجعلهم يشعرون بالاستقرار فى الكويت". لعل قوله هذا كان من أرق ما كتبه رغم ما يصطبغ به من مرارة.

ولحكاية الجنسية الكويتية شؤون كثيرة، وشجون مغيرة . . وفى إحدى معالجاتها، تعرضت صحيفة "السياسة" لها مستندة الى كثرة الشكاوى وتزايدها بشكل مثير للانتباه.

مناسبة عيد الكويت الوطنى - وهى المناسبة الأكثر تأثيراً - فى قلوب الأمير وأبناء الاسرة الحاكمة، كتبت "السياسة" عن شؤون الجنسية، وشجونها، لأن معظم الشكاوى التى تتسلمها ادارة الجريدة "تعتبر مشكلة الجنسية القاسم الاعظم فيها. فبين أفراد الاسرة الواحدة، هناك من يحمل الجنسية بالتأسيس". وكلمة بالتأسيس تعنى الدرجة الاولى. "بينما أخره يحمل الجنسية - مادة ثانية". وقد اختارت الصحيفة عبارة "مادة ثانية" - تخفيفاً لثقل مضمون

"درجة ثانية" التى توسع الفجوة بين الكويتيين. " فى وقت - تقول السياسة -
تجد أخا ثالثا لهما لا يحمل جنسية على الاطلاق". ويتفرع عن المشكلة
الرئيسية، مشكلات جانبية أخرى لا تهمل السياسة معالجتها فتتطرق اليها
بالقول أن "هناك أيضا مشكلة تجنيس الطلبة سواء فى المرحلة الثانوية أو
الجامعية، وهى تمثل هنا قضية مصير بالنسبة لهؤلاء الشباب وعائلاتهم، وأمام
هذا الوضع الذى يعانى به قطاع كبير من الشعب". ويجب أن نضع خطا تحت قطاع
كبير من الشعب، لأن العبارة قد تعنى ثلث الشعب أو أكثر. وبعد أن نضع هذا
الخط - وليكن أحمر - نتابع القضية كما تعالجها "السياسة" فتقترح "أنه يصبح
لزاما - وهو أمر لا يغيب عن الجهات المختصة - أن يأتى القانون الجديد شاملا
لكل شيء، ومحيطا بالمشكلة بكاملها من واقع المتغيرات التى مرت بالكويت
على مدى الحقبة الماضية، وبحيث يعطى حق الجنسية والمواطنة لكل مستحق
لها دون أن يخوض فى متاهات الاجراءات الطويلة، وبدون حاجة الى آخره . . ."
والمعالجة لا تتم بالتمنيات . . بل بالعقل، والتفكير، لكى تتخلص
الكويت من هذا التشويه لصورتها الحضارية . . وليعاد رسم أفضل الأشكال
التي نريدها لكويت الغد . . كويت المستقبل . . كويت وطن العمر الآتى،
كويت العرب، ويتناول "حسين العتيبي" وهو من صفوة الشباب الكويتى، ومن
الكتاب الذين زاملتهم خلال فترة اقامتى فى الكويت، ودأب فى مقالاته على
معالجة كافة العيوب التى تعترى مجتمعه دون أن يكون للدستور ذنب فى
وجودها . . ومن معالجاته التى يطرحها تركيزه على "مستقبل وتطلعات هذا
البلد فى محاولة لرسم الاشكال التى نريدها لكويت الغد . . فاضافة للنشوة
الوجدانية، نحن بحاجة أيضا الى نشوة عقلية - ان جاز التعبير - نجعلنا نقدم
عطاء عقليا، أو بمعنى آخر (وهو يكتب بمناسبة العيد الوطنى) أن نجعل
أساليب ومجالات الشعور بالعيد متنوعه، فيها الجانب العقلى الذى يجب أن
يفكر ويراجع، ويحاسب ويخطط، اضافة الى مجالات المشاركة الاخرى من

احتفالات وما شابهها" ويسترسل فى تصويره بالقول أنه "من الوفاء لهذه الارض، التفكير بمستقبلها وامكانات تطورها بكل التجرد بعيدا عن أية مصلحة ذاتية خاصة . . وهذا أمر يتطلب الاخلاص والصدق . . والبداية فى ذلك تأتى من الاخلاص والصدق مع النفس الانسانية ذاتها". حتى يخلص الى الاشارة لاهمية ما أعلنه أمير الكويت عن قرب تشكيل لجنة تنقيح الدستور، فيقول، "من هذا المنطلق يجب أن نسير فى محاولة لرسم الخطوط العريضة لكويت المستقبل، ومن هذا المنطلق علينا أن نراجع حساباتنا وممارساتنا وأن ندعو الى مزيد من المكاشفة والمصارحة لأننا لا نستطيع أن نبنى المستقبل بناء صحيحا، اذا ما فهمنا الحاضر فهما خاطئا".

وينتهى حسين العتيبي فى رأيه الى "أن النظر للدستور ومحاولة إعادة قراءته، ليست بالامر الهين، أو اليسير. فاذا كانت فى الدستور الحالى بعض العيوب، أو الثغرات، فهذا يجب أن يدفعنا الى النظر فى الجوانب الابهائية الاخرى التى فيه، ولعل القضية الاساسية فى مادة، صياغة الدستور، هى أن نضع فى عين الاعتبار تصورا مستقبليا بعيد المدى، حتى تأتى الصياغة المنتظرة، متناسبة تناسباً تاماً مع التصور المستقبلى، لأننا اذا ما أخذنا المرحلة الحالية وظروفها الموضوعية كأساس لتصوير الصياغة الدستورية المناسبة، والمتناسبة معها، فأنا بذلك نتعامل تشريعياً مع مرحلة مؤقتة قد تتغير ظروفها وأحوالها".

كما يركز أحد كتاب صحيفة "الوطن" على السلبيات التى تمارس فى الحياة الكويتية، ويطالب بازالتها، فما لا شك فيه أن تكون الاحتفالات بالعيد الوطنى "فترة تأمل نتذكر فيها سلبيات مسيرتنا . . وذكرى الاستقلال مناسبة طيبة لتذكر الاخطاء، ولنتلاقها مستقبلا. اننا ولكى نكون شعبا ودولة جديرين بالاستقلال، يجب علينا أن نسلط الاضواء على السلبيات والاطفاء، وهذا ليس عيبا . . بل اننا كلما تذكرنا أخطائنا، كلما كان هذا دليلا على أننا

شعب يفكر . . وقادر على أن يتجاوز السلبيات ليحولها الى ايجابيات". ولعل من أبرز تلك السلبيات وجود درجات فى منح الجنسية.

وهكذا، نرى من أوجب الواجبات على كل فرد أن يغلب المحتوى على الشكل فى تجربة الكويت الديمقراطية. وأن من أوجب الواجبات أيضا، أن يعمل الافراد من خلال المؤسسات العامة والخاصة على الفصل بين "السلوك العام" و "السلوك الخاص" حتى تتفادى الكويت الشعب، والكويت الدولة، الخطأ فى تغليب الشكل على المحتوى فى التجربة الديمقراطية التى كانت رائدة التجارب فى منطقة الخليج العربى، نهجت على منوالها البحرين، وقطر، والامارات العربية المتحدة. وإذا كانت التطورات القانونية والدستورية لأنظمة الادارة والحكم فى الكويت أولاً، وفى البحرين ثانياً، وفى قطر، ودولة الامارات العربية المتحدة ثالثاً، تعتبر ذات أهمية كبيرة فى تاريخ دول الخليج العربى، إذ أنها ستؤدى ولا شك "الى اتساح المجال أمام الشعب العربى فى هذه المنطقة، للمشاركة فى نظام الحكم القائم، وتحمل نصيبه من مسؤولية الادارة فى ظل الدستور والقانون والنظام. وتعتبر هذه التجربة - كما يحللها الدكتور حسين محمد البهارنة - الديمقراطية الحديثة، المكفولة بدستور مكتوب فى كل من الكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة، منطلقاً للشعب العربى فى الخليج لاثبات وجوده وكيانه الجديد، وتجسيد قدراته الجمة فى توجيه زمام الحكم نحو طريق الأمن والاستقرار الديمقراطى الدستورى لنظام الحكم فى هذه البلدان، التى يجب أن تتعاون وتنسق فيما بينها فى مجال تطبيق المبادئ الديمقراطية الحقة، حتى يستفيد من هذه التجربة الدستورية، كل شعب المنطقة وفى كل بقعة من أراضيه الغنية بالخير والعطاء".



وإذا كان لابد لنا من استعراض بعض سلبيات "السلوك الخاص" لبعض الأفراد من خلال مواقعهم كمسؤولين في المؤسسات الخاصة، وتترك هذه السلبيات الفردية تأثيراً سيئاً، ومسيئاً للبيئة رابطة الكريت التي تريد بناء حضارتها بناء سليماً لا ينتهى عند حدود إقامة المصانع والمنشآت . . . وتعبيد الطرق، بل يتجاوز ذلك الى بناء الانسان بناء عقلياً قبل كل شيء. إذا كان لابد من استعراض بعض هذه السلبيات، فانهى أقصرها على الاتعكاسات التي تضمنتها تجربتي الذاتية في الكويت.

فالمدة التي أمضيتها في دار الرأي العام، وتعاملت خلالها مع جميع أفراد أسرتها على الصعيدين الشخصي، المهني، تكدمت لدى انطباعات مؤلمة نتيجة الاحساس بالاضطهاد غير المباشر من قبل أصحاب صحف تلك الدار الصحفية، لم يتكون شعور مماثل له عندما انتقلت للعمل مع عبد الله يعقوب بشارة في مجلته "البقعة" قبل أن يصبح ممثل الكويت في الامم المتحدة . . . أو عندما عملت مع باقر خريط مديراً لتحرير مجلة "صوت الخليج"، الذي يتحلى بأفضل المزايا الخلقية، وكان لا يدع من يعمل معه يشعر بالفن أو الجور . . . بل كان يفتنم المناسبات، ليشارك العاملين معه فيها، ولن أنسى موقفه الأبوى النبيل، عندما رزقت ولداً خلال الفترة التي عملت فيها معه.

الفصل السادس

كويتي . . درجة أولى ا

بعد ان اتفقتا الديموقراطية
ملعباً اجتماعياً، ونظاماً أساسياً . .
تمولت على أيدينا إلى تاجر قاهر، وقس
متشاطر جاء على مثالنا. وكيف أن هذه
الديموقراطية لها وجه آخر . . وصورة
أخرى في أدبها ؟

جورج جرداق

* لعل من أبرز العقد النفسية التي تتحكم في الفرد
الكويتي، هي جنسيته . .

وهذه الجنسية، مصدر صراع طبقي بين الكويتيين من
جهة ، وبين المتجنسين بالجنسية الكويتية، والعرب المقيمين في
الكويت بجنسياتهم، من جهة ثانية.

والمجتمع الكويتي - في عصر نهضته - البترولية التي
سبقت العهد الاستقلالي بما يزيد على ثلاثين سنة، ينقسم إلى
طبقتين :

* طبقة الكويتي الأصل ا . ويسمى دستورياً "كويتي
بالتأسيس".

* طبقة الكويتي "البيسري" ا. وهو الكويتي بالتأسيس
أيضاً.

وثمة طبقة أخرى هي الكويتي بالتجنيس، واسمها
دستوريا "كويتي مادة ثانية".

أما الكويتي الاصيل، فهو الذي ينتمي الى الاسرة الحاكمة، أو الى طبقة العائلات العريقة في الجاه، والغنى، وأعمال التجارة، ممن ملكوا مراكب الصيد والغوص على اللؤلؤ.

و"البيسرى" هو من عامة الشعب، ممن يمارسون الحرف والصناعات اليدوية البسيطة، أو ممن كانوا يفرغون لحساب أصحاب المراكب من ربانة صيادي اللؤلؤ وتجاره.

على أن أبناء هاتين الطبقتين، ينتمون جميعهم الى القبائل النجدية الثلاث المعروفة بالعتوب، أو، (بنى عتبة) من "عنيزة" في الجزيرة العربية، وكانت هذه القبائل، هاجرت الى الكويت عام ١٧١٦، واتخذتها موطناً جديداً لهم. تاريخي، كانت المنطقة التي هاجرت اليها قبائل "عنيزة" معروفة باسم "القرين". والقابيل العتوبية الثلاث هي "آل الصباح" الذين يحكمون الكويت. و "آل خليفة" الذين يحكمون البحرين. و "آل جلاهمة" الذين هاجروا الى قطر. ولكن لم يكن لهم تأثير أو دور في تأسيس حكم هناك، وأما تأسيس "آل الصباح" نظام حكمهم في الكويت، فيعود الى أكثر من مئتي سنة بقليل. وقد اتفقت معظم المراجع التاريخية على أن عام ١٧٥٦ كان بداية الحكم "الصباحي" في الكويت، بعد أن نزح اليها ذلك التاريخ، الشيخ صباح "الحاكم الثاني في الأسرة، من موقع القبيلة السابق في - أم قصر - الى - الكوت - التي تحول اسمها الى الكويت. وهو نفسه الذي أجمع "المستوطنون" في الكويت منذ عام ١٧٥٦ على انتخابه عميداً لاسرة الصباح، وهو صباح بن جابر، الذي عرف بعدئذ باسم "صباح الاول" أو "صباح الكبير".

على أنني بذلت من الجهد، في المطالعة التاريخية للبحث عن كلمة "بيسرى" التي يطلقها بعض أبناء الاسر الكويتية على اخوانهم الآخرين من الكويتيين الفقراء، فلم أجد مصدراً. فاكثفت بالتعريف الذي قاله لي "محمد ناصر السنعوسي" وكيل وزارة الاعلام الكويتية المساعد لشؤون التلفزيون، في

أن "البيسرى" هو من ينتمى الى الكويتيين الذين يمارسون الصناعات والحرف الصغيرة، ولا يخفى له اعتلاء منصب كبير فى الدولة، وأضاف السنغوسى - وكنت أجرى معه تحقيقا صحفيا لمجلة النهضة. وكان إيمانك يتابع دراسته الاعلامية فى الولايات المتحدة الاميركية - أضاف بقوله "أننى بعدما أنهى دراستى، سوف أتولى منصبا مهما فى الدولة"، مع العلم أن المادة (٤١) من الدستور قالت "لكل كويتي الحق فى العمل وفى اختيار نوعه" و "تقوم الدولة على توفيره للمواطنين". ولم يشر الدستور الى الطبقة الاجتماعية.

وأذا اوغلنا فى التاريخ عمقا، لرأينا أن جميع شعوب منطقة الخليج العربى، ومنهم الكويتيون، يرتبطون بحضارات ما بين النهرين، وخاصة الحضارة السومرية فى العراق. وكان الكويتيون - وهم فيانل سامية - أول من سكن سواحل الخليج، ثم رحلوا الى سورية وفلسطين. وتبعهم الفينيقيون الذين سكنوا سواحل الخليج وجزر البحرين (دلمون) قبل أن ينزحوا فى منتصف القرن الثاني قبل الميلاد الى سواحل البحر الابيض المتوسط. كما استوطنت هذه السواحل الخليجية قبائل عربية نزحت من اليمن بعد انهيار سد مأرب قبل أكثر من ١٢٠ عاما على ميلاد المسيح، ولما ظهرت الدعوة الاسلامية فى القرن السادس الميلادى، أصبح الساحل الشرقى للجزيرة العربية، خاضعا للحكم الاسلامى، واستمر من عصر الخلافة حتى أواخر العصر العباسى فى نهاية القرن التاسع الميلادى - المائة الثالثة للهجرة - ومن الحركات التى سيطرت على المنطقة ومنطقة الساحل الشرقى للجزيرة العربية التى عرفت باسم - البحرين - حركة "الزنج" وحركة "القرامطة" الذين انتهى حكمهم، بعد منتصف القرن العاشر الميلادى، بعدئذ خضعت المنطقة لحكم ونفوذ القبائل العربية المتعاقبة، كقبائل "العبديون، وبنو نيهان، وبنو جبر" وجميعها من نجد.

واستمرت المنطقة تحكم قبائليا حتى بداية القرن السادس عشر، الذى بدأت السيطرة الاستعمارية الاجنبية على منطقة الخليج مع بدايته.

فمن أين جاءت تسمية "البيسرى" بعد هذه الرجعة التاريخية ؟ . لست أدري ؟ . وما أدريه ، هو أنني خلال السنوات الخمس التي عشتها في الكويت، كنت أسمع "بالبيسرى" ولا أراه . . لأنني لا أؤمن - عربيا - بهذه التقسيمات التي تطلق على المواطن الكويتي، فتعنته بالاصالة أو بغير الاصالة، وهو في تحصيل الحاصل عربي . . لكنها عقدة من مركبات النقص في النفس التي يرسخها الجهل، والتخلف. وهما - الاستعمار الحقيقي - بعد زوال أشكال الاستعمار الاخرى.

* وهناك المتجنسون بالجنسية الكويتية . .

وهؤلاء يطلق عليهم، أهل الدرجة الثانية . .

ومن حمل من هؤلاء جواز السفر الكويتي . . صار كويتيا من الدرجة الثانية . . وهذه مصيبة أخرى من مصائب التفرقة والتمييز بين أبناء الوطن الواحد. وهي بحكم وجودها، في هذا المجتمع، تفرض أسلوب "السلوك الخاص" على الافراد . . فتعبد (الكويتي درجة أولى) في سلوكه الخاص، يختلف عن "الكويتي درجة ثانية". فهل حدد الدستور الكويتي درجات الجنسية، وهل أباح لابن الدرجة الاولى أن يكون سيدا على ابن الدرجة الثانية ؟ . ولماذا لم نلمح هذه "الظاهرة" الحضارية في البلدان والدول الاخرى. خاصة التي تنتهج النظام الديمقراطي أساسا للحكم ؟ حتى الدول غير الديمقراطية في أنظمتها، نجدها تطبق الديمقراطية في منح الجنسية، ففي اتحاد الجمهوريات السوفيتية، لم نسمع عن مواطن سوفيتي من الدرجة الاولى، وآخر من الدرجة الثانية . . وفي المملكة المتحدة - وهي أم الديمقراطيات - الجميع بريطانيون ولولاؤهم للتاج البريطاني. في الاتحاد السويسري الذي تتألف شعوبه من الالمان والفرنسيين والاطليان، وبعض الجاليات الصغيرة، جميعهم سويسريون بدون درجة. الصين . أكثر من تسعمائة مليون انسان - بينهم مسلمون - وكلهم صينيون . . الولايات المتحدة الاميركية، شعبها انكليزي، هندي أحمر، اسباني، برتغالي،

الماني، وفيه عرب أيضا، لبنانيون، فلسطينيون، مصريون، سوريون، وجنسيات أخرى ربما لم نسمع بها . . والكل أمام القانون والدستور، أميركي !!.

حتى لا نباعد عن حدودنا العربية . . فالكراد، والارمن، والعرب، والسريان وغيرهم في سورية، سوريون، في لبنان، لبنانيون، اليونانيون والايطاليون، والأقباط، مع النوبيين، والعرب، في مصر . . مصريون.

وحتى نقرب أكثر، في المملكة العربية السعودية، ليس ثمة سعودي درجة أولى، وسعودى درجة ثانية !!!.

ونعود الى السؤال، هل حدد الدستور الكويتى الذى انبثق من النظام الديوقراطى، درجات الجنسية ؟ !!.

لَمْ يَرِدْ أى نص فى الدستور الكويتى، الذى صدّق عليه الأمير الراحل الشيخ عبد الله السالم الصباح، بعد الاطلاع على القانون رقم واحد، لسنة ١٩٦٢، الخاص بالنظام الاساسى للحكم فى فترة الانتقال، وصدر فى قصر السيف للرابع عشر من جمادى الثانى، ١٣٨٢ هجرية، الموافق للحادى عشر من نوفمبر - تشرين الثانى ١٩٦٢. لم يرد فيه أى مادة تشير بصورة مباشرة، أو غير مباشرة الى درجة الجنسية، وما اذا كان الكويتى أصيلا أو غير أصيل، سوى المادة / ٨٢ / التى اشترطت فى عضو مجلس الأمة "أن يكون كويتى الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون".

فما هو التفسير الذى يقودنا الى فهم معنى عبارة "أصلية" التى وردت فى المادة الدستورية ؟

هل "الاصلية" مرادف للاصالة ؟ .

نحن نعرف أن كلمة "أصلية" يرتبط معناها بأحدى الجهات الاربع، شرق، غرب، شمال، وجنوب. وثمة جهات قرعية، يعرفها كل من درس مبادئ الجغرافيا وعلم الفلك.

وقد تعنى كلمة "أصلية" أنها مرادفة، للجودة، والاتفاق، والقوة، أو المتانة.

أما "الاصالة" فلها معان أخرى، تختلف عن تلك المعانى التى عرفنا بها كلمة "الاصلية"، وهى تفسيرات ومترادفات لا يختلف عليها اللغويون، أو أنصاف المتعلمين، فى اللغة العربى.

مرة ثانية . . .

هل هذه "ازدواجية" بين ديمقراطية الجوهر، وديمقراطية السطح المتفشية فى بلدان صحراء الخليج العربى ؟

كنت أحس، وأشعر من تعاملى مع بعض الكويتيين على مختلف الاصعدة الرسمية، والاجتماعية، أن الديمقراطية الكويتية، يكاد لا يائنها ديمقراطية أخرى من حيث جوهرها الاصيل. وفى ظروف أخرى، كنت أفسد لمسا يكاد من شدة القسوة يجرح، من البعض الآخر أنهم لا يعرفون عن الديمقراطية الا أسمها . . وبالتالى ليس لها وجود الا فى الدستور . . وتنطج هذا البعض بالديمقراطية ليس إلا من قبيل "الاستهلاك" . . وما هى الا ديمقراطية السطح.

ازدواجية فى التنظير والتطبيق، تنتشر، وتعمق جذورها فى وطن واحد، وشعب واحد . . لماذا ؟

هل سببها سيطرة النزعة المادية، غير المقرونة بالغنى الفكرى الذى توفره العلوم والثقافات، ولا يمكن أن تجلبه جميع الثروات المادية مهما تعددت مصادرها، اذا لم تستغل استغلالا فى برامج التنمية الانسانية ؟ .

لنستمر معا فى الدرس الثانى، لعلنا نجد الجواب على هذا السؤال . .

لعل القارئ يلقى من ذهنة علامة الاستفهام الكبيرة ؟ .

الفصل السابع

كويتي . . من بريطانيا العظمى

"الحكومة مشغولة بالاصلاح بين - حذر

وظفار - ليتها تصلح أولا ما بينها

وبين الشعب"

من إحدى جلسات

مجلس الأمة الكويتي

*. مما تقدم من حوادث وأحداث، ومن اشارات الى المواد الدستورية ومقارنتها بالتطبيق العملي في مختلف مرافق الحياة العامة الكويتية، ما فيه الكفاية لكي أكون قد ألقيت بقعة ضوء تتلمس من خلالها سبل تصحيح مسار هذا الجزء من الوطن العربي في اسلوب الحكم، والحياة، والغاء الازدواجية المزدقة لشخصية هذا الانسان العربي.

ولكي لا نعود الى المغالاة في ادانة الخطأ نتناول في النهاية بعض الهوامش التي تلقى إضاءات مهمة على حقيقة الأوضاع القائمة في الحياة الكويتية. وهذه الاضاءات، تلقيها حقائق لا لبس عليها، صدرت عن مؤسسات كويتية وافراد كويتيين يمثلون مختلف القطاعات والفعاليات.

على اننى قبل ان اختتم هذا الفصل، وانتقل الى فصل "الهوامش" أجد لزاماً، وحقاً على، ان أثبت قصة قصيرة جداً عن مشكلة الجنسية في الكويت، وتعرض المجتمع الكويتي الى مزيد من حالات الإتهيار بسبب التفاوتات الطبقية المريعة، والى "التفسيخ" الاجتماعي الذي حذر منه الشيخ جابر الأحمد الصباح في بهانه التاريخي سالف الذكر.

القصة نشرتها صحيفة "الرأى العام" فى عددها الصادر خلال شهر كانون الأول من عام ١٩٧٨ وحمل الرقم "٥٣٨٤" تحت عنوان "أم حامد ومشكلة الجنسية" وجاء فيها :

* السيدة "أم حامد" من اللسمة بعثت الى "مشاكل الناس" برسالة تقول فيها :

إننى امسك قللى المتواضع لأخط لك عن مشكلة اجتماعية نعانى منها وهى مشكلة الجنسية فأليك قصتنا راجية نشرها :

نحن ٣ صبيان؛ وأنا الابنة الوحيدة. والدنا قضى فى الكويت ٥٠ عاماً، وربما أكثر. ليس لديه أى دليل يثبت ذلك، سوى عقد الزواج الذى مضى عليه الآن ٣٢ سنة. والذى ليس لديه جنسية لأنه لم يتقدم الى اللجان فى حينه. أنا اختهم المتزوجة لدى جواز سفر كويتى. وأخى الذى يصغرنى أكمل الجامعة ولديه جنسية وجواز بعد انتهائه من الثانوية حصل عليها وهو الآن فى بعثة الى اميركا لمدة خمس سنوات. الضحية اخوانى : اخى الصغير ١٩ سنة لديه شهادة ميلاد كويتية واجازة قيادة ، درس حتى أول ثانوى وهو يعمل بالجيش بالسلاح الجوى منذ سنة وهو مبعوث لاميركا لمدة سنتين للتدريب هناك.

أخى يوسف عمر ٣٠ سنة لديه شهادة ميلاد كويتية يحمل بوزارة الكهرباء والماء ودرس حتى الأول ثانوى. ليس لديه الجنسية - انهم بدون زواج - بدون اجازة قيادة الى الآخر. ليس لهم حقوق كالكويتيين مع العلم انهم من أبناء هذا البلد ولم يخرجوا منه أبداً. أنقلونا بما نحن فيه.

* المحرر : إن قانون الجنسية الجديد سيصدر قريباً جداً ومن شأنه أن يعالج جميع مشاكل الجنسية بالشكل الذى يضع الأمور فى نصابها الصحيح وعلى الأخص فى ما يتعلق بالطلبة والعاملين فى الجيش. الصبر طيب.

بعد قصة أم حامد، رد المحرر عليها - وهو رد تقليدي يجاب به على جميع الرسائل المماثلة - لأن الصحافة لا تملك عصا سحرية تخترع القوانين، وتضعها قيد التنفيذ. أنها مجرد أدوات لتخدير الناس، وامتناصص نعمة بعض أهل الوعى منهم.

بعد هذه القصة، أروى قصة ابني "الرجاء بالله". وهي حكاية فيها من الطرافة أكثر مما فيها من الأسى.

فى عام ١٩٧١، رزقت بمولود - خلال فترة عملى مديراً لتحرير مجلة "صوت الخليج" - فاخترت له اسم "الرجاء بالله" وحين أخذت شهادة ميلاده من المستشفى الى مكتب تسجيل المواليد، وقرأ الموظف المسئول الاسم، نظر الى وقال :

- هذه أول مرة أسجل اسماً لطفل ولد فى الكويت لا يبدأ بالأسماء المتداولة مثل "صقر، فهد، فجعان، خلفان" الى آخر اللائحة المعروفة، و "الرجاء بالله" سيكون أول كويتى يحمل هذا الاسم فى جواز سفره.

وحتى لا أثير جدلاً حول الجنسية الكويتية، لم أقل لهذا الموظف ان ولدى لن يحمل جواز السفر الكويتى حتى لو أمضى عمره كله فى الكويت.

وبعد أربع سنوات غادرت الى قطر لأمضى حوالى سنتين عملت سكرتيراً لتحرير مجلة "العهد" ليضع شهور لقيت خلالها على أيدي صاحبيها من العسف أكثر مما لقيته فى الكويت، فلم أتردد عن تقديم استقالتي، واتخاذ قرارى بالهجرة من المنطقة نهائياً. لكن تكليف وزير المالية والنقط الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثاني لى، بتأسيس مجلة تابعة لوزارته جعلنى ارجىء موعد تنفيذ قرارى بالهجرة الى أواخر عام ١٩٧٦ .

المهم، بعدما ختم جواز سفرى بتأشيرة المغادرة من دول وامارات الخليج، وهاجرت الى بريطانيا، والحق اولادى فى إحدى المدارس، فوجئت بعد أيام

برمالة من مدير المدرسة يدعوني فيها لمقابلته للاستفسار عن جنسيات اولادى.
ولما لييت الدعوة فى اليوم التالى، سألتى المدير ان كان اولادى يحملون الجنسية
نفسها التى أحملها أنا، فأجبتته :

- نعم نحن عرب من سورية.

رفع المدير حاجبيه مستغربا ثم قال : - ولماذا يدعى ابنك "الرجاء بالله"
بأنه كويتى ؟. فكلما سأله المدرّسة، من أى بلد أنت ؟ يجيبها "أنا كويتى".
قلت للمدير، القضية انه ولد فى الكويت، ولأنه أمضى اربع سنوات من
عمره فى مجتمع كويتى، فانه يعتقد انه يحمل الجنسية الكويتية.
وضحكنا . . .

ولم أشرح للمدير أن من يولد على أرض الكويت لا يمكن ان يحمل
جنسيتها حتى لو أمضى عمره فيها، ولم يكن له ولاء لسواها. لكن المدير لم
يخطر علىّ فى ان يخبرنى ان من يولد فى بريطانيا، من أبوين يحملان أى
جنسية من جنسيات العالم الأول، أو الثانى، أو الثالث، حتى لو كانت احدى
الجنسيات العربية، فان القانون يمنحه فوراً الجنسية البريطانية، ويعطيه جواز
سفر بريطانى، ويحق له جميع ما يحق للمولود فى بريطانيا من أبوين
بريطانيين.

فقلت للمدير مازحاً :

- وهل تكون جنسية المولود درجة أولى ام ثانية ؟. رفع حاجبيه مرة
ثانية، وارتسخت على وجهه علامات الحيرة والاستغراب، ولم يحاول ان يستفسر
عما أعنيه بذلك حتى لا اتهمه بالغباء والجهل، وبأنه محدود المعلومات، لأنه لا
يقراً كثيراً.

القصة لم تنته، لأنها لم تكتمل فصولها بعد . . فالجزء الأخير يروى
قصة شاب كويتى متزوج من عراقية تعيش فى الكويت، أوفد فى بعثة دراسية

الى بريطانيا عام ١٩٧٦ لمدة عامين. التقية في مدينة "بومروث" الساحلية الجنوبية، اذ بدأ دورة دراسية باللغة الانكليزية تستغرق ثلاثة أشهر، فكنا نلتقي في المعهد نفسه، ونغضى عطلة الأسبوع معا على شاطئ البحر. نمت الألفة بيننا، وتطورت زمالتنا المدرسية الى صداقة، فكان يروح لى خلال لقاءاتنا ببعض همومه، وكانت أبرزها شعوره بالوحدة، واحساسه بالحاجة الى زوجته التى جاءت الى الكويت مع أسرته العراقية، فتعارفنا ونشأت بينهما قصة حب توجت بالزواج قبل أن يأتى الى بريطانيا بشهرين.

ولما أقترحت عليه ان يبعث فى طلبها لتعيش معه خلال فترة بعثته التى ستمتد عامين، أجابنى بأنه يفكر جدياً فى ذلك، خاصة وان زوجته اخبرته فى رسالة أنها حامل، لكن المشكلة التى تعترضه انها دون الثامنة عشرة، ولا تملك جواز سفر مستقل، وقدمت الى الكويت بجواز سفر والدتها. وزواجه منها لا يمنحها الجنسية الكويتية الا بعد فترة قد تقصر أو تطول، لأنها رهن المزاوجة الفردية، كما أنها لن تعطى جواز سفر عراقى قبل بلوغها الثامنة عشرة وهى ما تزال دونها بأشهر. ولم يبق امامه سوى ان يعود الى الكويت ليسجلها فى جواز سفره، او يستحصل لها على وثيقة سفر كويتية مؤقتة.

باختصار، استطاع هذا الصديق الكويتى ان يسافر الى الكويت خلال عطلة أعياد الميلاد ورأس السنة، ويعود بصحبة زوجته، وبعد مكوثها معه بضعة أشهر؛ أكملت فترة الحمل، وقبل موعد الولادة بأيام، نقلت الى المستشفى، وحين وضعت مولودهما، منحه السلطات المختصة جواز سفر بريطانى، فكان - ربما - أول طفل من أب كويتى درجة أولى، وأم عراقية بلا جواز سفر، يحمل الجنسية البريطانية.

ومثل هذا الحدث، هناك حالات كثيرة مماثلة لمواطنين ومواطنات عرب من مصر، وسورية، ولبنان، وحتى من فلسطين المحتلة، جازوا الى بريطانيا

للدراسة، أو للبحث عن فرص عمل، وأنجب بعضهم بنيناً وبنات، أعطيت لهم الجنسية البريطانية فوراً.

وليس ثمة ضرورة للتعليق، ولكن السؤال الذى يطرح بالحاح، هو هل كانت السلطات الكويتية تمنح الجنسية لأى زوجين عربيين انجبا طفلاً فى الكويت . . أو تمنحها حق الإقامة والعمل دون شروط فى أضعف الحالات ؟

الجواب القاطع . . لا . . والأدلة كثيرة بعضها ورد فى الفصول السابقة، وآخر هذه الأدلة حكاية ابنى الذى ولد فى الكويت وامضى أربع سنوات من عمره تحت سمائها، وطن أنه كويتى أصيل، فكان يصر على القول "أنا كويتى" كلما سأل أحد أقرانه عن اسم بلاده.

فى يقينى إن السؤال سيبنى معلقاً يدور فى الأذهان، حتى تصدر قوانين الجنسية فى مختلف الأنطار العربية، لتوحد الانسان العربى فى جنسية واحدة ترفع رأسه بين مختلف الجنسيات الأخرى. ولكن، ما دام بعض الحكام يعتبرون منح الجنسية لمواطن عربى من قطر غير قطرهم تشريفاً وليس حقاً، فإن مثل هذه القوانين التى تلغى كافة الفوارق بين مواطن عربى من قطر ما، ومواطن عربى من قطر آخر لن تصدر مطلقاً حتى تزول كافة الترسبات والعقد من العقل العربى الذى ينادى بالوحدة وإزالة الحدود الإقليمية، بالخطابات والشعارات، ويفعل العكس على صعيد المجالس التشريعية والتنفيذية، وفى المؤسسات و . . الدورات.

الفصل الثامن

قبل أن يسدل الستار

د انتهى الفصل الأخير، وأسدل الستار على مهولة الجنسية وعقدتها الألفية.
يقع أن تغلب الصفحة على هذا الفصل أنفس الحقائق التي يشهد بها أهل النار أنفسهم.

في التاسع والعشرين من شهر آب عام ١٩٧٦، جرى حل مجلس الأمة، وأوقف العمل بأحكام المواد (٥٦) فقرة، ١٠٧، ١٧٤، و ١٨١ من الدستور). بعد هذا الاجراء، وقع عدد من أعضاء المجلس مذكرة الى أمير الكويت، جملوا فيها الأسباب التي قبلت في توير تلك الخطوة. وقد جاء في المذكرة :

أولا - ان الآمال المعقودة على الدستور الذي مضى عليه قراءة ١٤ عاما لم تتحقق.

ثانيا - ان الديمقراطية قد استغلت، وجمدت أطلب التشريعات، واتخذ من الدستور سبيلا لتحقيق المكاسب الشخصية، وان الجهود بذلت في الهدم والتعويق، وإثارة الأحقاد وتضليل الناس.

ثالثاً - ان الحرية قد استغلت من الذين لا رازح لهم من إيمان بالصالح الوطني لشروعها وقلوبها الى فرضي تستهدف هدم القيم والمعتقدات.

رابعا - ان اطلاق الحرية للصحافة بلا ضوابط، جعل من بعضها أدوات طيمة في خدمة أغراض غريبة عن وطننا، تعمل لاقصاد المجتمع، وترويج الشائعات، ونشر العفاهات، وإثارة الفتن، ونشر جو من الأرهاب الفكرى لاسكات كل صوت ينطق بالحق.

وحول القضية نفسها صدرت بيانات مماثلة عن مختلف الهيئات الشعبية في الكويت تمثل، الاتحاد العام لعمال الكويت. رابطة الأدباء. جمعية المحامين. جمعية المعلمين الكويتية. الاتحاد الوطني لطلبة الكويت. نادي الاستقلال، وجمعية الصحفيين.

وقد اعتبرت هذه البيانات وغيرها أن مجهودات النظام الحاكم بلغت حد التضخيم يوم التاسع والعشرين من آب أغسطس ١٩٧٦، وأثمرت هذه المجهودات نتائج سلبية موجهة ضد الديمقراطية بصور المرسوم الأميري الذي قضى بوقف العمل بالمواد الدستورية المذكورة آنفاً، وكذلك بحل مجلس الأمة على أن يتولى الأمير ومجلس الوزراء، جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة، وعلى أن تصدر القوانين بمراسيم أميرية، وعند الضرورة يجوز إصدارها بأوامر أميرية.

على صعيد آخر، أصدر تجمع الأحرار الديمقراطيون وثيقة طرحت تساؤلات عديدة أبرزها :

١٣ إذا كانت حرية المواطن، ورفاهه، وتقدمه، هي أهداف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولة الكويت."

"وإذا كانت السيادة هي للأمة التي هي مصدر السلطات جميعاً."

"وإذا كانت القوانين والنظم هي من فعل ممثلي الشعب، وإذا كانت سيادة القانون هي الصورة المثالية لتقدم الشعب ورفاه افراده :

لذلك كله،

فقد كنا نأمل ان تكون تجربتنا الديمقراطية الرائدة هي النموذج الأمثل لصورة المجتمع الجديد الذي يكون فيه الناس سواسية في الكرامة والانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين."



هو الوتر نفسه الذى يشكو كل وافد عربى الى الكويت من نشأه أنعمه، يعزف عليه تجميع الأحرار الديموقراطيين الذين "يعملون" أعضاء فى مجلس الأمة، لكنهم - وهذه حقيقة - يقولون ولا يفعلون.

وللحكومة بعض العذر فى اتخاذها تلك الاجراءات التى عطلت بعض مواد الدستور، وجمدت أعمال مجلس الأمة، وعزلها أنها - بإرادة عليا - أرادت ان تضع جميع ممثلى الشعب عند تجربة جديدة تهلور حقيقة مواقفهم من زيفها، لتعاد صياغة القوانين والتشريعات على ضوء ما تفرزه هذه التجربة.

وفى واقع الأمر، فان من الأمور المحيرة فى هذا البلد، الفرق الشاسع بين سرعة التغيير الاجتماعى المنظم، والاتجاه الرسمى الموعول فى المحافظة لحماية الخواص الداخلية فى المؤسسات الادارية.



وحول قضايا الجنسية، وما يتفرع عنها من مشكلات يعاني منها أيضا "العرب الوافدون"، تطرح الأوساط المثقفة فى الكويت تساؤلات جريئة، يعبر عنها بعض النخبة منهم فى شكل دراسات ومحاضرات بعضها ينتشر، وبعضها يشمل التمتع الاعلامى لسبب أو لآخر.

وللدكتور محمد الرميحي رأى معلن حول هذا الموضوع الذى يعتبر من اكثر القضايا إثارة لحساسية الكويتيين الذين تتحكم بهم عقدة "أنا كويتي". خلاصة رأى، سؤال حول ما يسمى بمشكلة الوافدين من العرب واستفسار عن حل لها ؟.

• ما هى حقوقهم فى التعليم، والاسكان، والعجارة، والائامة ؟.

• هل تم اتخاذ قرارات بهذا الشأن للمستقبل، باعتبار ان الوافدين يشكلون "قوة العمل" التى تلبي احتياجات الاقتصاد الكويتى ؟.

* هل اتخذت اجراءات تهدف لتحقيق عنصر الاستقرار والديمقراطية لهم في الكويت، استهدافا لتزايد فعاليةهم وانتاجياتهم ؟.

* هل تم تحريك قانون الجنسية الحالي في سبيل منح الجنسية لمن توافرت فيهم شروط التجنس وذلك تحقيقاً لمبدأ استيعاب بعض فئات قوة العمل المتخصصة، في عداد التجمع الكويتي ؟.



ليس ثمة إجابة على هذه التساؤلات ولا على سواها. والخيرة مقبحة في الرؤوس، والهجرة المعاكسة من الكويت تتزايد . . والشكوى باقية الى ان تحدث المعجزة التي لا يعرف أحد "ساعة الصفر" لها.

ولعل الحكم المركزي للدولة الحالية في الخليج، يعتمد على الشرعية القبلية، إذ تنص معظم الدساتير على أن الحكم في سلالة أو عشيرة محددة، هو نوع الحكم الذي يتناسب عكسياً مع المطالب الشعبية للمشاركة الديمقراطية عملية تضع المصادر المتناقضة للسلطة الشرعية القبلية، والسلطة الشعبية في خط متصادم، ومن المنطقي الخروج بعد ذلك بحصلة تحددها الظروف الاجتماعية، والإقتصادية، والمزرعية المحيطة.

لذلك فإن مرحلة العمل الوطني والاجتماعي القادمة في مجتمعات الخليج، وفي مقدمتها المجتمع الكويتي، يجب ان تخضع لشعار "المادة الديمقراطية التمثيلية" لتحقيق المشاركة الأکبر والأعم في بناء وصياغة المجتمع الجديد، لدولة الكويت الحديثة، التي تتلشى اقليميتها في المحيط القومي العربي.

ومثلما يتردد في أوساط الكويتيين المثقفين، فإن سياسة التجنيس، يجب ان تقوم على أساس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين جميع من يحملون الجنسية الكويتية، فلا يعامل الكويتي بالتجنيس على أساس انه من درجة اقل من الكويتي بالتأسيس، وإلا انتفى الغرض مما تستهدفه السياسة السكانية أصلا.

فالتفرقة بين مواطن ومواطن، تجسيد للعنصرية والاقليمية، وهذه التفرقة بالتالي، لا تخلق شعور الولاء للوطن. ومواطن بلا ولاء كامل للوطن لا خير منه لهذا الوطن. ووطن لا ينشر مظلة المساواة على جميع الرعايا، لا خير منه للمواطنين.

إنه مأزق بالغ التعقيد، وفي الوقت نفسه شديد البساطة في الوصول الى حل عادل للوطن والمواطن، اذا صدقت العزيمة، وحسنت النوايا، وترجمت الشعارات الى قوانين وتشريعات فاعلة وناذرة.



وهامش آخر . .

وهو أكثر حدة من سابقه . .

وهذا الهامش أتيت لي قرأته في لندن عندما استحدثت جريدة "العرب" صفحة أسبوعية باسم "هايد بارك العرب" يقول فيها القراء ما يشاؤون، ويريحون أفكارهم وضمايرهم من أفتال وهموم لا يجدون متنفساً لها، على غرار "ركن الخطباء" في حديقة لندن الشهيرة عالميا "هايد بارك كورنر" التي يتجمع فيها مختلف الأعراق والجنسيات ويلقون خطاباتهم في حماية رجال الأمن الذين يمنعون كل من يحاول أن يشوه معنى حرية الرأي حتى لو كان هذا الرأي نقداً مباشراً موجهاً الى نظام الحكم البريطاني.

وفي هذه الصفحة من جريدة "العرب" التي تصدر في لندن، قرأت رسالة لقاريء كويتي لم يشأ أن يذكر اسمه، استخلص منها أبرز ما جاء فيها من نقاط تحت عنوان "عن الكويت أحدثكم".

"أنا كويتي أباً عن جد، ولذلك فأنا أحمّل وِزْرَ هذه الجنسية . . لأنني طمحت بوطن حر، فإذا هو ذليل بحكامه وأزلامه، وإذا هو مستعبد بالدينار والشهوات".

"الكويت باختصار مبتلاة بزمرة من حكامها زحفوا اليها هرباً من أرواس الجزيرة ليتحكموا في مصائر أبناء الكويت الأصائل ويهلكوا ما هب وذب من خيراته".

وتعقيباً على هذه الفقرة، يجب أن نوضح، متسائلين :

ليست الكويت امتداداً لهذه الجزيرة من جهة، واتصالاً ببادية الشام من جهة أخرى ؟. ثم أليس حكام الكويت من قبيلة عربية تربطها صلة الرحم بأبناء جلدتها من قِمِّ ظفار وانتهاء بالسواحل السورية ؟. وإذا كانوا كذلك، فلماذا يدعي القاريء أنهم جاؤوا إلى الكويت ليحكموا أبناءها "الأصائل" ؟ - ١١ - ويستولوا على الخيرات ؟.

إنها جرثومة العنصرية تمكنت من بسطاء الناس بسبب فساد التربية، وفساد أساليب الحكم وإقامة الوطن الصحيح، والمواطن المعافى.

ويستطرد القاريء - الكاتب :

"أتدري يا أخى العربى ما هى آخر مفاخر النظام المهترئ في الكويت، وعمّا تفتقت عنه عبقريات النظام المفكرة ؟. تصور أنهم ينرون بإذن الله وحمده، ويعتمدون على المواطن الغلبان وعلى حساب سعادته وتطوره ولحاظه بالتقدم الحضارى الحقيقى، بناء مدينة كاملة على غرار مدينة والت ديزنى لاند

فى أميركا، وبكلفة ٨٠٠ مليون دولار لتضم ١٩ حديقة وثلاث قهب لتظليل الحقائق، وقد بنوا من أهرامات شامخة لتضليل شعبهم، وطردهم القومى عن تفكيره، وصرفه عن واجبه التضالى نحو أمته العربية. ألم يكن أجدر بمثل هذه الحكومة التى تتضح غروراً وعروبة مزيفة، أن تتوجه بقسم من هذه الملايين، وغيرها مما سيصرف هناىا لزيارة الملكة أليزابيث على الفلسطينيين الذين تسببت بريطانيا فى نكبتهم". ؟

والرسالة حافلة بأشياء وتفاصيل كثيرة.

هوامش أخرى تتناول الجوانب الاقتصادية، ومسألة انثناء الكويت القومى الى الأسرة العربية. وإحكام طوق العزلة على الكويت بالسيطرة المحكمة التى فرضتها طبقة التجار وأصحاب البنوك، والمضاربين فى الأسهم والبورصات العالمية. وجميع هذه الهوامش مأخوذة عن مواطنين كويتين، وهى تعبر عن أن الشعور بالنقمة متوغل فى نفوس بعض الكويتيين أنفسهم.

وفى الصفحات التالية أثبت ما تيسر لى الوقوع عليه من هوامش، خلال الفترة التى تمرقل فيها مشروع نشر هذا الكتاب.

" ان هناك اسباباً سياسية محضاً تدعو الى زيادة عدد سكان الكويت، لأن التركيب السكانى على ما هو عليه، واستمراره على النمط نفسه ربما يؤدى الى حدوث خلل كبير فى التوازن السياسى الداخلى باعتبار ان ظاهرة عدم الاستقرار التى يتسم بها المجتمع غير الكويتى ليست مما يقوى روح الولاء بين أفراد المجتمع تجاه البلد الذى يعيشون فيه، دون ان تتاح لهم الفرصة للاندماج فيه وتحمل ما يمليه هذا الاندماج من واجبات وطنية وتبعات اجتماعية.

* لأسباب سياسية محض بدأت منذ عام ١٩٦١ أى عام الاستقلال حركة قوية لتجنيس البدو ما زالت البلاد تدفع ثمنها حتى هذا العام، ولأعوام مقبلة. لقد ترتب على عملية تجنيس البدو انخفاض مستوى التعليم للسكان، والحاجة الماسة لزيادة عدد الوافدين من مختلف الاختصاصات لخدمة الزيادة الحاصلة فى حقول التعليم، والصحة والاسكان، والخدمات البلدية المختلفة، وغير ذلك من الخدمات المتنوعة، وتنتج عن ذلك كله ان بقيت نسبة الكويتيين من أصل المجموع الكلى للسكان لا تتجاوز ٤٧٪ خلافا لما كانت عليه فى عام ١٩٦٥، وبالتالي زيادة مساهمة القوة العاملة الكويتية فى قوة العمل الكلية فى البلاد.

واستطراداً هنا هامش آخر :

"ان نزعة الربح السائدة التى يروجها هؤلاء تحت شعار الاقتصاد الحر، لا شك ستؤدى بالمجتمع الكويتى الى مزالق خطيرة جدا. ان مجتمعا جديدا أخذ ينفرد فى (خيطان، وصيهده العوازم، والرقعة، والعمرية، والصباحية، والفحيحيل، والغنتاس، والجھراء) وغيرها من المناطق المنسية. وان جيلا جديدا بدأ ينشأ فى (الضاحية، والشامية، والقبلة، والشويخ) وغيرها من المناطق المحظية، وهو على غير استعداد لتقبل ذلك، لأن هذا الأسلوب أصبح يؤثر تأثيراً مباشراً على الحاجات الاجتماعية لعموم المواطنين. فليذهب الاقتصاد الحر الى الجحيم اذا كان يزيد الغنى غنى و ثراء وتخمّة ويزيد الفقير فقرا وحرماناً وشظفاً".

"هذه وضعية اقتصادية لا تحقق اى نوع من العدالة الاجتماعية، بل تركز المزيد من الطبقة والتقسيم الاجتماعى. ومن الجدير بالذكر انها تصطبم اصطداماً مباشرا مع التشريعات الاقتصادية الاسلامية. فمن يقرأ المناهج التى اتبعها أبو بكر وعمر وعلى، ومواقفهم من ملكية الأرض والماء، وتسيير الأرزاق، ومن يركز على منهج عمر فى التشريع الاقتصادى الإسلامى، يدرك ان الاسلام نظمته اجتماعية وحكمه جماعى، واتجاهاته فى كل التشريعات لا تتسع

على الاطلاق للتفكير الفردي الريحي الذي ينادى به البرامكة المجدد".

"غير ان طبقة البرامكة المجدد الذين يصرون على فكرة الاقتصاد الحر في الكويت يفهمون فقط متطلبات حرية التجارة. اما سائر الحريات الأخرى، أما الوعاء السياسي لفكرة الاقتصاد الحر، فانهم في داخل مجالسهم وأروقتهم يرفضونه. والدليل على ذلك موقفهم من انتكاس الديمقراطية في الكويت في أغسطس ١٩٧٦. ان تركيب غرفة التجارة الطبقي والاجتماعي العام ظل كما هو منذ انشائها رغم الكثير من التبدلات الاجتماعية والطبقية في الكويت".



هذه الفئة الضاربة النفوذ في المجتمع الكويتي وفي النظام نفسه لا تمثل اكثر من ١٥ عائلة، ومع ذلك تتحكم بكل الاستثمار الخاص خارج الكويت والبالغ، بصورة تقريبية، ستة الاف مليون دولار، هذا علماً ما يملكونه من وكالات وعقارات واسهم داخل الكويت. ان قيمة الأسهم المطروحة مغلًا في البورصة الكويتية في نهاية مارس ١٩٧٧ بلغت ما يقارب الألفي مليون دينار كويتي. وهذه الفئة القليلة من البرامكة تتحكم في معظمها".

وهامش حول مفهوم وثيقة تجمع الأحرار الديمقراطيين للوحدة العربية.

جاء فيه :

"ان الوحدة العربية ليست هي وحدة شعارات او هي وحدة شكل معين، وإنما هي - في نظر التجمع - وحدة واقع. وكذلك فان التجمع يشجب كافة المواقف الاتعزالية او الاقليمية ويطالب المواطنين جميعاً أن يستشعروا بمسئولياتهم القومية، وأن يسهموا بقدر فعال لازالة كل رواسب العزلة والاتفلاق، وان يكونوا أكثر اندماجاً وتفاعلاً مع الأخوة العرب في داخل الكويت أو في خارجها. وترتيباً على ذلك فان التجمع يسأل كافة المواطنين المقيمين في الكويت ان يعملوا وباخلاص على التخلي عن نزعاتهم الاقليمية

وأن يكونوا أكثر انفتاحاً وتعاطفاً مع أخوتهم العرب بحيث تبرز صورة هذا الانفتاح والتعاطف في السلوك العام للمواطنين بما يشف عن رغبة صادقة في الاندماج والتزاوج والمشاركة في العمل، وفي توثيق عرى الصداقة والمحبة فيما بين الكويتيين وأشقاائهم العرب، وتقديم العون والمساعدة لهم، وإبراز كافة مظاهر العزة والتكريم بما يشعر الأخوة العرب بأنهم يعيشون حقاً في بلدهم وبين أهلهم. ولعلها سعادة كبيرة تغمر قلب كل عربي أن يجد نفسه في كل ديوانية يحظى بالترحيب والتكريم، ويشارك أبناء البلاد الحديث في كل ما يخصه ويخصهم. وأن يجد مدارس الكويت فتحت أبوابها لأبنائه في كافة المراحل، وأن يكون التعليم الإلزامي قد طبق على أبناء الدول العربية الشقيقة، وأن تكون نظم التوظيف العامة والخاصة قد ساوت في الحقوق والواجبات فيما بين المواطنين الكويتيين والأخوة العرب. وكذلك فإن مناطق السكن النموذجية يصرح فيها للأشقاء العرب بالسكنى كما يصرح لهم بحق التملك، كما هو مصرح حالياً للكويتيين، أن يملكوا في أى أرض عربية، وأن يكون لهم حق اكتساب الجنسية الكويتية وفق أحكام القانون، ووفق شروط مدة الإقامة بأقل مما هو منصوص عليه في القوانين الحالية . .

إن كل هذه المبادرات الحجرية تعبر عن أصالة الشعور القومي وجديته وتؤكد للعالم أجمع بأن الشعب العربي في الكويت قد بلغ مرتبة الوعي والنضج السياسى والأحاساس بالمسؤولية القومية، بما جعله يرتفع بذاته ويتمرد على تطلعاته الآتية المؤقتة ليدخل مرحلة الرؤية المستقبلية الواضحة التى تتميز بالعنفة والطهارة وصدق الايمان بالشعور القومى الذى أقل مظاهره أصالة السلوك . . .

وأن يكون موقف الانفتاح والتعاطف مطلوباً بين الكويتيين وأشقاائهم العرب من جهة، فهو مطلوب أيضاً من المواطنين العرب المقيمين باختلاف جنسياتهم من جهة أخرى، لأن في هذا الانفتاح والتعاطف بين أبناء الشعب

العربى الواحد تفرس بذرة الوحدة العربية التى تسقى بروح الرغبة الصادقة فى
تقنين العلاقات الانسانية بين أبناء الشعب العربى الواحد، والتى تنمو بوعى
الجماهير وادراكهم بأنه فى ظل دولة الوحدة تتحقق أحلامهم الكبيرة فى القوة
والعزة والرخاء والتقدم".

ولعل النقطة المهمة فى البيان جاءت فى المقطع العالى :

ان هذه الروحية الجديدة فى السلوك الانسانى فى حياة المواطن اليومية
مطلوبة أيضا من قبل الدولة، بحيث تكون تصرفاتها ومواقفها تجاه الأخوة
العرب تتفق والرغبة الصادقة فى التعايش العربى السليم القائم على أسس
المحبة والتكريم والأحترام المتبادل.

ومتى كان للرباط الانسانى بين أبناء الأمة العربية فى مجال التعايش
اليومى - على مستوى الدولة والأفراد على حد سواء - له أهميته القصوى فى
التصهيد والاعداد لدولة الوحدة، فان التجمع لا يخيب عن وعيه أيضاً مدى
أهمية المبادرات الطيبة لتوثيق الروابط الثقافية والتعليمية والاقتصادية
والاجتماعية والعسكرية فيما بين الدول العربية الشقيقة، وذلك حتى تكون هذه
العلاقات الودية المتبادلة هى أساس سليم يهد لقيام دولة الوحدة من خلال الدور
التجريبى للارتباطات الجماعية، أو الثنائية فى مجالات السياسة الخارجية
والتعليم، والثقافة والاقتصاد، والدفاع وتوحيد القوانين، وتوثيق العلاقات
الفردية بين أبناء الشعب العربى الواحد، ضمن إعداد واع وسليم يحول معه
الوقوع فى الخطأ الذى قد يربط ردود فعل عكسية تؤدى الى شعور عام بالملل
من الوحدة والحذر منها، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى تكريس حالة التجزئة والتفرق.

لذلك كله يرى التجمع وجوب التزام الجديدة بكافة الارتباطات الجماعية أو
الثنائية المتبادلة بين الدول العربية المختلفة بحيث تكون هذه الارتباطات
مستهدفة بحد ذاتها، لما تحويه من معان خيرة، وليست ارتباطات فرضتها قواعد
المجاملة والنفاق السياسى ليكون مكانها الأخير الأدراج المعتمدة".

لعل الدرس الثانى شارف على الانتهاء . . ولعله يجدر بنا التاء بعض
الاضاءات، قبل اسدال الستار على الفصل الاخير. ولعل الاضاءات الاخيرة
تكشف ملامح التحولات الجديدة، والمتغيرات التى طرأت على الكويت، منذ
بداية العهد الجديد الذى سيمهره الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بطابعه
وشخصيته، بعدما حمل الرقم ١٣ فى تسلسل الامراء الذين حكموا الكويت.

إذ عندما فرغت من تأليف هذا الكتاب، كان جابر الأحمد ما يزال ولياً
للعهد، وعندما تسرت ظروف طباعته ونشره، كان جابر الاحمد قد صار أميراً
على الكويت . .

فما الذى تغير ؟ . .

هل أقر العهد الجديد قانون الجنسية ؟ . .

هل زالت الفوارق الطبقية، والتصنيفات بين الكويتى
والكويتى من جهة، وبين الكويتى والعربى من جهة ثانية ؟
هل تساوت الحقوق والواجبات على الجميع امام القانون
والدستور ؟

وهل هدمت السدود التى تصدت للديمقراطية، وعادت الحياة البرلمانية
الى مجراها الطبيعى على أسس جديدة مدروسة، ومبنية على قواعد قومية
واضحة ؟ . . وهل . . وهل، وعشرات علامات استفهامية أخرى لا
يجيز لأفئسنا الاجابة عليها، لبعدها جغرافياً عن الموقع والميدان، ولا تلك الحقائق
التي تدحض المتناقضات التى نتلقاها عبر أجهزة الاعلام الكويتية، وفى
مقدمتها صحافتها.

وكان لا بد من الوقوف على الحقيقة، او على بعضها من مصادر رسمية،
اذ ما تزال العقبات موجودة امام المواطن العربى - أى مواطن - يرغب بالحصول
على تأشيرة دخول الى الكويت، للزيارة، أو للعمل أو لاستطلاع الأحوال على الطبيعة.

ولم يكن أناهى سوى الاتصال بالمحقبة الصحفية فى سفارة الكويت
بلندن التى يتولى مسؤوليتها حمد السعيدان، وهو شاب كويتى كيس ومهذب،
وعلى خلق دبلوماسى ملحوظ، للحصول على معلومات كافية حول المنجزات
(على الصـيدين المحلى والعربى) التى تمت فى عهد الشيخ جابر الأحمد منذ
تولىه سلطات الحكم . . ووعدنى الملحق الصحفى الكويتى خيرأ . .

ومضى اسبوعان على ذلك الاتصال الهاتفى، ولم أتلق شيئاً. عاودت
الاتصال ثانية للاستفسار عما تم تهيئته من معلومات تجيب على السؤال، وكان
الجواب بأنه بحث برسالة الى المسؤولين فى الكويت بصدد ذلك، وأنه ينتظر الرد
ليوافينى به. واستطرد قائلاً :

- غداً سأرسل اليك بالبريد ما هو متوفر لدى، وأرجو أن تتجمل بالصبر
قليلاً ريثما يصل الجواب من المسؤولين. وبعد يومين، وصلنى - فعلاً -
بالبريد العدد الخاص من نشرة (KUWAIT) التى تصدر باللغة الانجليزية
فى لندن مع بعض الأعداد القديمة، مرفقة بالرسالة
التالى نصها :

"ص ح / ٤٩"

٢٥ يونيو ١٩٧٩

السيد فاروق منجونه المحترم

تحية طيبة وبعد،

بالأشارة الى مكالمتك الهاتفية حول المنجزات التى تمت فى عهد صاحب
السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الحالى، ترفق لكم الأعداد
الصادرة من سفارتنا واسمها "KUWAIT" وهى نشرة شهرية تتضمن

ملخصاً شهرياً لأهم المنجزات اعتباراً من وفاة المغفور له الأمير السابق الشيخ صباح السالم الصباح. هذا وستوافيكم بما يستجد بهذا الشأن.

مع أطيب التمنيات

الملحق الصحفي

حمد السعيدان

وحتى مساء اليوم، الثامن والعشرين من أغسطس - آب - عام ١٩٧٩، أى بعد مرور شهرين على اتصالي بالملحق الصحفي الكويتي، لم يصل - على ما يبدو - جواب المسؤولين في الكويت، لأنني لم أتلّق شيئاً من الملحقية الصحفية في السفارة الكويتية، ولم أسمع صوت السيد حمد السعيدان. وقد قارب أن ينتضى عام على العهد الجديد، دون أن تسمع خبراً عن إنجازات أو تغييرات جاءت بحلول لبعض القضايا المصيرية التي ما تزال تتفاعل في الحياة الكويتية، وفي مقدمتها :

* قانون الجنسية الجديد الذي لم يصدر، لأن اللجان المختصة ما تزال عاكفة على دراسته كما تقول الصحف الكويتية.

* عدم عودة الحياة البرلمانية على أسس ديمقراطية سليمة، وعدم المسؤولين الكويتيين بتحقيقها في عهد المرحوم الشيخ صباح السالم.

* مراوحة الأوضاع السابقة، التي أتينا على ذكرها، والقاء الضوء عليها، وتحليلها في الفصول السابقة، وفي مقدمتها، التفرقة العنصرية، والطبقية والقيود القاسية المفروضة حول العرب المقيمين في الكويت، والسدود القائمة في وجوه الراغبين بدخول الكويت، والصعوبات التي تبلغ درجة الاستحالة في الحصول على تأشيرات عمل، أو زيارة أو سياحة، في الوقت الذي تشرع الكويت "برابات" سودها أمام كل من يحمل جواز سفر أجنبي، انجليزياً، أو أميركياً، أو هندياً، أو حتى كورياً، ولا ننسى طبعاً، أن للبرانيين الذي

يعيشون في الكويت وضعاً خاصاً مميزاً، وهذا الوضع ييسر للإيرانيين سبل الدخول، والاقامة والعمل في حرية يحسدكم عليها الكويتي نفسه، الذي لم يثقل شرف الحصول على الجنسية، ولم تعترف به القوانين رغم أن الدستور اعترف بانتدائه إلى الكويت، لأنه ولد، ونشأ، وعاش، ودرس، وتزوج؛ وأُحِب، ومات على أرض الكويت !!

تلك هي الحقائق التي نعرفها، ولمسناها خلال التجربة الذاتية التي عشتها في الكويت خلال عهد المرحوم صباح السالم حتى ١٩٧٥ .
فماذا تقول نشرة السفارة الكويتية في لندن عن العهد الجديد ؟
لنقلب الصفحة، ولنتابع الرحلة.

الفصل التاسع

الشوق في نهاية الرحلة

وكيف تبدو بغداد، البصرة ، دمشق، وكأنها حلم في جنة عرانية.. هنا ، لا يكون
للإنسان سوى رغبة واحدة وهي أن يهرب إلى شرقه، يعني، أو يفرج الصحراء ببساطة
وحساس، ويقول .. هذه هي بلادى..

من رواية سميرة المانع
«الثانية الليلية»



ولنحيط على الأرض.. ولنقرأ الحكايات الخفية عن موت الملوك»

ولهم شكسبير
من مسرحية ريتشارد الثاني

بوفاة الشيخ صباح السالم الصباح، الأمير الثاني عشر
للكويت : التي كانت «مشيخة»؛ فتحولت الى «أمانة» ثم
صارت «دولة» معترفاً بها من هيئة الأمم المتحدة؛ وكافة
المنظمات الدولية، بعد انضمامها الى جامعة الدول العربية.
يمكن القول، ان علامة فارقة طبعت الفترة التي حكم خلالها،
ذلك أن عهده، اعتبر عهد انتقال الكويت من بداية الانطلاقة
الاستقلالية عن الحماية البريطانية؛ الى ترسيخ معنى الاستقلال
ومفاهيمه، وبالتالي للمضي في طريق التحول المتطور نحو أفاق
الديمقراطية ، وبناء معالم الحضارة الحديثة.

بوفاة الشيخ صباح السالم الصباح، انعقد مجلس الوزراء الكويتي في جلسة طارئة يوم الحادى والثلاثين من ديسمبر - كانون الأول ١٩٧٨، ليعلن اختياره ولى العهد، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح؛ أميراً على الكويت، وليغسل بعد ساعات من دفن الأمير الثانى عشر للكويت، الأمير الثالث عشر لها.

مات الأمير ... عاش الأمير

فلنجلس معاً.. ولنرو الحكايات الحزينة عن موت الملوك « كما يقول شكسبير ».

وإذا كان ثمة مظهر من مظاهر الحزن، فإن هذا المظهر لم يستغرق سوى ساعات، هى المدة التى تم فيها تشييع جثمان الأمير الراحل الى جوار ربه، لتبدأ مظاهر السعادة والأمل بمستقبل أفضل، بتولى الأمير الجديد سلطاته، وصلاحياته، ومسؤولياته.



من هو صباح السالم الصباح؟...

كان من السهولة أمام الأمير الثانى عشر أن ينتقل بالكويت الى عصر «الانفاق السريع» غير المحدود، وبناء الثروات الشخصية من الايرادات الخيالية التى يدرها النفط، والبيانات التسجيلية الرسمية تقول: ان هذه النظرة كانت غير واردة فى مبادئ الشيخ صباح السالم، لأنه -كما تقول هذه البيانات وضع نصب عينيه مصالح شعبه بالدرجة الأولى، فتصرف بهرص لا تنقصه الحكمة، فهو الذى وافق على تحديد كميات انتاج النفط، بعدما عرف أن النفط هو مصدر البناء الوحيد لمستقبل دولة الكويت، وسبب رفاهية شعبها.

وإن الكويت في فترة حكم الشيخ صباح السالم، غدت مثالا للتطور بين شعوب دول العالم الثالث، فقد انتشرت العدالة الاجتماعية، وعدالة توزيع الثروة على الكويتيين، واتخذت خلال عهده خطوة هامة في مجالات توزيع السلطات السياسية، وهي خطوة استغرقت قرناً من دول أوروبا لتمكين من تنفيذ هذه الخطوة... وقد تحققت للكويت في سنوات قليلة، رغم أجواء عدم الاستقرار، والرياح السياسية المتقلبة التي أخذت تعصف سياسياً في منطقة الشرق الأوسط، والتي كان التحدي الاسرائيلي أول أسبابها، بعدما تم زرع الدولة الصهيونية في مكان القلب من العالم العربي.

ولقد أعار الأمير الراحل نوعية الحياة لشعب الكويت، كبير اهتمامه، فالى جانب توفير الرفاهية المادية، كان التركيز على دعم النشاطات الرياضية، وخاصة في مجال كرة القدم، وكرة السلة..



نعم - هكذا تقول النشرة الرسمية - عمت الرفاهية، وأنصب الاهتمام على كرة القدم. لنستطرد في سرد الحكايات الخيالية عن موت الأمير...

صباح السالم الصباح، هو الابن الرابع لشيخ الكويت، «سالم بن مبارك» الذي قاد الكويتيين الى النصر في معركة «الجهراء» عام ١٩٢٠، ليحقق استقلال الكويت عن المملكة العربية السعودية(١١٠٠)!!

تقول «سيرة حياته» التي اختصرتها، نشرة «KUWAIT» ان الشيخ صباح، كان شغوفاً بالخيول، وبالدراسات القرآنية، واللغة العربية وآدابها. (١١١) (ملاحظة : كان رحمه الله لا يستطيع ضبط أواخر الكلمات عندما يلقى كلمته التقليدية في بداية الدورة التشريعية لمجلس الأمة، تماماً كرئيس المجلس خالد صالح الفخيم). بدأ حياته العامة عام ١٩٣٨، وكان لا يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره بانشاء ادارة الشرطة التي ظل رئيساً لها

حتى عام ١٩٥٩، ثم أصبح وزيراً للصحة، وبعدئذ تولى الخارجية، وحمل
حقيبتها في أول وزارة شكلت بعد الاستقلال عن الحماية البريطانية
عام ١٩٦١.

وفي عام ١٩٦٢ تم اختياره ولياً للعهد، وكلف برئاسة أول وزارة، الى أن
خلف شقيقة الشيخ عبد الله السالم الصباح وتولى سلطاته كأمر عام ١٩٦٥،
حتى اختاره الله الى جواره، في ذلك اليوم الذي لم تشهد فيه الكويت يوماً
حزيناً، الا يوم تشييع شقيقة «ابو الاستقلال».



مات الأمهر ، عاش الأمير...

حتى اللحظة التي تودى فيها بالشيخ جابر الأحمد الصباح أميراً على
الكويت، يحمل الرقم الثالث عشر، كان جابر الأحمد ولياً للعهد، ورئيساً لمجلس
الوزراء منذ عام ١٩٦٦، حكم خلاله الكويت من موقع قوى، ونفذ خطة
السياسي، وبرامج حكوماته تنفيذاً دقيقاً.

فرغم كونه ولياً للعهد ورئيساً للوزراء، في عهد صباح السالم، وهذا
يعنى انه «الرجل الثاني» في الدولة، الا أن حقيقة الدور الذي لعبه سياسياً،
واقتصادياً، واجتماعياً، أكدت أنه هو الرجل الأول والقوى في الدولة اذ أنه بدأ
حياته السياسية في سن مبكرة، ولم يكن يتجاوز الواحدة والعشرين عندما
تولى رئاسة قوات الأمن الداخلي واستمر في هذا المنصب عشر سنوات، نظم
خلالها كواد الشرطة، والمخابرات، والفروع الأخرى التي لها ارتباط مباشر بأمن
الدولة. بعدئذ، قمرس في ادارة شؤون البلاد الاقتصادية؛ بتولية وزارة المالية،
واستمر حتى كلف بتشكيل أول وزارة عام ١٩٦٦ ليبدأ -ك رئيس للوزراء-
مرحلة جديدة من مراحل الحكم، ولينفذ برامجه، وأسلوبه في الحكم، وقد شهد
له بأنه رجل دولة من طراز متفرد في القوة والحزم؛ يعرف ما يريد؛ ويتقن ادارة

الدغة، فاطلق عليه لقب «النوخذة» وهى كلمة خليجية تعنى قبطان السفينة.
وربانا.

إن جابر الأحمد الجابر الصباح، واحد من أبرز شيوخ
الكويت فى حدة ذكائه وبصره ، حتى قيل عن عينيه: أنهما
كعينى «صقر» فمكنانه من الرؤية الى مسافات بعيدة ، حتى
يكاد يستشف ما بعد الأفق فإن كان ذلك كذلك فليته فكن من
رؤية جيوش صدام حسين وهى تزحف إلى قصره فلا يكون أول
الهاربين منها أم أنه هرب لأنه رآها قبل وصولها أم أنه رآها
بعينين سواء ١١ .

وهو إن حمل الرقم «١٣» فى سلسلة الشيوخ الذين حكموا الكويت،
وهو رقم كما يقال مشؤوماً.. إلا ان الأمل معقود عليه فى أن يقلب هذا المفهوم،
ويجعل من الرقم «١٣» فال خير. وبركة يشمل المحيطين المحلي، والعربى.
بمعنى أنه سوف يعيد الى الكويت وجهها العربى الأصيل الذى شوهته رياح
خارجية تحكم فى الكويت، وجعلتها رغم مظاهر الانفتاح على الأمة العربية،
ومظاهر التقارب مع الشقيقات العربيات وفى مقدمتها العراق، محكومة ضمن
أطار العزلة الاقليمية المرفوضة جماهيرياً من منطلق المفهوم القومى العربى .
لكنه لم يفعل للأسف وهذا ما قاد الكويت إلى ما حدثنا من
وقوعه عندما دعونا إلى ضرورة إخراج الكويت والتحامها
بامتها العربية .

«فاذا كانت المادة تلعب دورها فى حياة الناس منذ القدم، فان نظريات
الفلاسفة ترجع سبب تدهور الدول بعد أن تشقد وتنمو، إلى التأثير المادى الذى
يخلفه الاستقرار والرخاء، فيتحول الى استرخاء» هذا ما يقره افلاطون، اذ بعد
ان تبنى الدول نفسها بجد وعزيمة، وبعد ان تصل الى الذروة، يظهر جيل آخر لا
يملك عيزات الجيل السابق نفسها، فتصبح الملكية وحسب التملك «فوق كل شىء»

وبالتالى يهمل الانسان نفسه، ولابقى ثمة انسجام بين حق نفسه وأهله عليه.. ورغبته فى جميع المال. وهذا ما ساءه النظام «البلوتوقراطى» وهى ظروف يبالغ فيها الناس فى جمع الثروة حتى لو كانت عن طريق الظلم، مما يولد الحقد فى النفوس.. ويؤدى الى تفكك المجتمع، وانهيار الترابط الأسرى.

وهذه النقطة الحساسة هى نفسها التى ركز عليها الشيخ جابر الأحمد فى بيانته التاريخى عندما كان ولياً للعهد، وقد أشرنا اليه، وقمنا بتحليله فى فصل سابق، وكان أبرز ما تضمنه البيان، تحذيره من مظاهر التفسخ والاحتلال التى تقود الشعب الكويتى الى حافة الانهيار.

والآن، بعد تولى الشيخ جابر الأحمد سلطاته كأمير للكويت، نلاحظ دعوة جان جاك روسو الى نبذ المدنية الحديثة على ما فيها من زيف، لأنها جاءت الى الانسان بويلات كثيرة، وتقارنها بمضمون البيان التاريخى الذى كان جابر الأحمد القاه فى إحدى جلسات الأمة، ودعا فيه الى السير فى نهج يبعد الكويت عن حافة التفسخ المؤدى الى انهيار الأمة، وتقويض أركان الدولة، من جراء الظروف التى هبأت للمعض فرص «الحصول على المال، حلاله وحرمة» فلم يعد يشغلهم سوى جمع المال وتكديسه ضارين عرض الحائط بكل المثل، والقيم والعادات الأصيلة، فكان ذلك سبباً وجيباً لظهور حالة التفكك الأسرى، خاصة وأن الكويت أخذت تعاني من الصراعات النفسية والاجتماعية، بسبب أنها استقطبت منذ ظهور النفط الى اليوم ما يربو على مائة جنسية، يتباين أصحابها بتنافر التقاليد، والأعراف، والطبائع والثقافات.

وبالنسبة للمجتمع الكويتى، فرغم تأثره بهذه الرياح الرافدة، الا أن بعض افراده وشرائحه استطاع الحفاظ على الموروثات من الطبائع الحميدة، ولكن تحت وطأة المادة، والاتصراف الى جمع المال، لم يتمكن جميع الكويتيين من المحافظة على الصفاء العربى والاصالة العربية.

ومن أسباب الامراض الاجتماعية الى بدأت تنخر جسم المجتمع الكويتي، الاحتكاك الذي حدث بين أهل الكويت، وشعوب الدول الأخرى، وبالأخص الدول الأوروبية، إذ بدأ «التقليد»، والفكرة هنا تقوم على أساس ان العالم الغربى متقدم من النواحي العلمية، وحتى فى التعامل الانسانى.. وهذا صحيح الى درجة بعيدة، اذ يؤكد رأى الامام محمد عبده القائل «ذهبت الى بلاد الفرنجة فرأيت الاسلام ولم أر المسلمين، وجئت الى ديار الاسلام فوجدت المسلمين، ولم أجد الاسلام». على أن بعض الكويتين بالغ فى الأخذ بهذه المظاهر الغربية (أى بتشورها).. الأمر الذى أثر على العادات والقيم العربية والإسلامية فشوهها. كل ذلك، وسواء من النقاط والاضاءات التى يلمح اليها الكويتيون، وفى مقدمتهم الجيل الجديد المثقف المتعلم... تناوله الشيخ جابر الأحمد فى بيانه ودعا عندما كان وليا للعهد- الى اجراء جراحة عاجلة لإجثائه من الجذور كي تسترد الكويت وجهها العربى المشرق.

واليوم، جابر الأحمد، أميراً فى سدة الحكم، والمقاليد جميعها فى يديه ليترجم بيانها التاريخى عملياً، وليجسدة أفعالاً ومنجزات ايجابية تكون-بالدرجة الأولى -فى مصلحة الانسان فى الكويت، كويتياً أصيلاً، أو بيسراً.. لا فرق بالدرجات، ولا تفرقة بين العربى والكويتى.

إنه درس جديد، وأمثلة يستطيع جابر الأحمد أن يبدأ تطبيقها، ليعود الى الكويت نقاؤها، وصفاؤها، واصالتها العربية فى عهد الذى يريده كل كويتى أصيل فى عرويته عهداً يبنى الوطن الأمثل للأجيال المقبلة. ولكنه لم يفعل وأستمر فى سياسته التى أدت إلى كارثة الثانى من آب أغسطس ١٩٩٠ فهل أستوعب الدرس وعقد العزم على الخروج بالكويت من القوقعة الشوقينية أم سيبقى مصراً على عزل الكويت والكويتيين وهو ما يعنى الإستمرار على النهج نفسه الذى أفضى إلى كارثة الكويت الأخيرة والذي قد يؤدى إلى كوارث أخرى مماثلة .

وينتهي الدرس الثاني .. ويسدل الستار...

وأغادر الكويت الى قطر، لأبدأ درساً في دروس تجربتي كعربي في جزء آخر من أجزاء الوطن العربي المتراعى بأقطاره من المحيط الى ... الخليج.

أغادر الكويت الى قطر ثم الى أين؟..

أهاجر الى لندن ، وأبدأ أرقب سير الأزمان، مثلي كمثلي البدوي الذي فرش عياله ليصلي فوق الرمل، فجاءته ريح حملته، وحطته بعيداً عن حضرة محبوبه الوطن الذي حمّله ذكرى في حناياه بين الضلوع، وأخذ يتمنى. ويحلم بالعودة الى الوطن الأمثل حيث «لا يكون للانسان سوى رغبة واحدة، وهي أن يعود الى شرقه، بيتي... أو يزرع الصحراء بهماسة وحماس، ويقول.. هذه هي بلادى ... هذه هي بلادى».

الفصل الأخير

حتى لا تتكرر المأساة - ١١

حوار :

د. خالد الشامي

حقاً لم تكن الأيام والشهور كما هي الأيام والشهور العادية تلك التي عاشتها الأمة العربية والإسلامية أثناء الأزمة الخليجية .. وكذلك لم تكن السنوات كما هي السنوات العادية تلك التي سبقت اندلاعها وازدهرت فيها بلور الحقد... وتعمقت خلالها اسباب الشقاق.. حتى حدث الانفجار في الثاني من اغسطس من العام الماضي... وعلى ضوئه رأينا الحقيقة المجردة .. مؤلمة ومفجعة وكأننا جميعاً لم نكن نعرف أو لم نكن نصدق أننا نعرف.... ١١

ولسنا من أنصار الوقوف عند أطلال الكارثة بل التعلم منها .. وحفظ الدروس التي قمخضت عنها مهما كانت قسوتها... ولذلك نرى أن السؤال الذي يبقى الأكثر أهمية وخطورة هو كيف يمكن ضمان عدم تكرار هذه المأساة التي تبدو الآن وكأنها رسالة موجهة إلى كل ذي عقل ووعي من أبناء هذه الأمة التي وصفها ربنا في كتابه العزيز بقوله تعالى " كنتم خير أمة أخرجت للناس "

وكان طبيعياً أن يكون الهم الذي ينضج به هذا السؤال هو المحطة الأولى في حوارنا مع مؤلف الكتاب خاصة وأتينا نعرف

جهداً أن "كويت" الأزمة الخليجية ليست "الكويت" الوحيدة في
عالمنا العربي ...!! وأن "صدام" نظام الحكم في العراق ليس الـ
"صدام" الوحيد في أنظمة الحكم العربية...!!!

• كيف ترى الآليات الجديدة بتحقيق إعادة البناء بمفهومه
الأشمل داخل الكويت الدولة والمجتمع والكيان بعد انتهاء أزمة
الخليج ؟

- أعتقد أن أزمة الخليج قد أوضحت أن الواقع العربي لم
بعد "يصلح" لأن تشمله أى آليات محددة في سبيل التغيير..
ذلك أن الأحداث الهامة قد أصبحت تفرض نفسها بعيداً عن أى
آليات عقلانية يمكن تصورها وهذا في حد ذاته يمثل مأساة
منفصلة .. ومع ذلك فإننى أرى أن هناك "بدايات" حتمية لا
يمكن تجاوزها بأى مقاييس إذا كان الهدف الحقيقي هو إعادة
البناء بمفهومه الأشمل.. ومن أهم هذه البدايات

أولاً : ضرورة أن يتخلص المسئولون الكويتيون على كافة
المستويات من الشوئبته المرضية التي تحكم ممارساتهم والتي
كانت تمنعهم أحياناً من رؤية أو محاولة فهم ما يحدث خارج
حدودهم .. اعتقاداً منهم أنهم في منعة منه بعد حدوث الطفرة
المادية هناك.. وأصبحوا يعتقدون أن الكويت "كيان" "متفصل"
تماماً من المنظور الأمنى والاقتصادى وربما الاجتماعى أيضاً عن
جيرانه من الدول العربية والخليجية...!!!

وما لا شك فيه أن الأزمة الخليجية قد اثبتت خطأ هذا
الاعتقاد بل وسخفه أيضاً... فالكويت . رغماً عن المسئولين
فيها وطبقاً للمعايير السياسية والاقتصادية والديمقراطية -
طرف أساس في صراع حتمى دائم... يفرضه تفاعل المصالح

المتشابهة والمعقدة في واحدة من أهم بؤر التوتر في العالم...!!! حيث تتجاور في منطقة الخليج حضارات مختلفة "العربية والفارسية" ومذاهب مختلفة "السنة والشيعة" ولغات وشعوب مختلفة وبالتالي صراعات مختلفة ويمكن توضيح هذا المعنى بالتأمل في مثلث العلاقات الكويتية العراقية الإيرانية الذي يؤكد لنا عجز المسؤولين الكويتيين في مرحلة ما قبل الأزمة عن تحقيق التوازن مع هاتين القوتين الإقليميتين المتنافستين معاً اعتبره البعض "مبرراً" ساهم في تفجير مخزون حقد النظام العراقي وقتل هذا العجز في عدة تصرفات استفزازية سبقت اندلاع الأزمة مباشرة مثل رفض الحكومة الكويتية إلغاء الدين العراقي بشكل رسمي مكتفية بإعطاء وعد "أخرى" بعدم المطالبة بتسديدها هذا في الوقت الذي تدفقت فيه المساعدات الاقتصادية الكويتية على إيران للمساهمة في عمليات إعادة الإعمار بعد الحرب الضروس مع العراق... كما ذهب وقد عسكري كويتي إلى واشنطن لشراء طائرات أمريكية وأعلن أحد أعضاء ذلك الوفد-في محضر رسمي-أن الكويت تشتري هذه الطائرات من أجل العراق وليس إسرائيل...!!!

وقد حصلت الكويت بالفعل على هذه الطائرات ومع ذلك فإن واحدة منها لم ترتفع في سماء الكويت في مواجهة قوات الفزو العراقية-وحتى الطائرة التي فر بها أمير الكويت في الفجر لم تكن كويتية...!!!

وعلى ذلك فإن الكويت في أمس الحاجة خلال المرحلة المقبلة إلى عمل جاد وحاسم في إيجاد تحقيق "التوازن

الإستراتيجي"مع القوى الإقليميه المتاخمة لها والقبول بأداء الدور الذى تفرضه الظروف الإستثنائية التى تصاحب مرحلة إعادة البناء....

ثانيا : لن تكون الكويت "الدولة" قوية متماسكة قبل أن يكون المجتمع الكويتى نفسه كذلك ولن يكون المجتمع كذلك قبل تصحيح مفردات الروابط والصلات بين افرادة من الكويتين وغير الكويتيين وخاصة العرب منهم.. فكم كان مؤلما.. وكم سيكون كذلك دائما أن يشعر المواطن العربى على أرض الكويت العربية.. أنه غريب يلقى معاملة أسوأ من تلك التى يحظى بها الأجنبى القادم من وراء المحيط...

وللأسف فقد ساعد تضخم القوة الشرائية لدى المواطن الكويتى منذ بداية السبعينات على تضخم الشعور "بالفوقية" تجاه كل ما هو عربى... حتى أصبحنا نرى بعض المواطنين الكويتيين يمارسون هذه العقدة ضد اخوانهم العرب فى الكويت بل وخارجها أيضاً..وقد اشتهرت قصة حدثت فى مصر مؤخراً أثناء الازمة وملخصها أن أحد سائقى التاكسى اراد ان يعبر ... بطريقته... عن تعاطفه مع الشعب الكويتى بعد الفوز فرفض أن يأخذ أجره من أحد الركاب بعد أن عرف أنه كويتى .. فإذا بالراكب يرد على لفته السائق الكريم بقوله :-

* هل تريد أن تحسن على .. أيها السائق الشحات...!!! فلم يكن من السائق الا أن دفعه خارج السيارة مردعا إياه بما رآه يستحق من شتائم ...!!! وهذه الحادثة تجسد عقدة (أنا كويتى) المتفشية كالسرطان حتى فى نفوس الكويتيين العاديين.

ثالثا : ضرورة تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين الكويتيين أنفسهم على المستوى الرسمي والإجتماعي داخل الكويت فطالما بقى المواطنون الكويتيون منقسمين من وجهة نظر حكومتهم إلى درجتين أولى و"ثانية"، ستظل الصيغة التي تنتظم العلاقات الإجتماعية مضطربة وقلقة مما سينعكس بالضرورة على مفهوم "الإستقرار" الحقيقي والمنشود داخل المجتمع الكويتي..

* يشير بعض المراقبين إلى أن الأزمة الخليجية قد عملت على ترسيخ مبدأ عدم الثقة في كل ما هو عربي من جانب الحكومة الكويتية خاصة بعد إسناد عملية إعادة الإعمار في الكويت إلى شركات أجنبية وكذلك إستبقاء القوات الأمريكية هناك ...؟؟

- هذا صحيح... للأسف الشديد.. ولكني أفتى أن يكون هذا مجرّد رد فعل مؤقت للفوز العراقي الذي ما زالت آثاره واضحة في كل مكان هناك حتى اليوم... وأن كنت أعتقد أن الشركات المصرية مثلاً كانت أحق وأجدر بإعادة تعمير الكويت بعد الدور الفاعل الذي قامت به مصر في سبيل تحريرها .. كما أن القوات المصرية والسورية والمغربية التي كانت قد أرسلت فعلاً إلى الكويت للمشاركة في عملية التحرير هي أجدر بالبقاء من غيرها .. طالما أن هذه القوات قادرة على حفظ الأمن الأقليمي للشعب الكويتي .. وكان يجب تنفيذ إعلان دمشق روحاً ونصاً وهو ما يعنى بالضرورة أن يكون النظام الأمني في الخليج

هريباً خالصاً وليس امريكياً. وإلا فإنه يتحتم علينا أن نسال إلى متى تستمر الكويت فى الإعتماد على القوات الأجنبية "غمر العربية" للمحافظة على حدودها ... أم أن هذه القوات قد بقيت للمحافظ على النظام السياسى الذى يمثل مصالح تلك الدول الأجنبية فى منع تحقيق التكامل الإقتصادى العربى والإكتفاء بالمساعدات الأجنبية التى هى تخرج اموالنا أصلاً، وأعتقد أنه سوف يتعين على الحكومة الكويتية أن تراجع موقفها وبسرعة فى المرحلة القادمة من كل هذه القضايا التى نفس صميم سيادتها.. ومستقبلها....ومن الأفضل أن نفكر مرتين قبل أن نعهد للثوب " الصديق" بحراسة قربتنا الطيبة النائمة .

- هل تعتقد بوجود "أزمة ثقة" بين الحكومة والشعب فى الكويت ... وكيف ترى السبيل إلى تجاوزها فى حالة وجودها..

- نعم توجد " أزمة ثقة " - وهذا ما أعلنته بوضوح المعارضه الكويتية مؤخراً... كما ظهرت معالم هذه الأزمة فى التشكيل الجديد للحكومة الذى استأثرت فيه العائلة الحاكمة بأهم المناصب وأكثرها حساسية بينما لم تترك لأبناء الشعب إلا المناصب الهامشية والصغيرة.... واعتقد أن السبيل الوحيد لتجاوز هذه الأزمة هو تصحيح العلاقة بين الشعب والحكومة بشكل رسمى يعنى أن تجرى انتخابات ديمقراطية حرة تؤدى إلى قيام مجلس نيابى حر وقوى يكون السند والدعامة الحقيقية لشرعية النظام السياسى فى الكويت حتى لو تسبب هذا فى حدوث بعض المتاعب فى الهداية فإنه أفضل من أن يرتكب حكام الكويت نفس الخطأ مرة أخرى.. خاصة مع وجود قوات اجنبية

في الكويت. مما يندر بحدوث انهيار أو انفجار آخر ولكنه من الداخل.. وينطبق هذا الكلام على الدول الخليجية كافة وليس الكويت فقط وقد سمعنا أثناء الأزمة تصريحات رسمية لكبار المسؤولين السعوديين مثلاً عن الإلحاح نحو أتاحة المزيد من الحريات السياسية والسماح بوجود حياة برلمانية سليمة ومزدهرة ... ولكننا لم نر أنه خطوات عملية لتطبيق هذا... ونعنتى أن تكون الدول الخليجية بل والعربية كانه قد استوعبت الدرس المر الذي هو الابرز بين الدروس التي تخضت عنها هذه الأزمة الا وهو أن الديمقراطية والحرية هما الضمان الوحيد للإستقرار السياسى والاجتماعى...

- كيف ترى تأثير الخلافات والاختلافات داخل العائلة الحاكمة في الكويت على المستقبل السياسى والاجتماعى للكويت...؟

- من المعروف أن العائلة الحاكمة في الكويت تنقسم الى جناحين يتبادلان تولي الامارة هما السالم والجاهر .. ولكل منهما مبرر وسلوكه وانتماء فأسرة السالم ومنذ عهد الأمير عبد الله السالم الذي ألغى المعاهدة مع بريطانيا.. ويسمى أبو الاستقلال الكويتى لها مبرر عربية وهى تنفتح على كل ما هو عربى ولذلك فقد كانت الكويت في عهد الأمير السابق صباح السالم وهو شقيق عبد الله السالم عضواً فاعلاً في الأسرة العربية فكانت تتاصر كل القضايا العربية سواء سياسياً واقتصادياً بينما لأسرة الجاهر مبرر فارسية واعجمية ولذلك فإن كبار المسؤولين الذين يعتمد عليهم الأمير الحالي "جابر الأحمد الصباح" هم من أصول فارسية كما أنهم يعتمدون سياسة مجافية

للقومية واللحمة العاطفية العربية وقد نهينا الأمير جابر في هذا الكتاب ومنذ توليه المسئولية في الكويت إلى هذه القضية الشائكة وطلبنا إليه أن يعتمد على العرب وأن يلتزم بهم... ولكنه للأسف الشديد ظل مغالياً في ابتعاده عن الأسرة العربية واعتماد على العنصر الإيراني بشكل خاص ووضع بين أيديهم مقدرات الإقتصاد الكويتي .

ويتضح الفرق بين الجناحين أكثر إذا عرفنا مثلاً أن لأسرة السالم بهوت وصلات قوية في كافة الدول العربية بينما لا يملك الجابر أى "كوخ" في أية دولة عربية ... وأعتقد أن السياسة الجابرية إن صح التعبير كانت تقف من وراء الفطوسة والتعالى على كل ما هو عربي في سلوك بعض المسئولين والمواطنين الكويتيين وهذا ما أكدته لى أحد الأصدقاء من كبار المثقفين الكويتيين أثناء حضورنا لمهرجان الإسماعيلية للأفلام التسجيلية والتصويرية في الشهر الماضي وقال لى هذا الصديق أن المحنة التي مرت بها الكويت ستجعل هؤلاء الحكام يصيدون النظر في سياساتهم بعد أن يدركوا أنه للمواطن العربي حق في وعلى الكويت كما أنه للمواطن الكويتي العربي الأصل حق في وعلى كل بلد عربي...

وبالنسبة للمستقبل نأثني اعتقد أنه سيتحدد على ضوء التفاعل بين هذين الجناحين في العائلة الحاكمة فيما أن ينتصر الإقواء المزيد لتحقيق الإنتماء للعروبة والإعتماد على العمال العرب وإعطائهم امتيازات أكبر وهذا ما نتمناه وإما أن ينتصر الإقواء المعادي والتعالى على كل ما هو عربي وهو الإقواء الذي يقف بالتأكيد وراء حدوث المأساة الأخيرة والذي إذا استمر في

تسيير الأمور واتخاذ القرارات بمفرده فإنه بالتأكيد سوف يتسبب في حدوث مآسى أخرى مختلفة لا قدر الله .

* أخيراً ماذا من دور الثقافة والمثقفين الكويتيين في المرحلة القادمة بصفتهم طليعة الشعب الكويتي وأكثر ابتناؤه إستنارة وثقهما للظروف الخاصة التي عاشتها الكويت اثناء الازمة الخليجية ...؟

- هذا في الحقيقة أمر في غاية الأهمية.... لأن المثقف الكويتي يتحمل واحده من أهم وأخطر المسؤوليات في المرحلة القادمة الا وهي مسئولية التوعية والتبصير .. خاصة بعد اختلاط الأمور في أذهان الكثيرين من الكويتيين داخل وخارج الكويت... فأصبحنا نسمع دعوات من بعض أصحاب الاعلام الكويتيين إلى الانفصال عن الجذور العربية والإكتفاء بالعلاقات التي تقوم على أساس مصلحي بحث مع دول العالم المختلفة ... (بعض النظر عن أى اعتبارات قومية أو دينية) ولكننى أؤكد أن أكثر من ٩٠٪ من المثقفين ألكويتيين هم ممن يدينون بالولاء والعاطفة إلى العروبة والاسلام وحضارتهما... واتوقع أن يشكل هؤلاء المثقفون في المرحلة المقبلة قوة دفع حاسمة في اتجاه عوده الوجه والقلب العربى للكويت خاصة بعد تزايد نفوذ آل سالم مؤخراً في الحكومة الكويتية الجديدة وهم ..معا قادرون إن شاء الله على الإمساك بزمام الأمور في البلاد وتسيير العجلة في الاتجاه الصحيح بعيداً عن "التحوصل" والإنعزال عن الوطن العربى الأكبر بهومومه ومشاكله وأفراحه وأطراحه...

وأرجو من الله تعالى أن يتقربنا جميعاً على تجاوز آثار
هذه المحنة المؤلمة التي حاقّت بإخواننا في الكويت والعراق
وأصابت قلب أمتنا وزلزلت كيانها إنه على كل شيء قدير .

المراجع العربية

المؤلفات

- دول الخليج العربى الحديثة د. حسين محمد البعارنة
صراع الواحات والنفط رياض نجيب الريس
التطور الاقتصادى لدولة الكويت قدرى قلعجى.
الكويت .. رأى الآخر د. عيد الله فهد النفيسى
الجزور الاجتماعية للديموقراطية
فى مجتمعات الخليج المعاصرة..... د. محمد الرميحي
- دراسة -

نظرات على أمراض المجتمع - دراسة د. فاروق العمر

الصحف والمجلات

دوريات كويتية

القلم - الوطن - رأى العام - السياسة - النهضة
وزارة الاعلام الكويتية - الكتاب السنوى ١٩٧٧.

دوريات لبنانية

الحوادث - الديار - النهار لبنانية
المنار لندن
العرب لندن
المستقبل باريس

المراجع الانكليزية

Abu Hakima, A., **History of Eastern Arabic**, Beirut, 1965.

Adamiyat, F., **Bahrien Islands**, N.Y., 1955.

Aitchison C.U., **A Collection of Treaties, Engagements,**

**and Sanads Relating to India Neighbouring
Countries**, Vol. XI, Calcutta, 1933.

رقم الايداع

١٩٩١ / ٤٦٥٧

I . S . B . N .

977 - 00 - 1608 - X

مطبعة اطلس

imprimerie atlas



LE CARRE: 11-13 RUE SOUK EL TEWFIKESH, P.O. BOX 781, TEL: 747787
القاهرة ، ١١-١٣ شارع سوق التوفيقية ، ص.ب. ٧٨١ ، ت ٧٤٧٧٨٧



فاروق منجونه

كانت الكويت ما تزال نائمة،
سادرة في غيبوبة تدفق الثروة
تتحول صحراؤها إلى غابة من
الأسمنت المسلح والسيارات الفارهة
ولكن الأعماق ظلت هشة ورخوة .
وكانت قسوة الحياة هناك تضغط على
صدور الوافدين - وخاصة العرب
منهم - ولما صار الضغط ثقيلاً أثرت
الإنسحاب على تبديل المشاعر .

لقد أحببت الكويت هذا الجزء « الغني - الفقير » من
وطنى الكبير وتمنيت كثيراً لو عمل « الحكم » على تنمية
الإنسان الكويتي وإستثمار مواهبه في خطط علمية تحقق
النقلة النوعية التى تعبّر بالكويت وبشعبها العربى
إلى المكانة اللائقة ، قبل أن ينفجر البركان فجأة فى وجه
حلمنا المصيرى المشترك كما حدث فى فجر الثانى من
أب أغسطس ١٩٩٠ ... !!

ولعل الطبوعات الأربع التى صدرت فى لندن من هذا
الكتاب كانت الإضاءة التى تنير الطريق أمام الفرد الكويتى
ليعيد حساباته مع نظام القبيلة الذى يصر على إبقاء الكويت
فى إطار « السور » الذى لم يستطع صد نسمات القومية
العربية التى يتنفسها كل كويتي أصيل .

وتأتى هذه الطبعة الجديدة تأكيداً وتأصيلاً لعروبة
الكويت بعدما خمد البركان .